**جامعة النجاح الوطنية**
**كلية الدراسات العليا**

# دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006)

**إعداد**
**قصي أحمد حسن حامد**

**إشراف**
**د. رائد نعيرات**

**قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين**
**2008م**

# دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين
# (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006)

إعداد

قصي أحمد حسن حامد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2008/8/4م، وأجيزت.

| أعضاء لجنة المناقشة | التوقيع |
|---|---|
| 1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً | ..... |
| 2. Dr. Curtis F. Doebbler / ممتحناً خارجياً | ..... |
| 3. أ. د. عبد الستار قاسم / ممتحناً داخلياً | ..... |

# إهداء

**إلى والديّ وإخواني وأصدقائي الذين ينتظرون منّي المزيد**

# شكر وتقدير

أما وقد أعان الله على إتمام هذا البحث، فإني أشكر كل من ساعدني على استكماله، وأخص بشكري وتقديري الدكتور الفاضل رائد نعيرات الذي رعى هذه الرسالة، وأفاض عليّ بنصحه وإرشاده، وتوجيهاته إليّ الوجهة الصحيحة. والشكر موصول إلى والدي العزيز الذي لم يبخل علي بجهد تدقيق هذا البحث وتقويمه لغوياً. ولا يسعني أيضا إلا أن أشكر كل من ساهم في توفير مراجع ووثائق أعانتني على إخراجه بهذه الصورة.

## إقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

# دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

**Student's name:** **اسم الطالب:**

**Signature:** **التوقيع:**

**Date:** **التاريخ:**

## فهرس الموضوعات


| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| | الإهداء | ج |
| | شكر وتقدير | د |
| | إقرار | هـ |
| | فهرس الموضوعات | و |
| | الملخص | ط |
| **الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها** | | 1 |
| 1.1 | المقدمة | 2 |
| 2.1 | فرضيات الدراسة | 5 |
| 3.1 | أسئلة الدراسة | 5 |
| 4.1 | مشكلة الدراسة | 6 |
| 5.1 | أهداف الدراسة | 6 |
| 6.1 | أهمية الدراسة | 6 |
| 7.1 | حدود الدراسة | 7 |
| 8.1 | منهج البحث | 7 |
| 9.1 | الدراسات السابقة | 8 |
| **الفصل الثاني: الفصل الثاني: مدخل تاريخي للدراسة** | | **14** |
| 1.2 | القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الأمريكية تاريخياً | 15 |
| 1.1.2 | تبلور القضية الفلسطينية في العقل السياسي الأمريكي | 15 |
| 2.1.2 | الدور الوظيفي لإسرائيل | 21 |
| 3.1.2 | القضية الفلسطينية والتقاطبية الدولية | 24 |
| 4.1.2 | التعاطي السلمي مع الصراع العربي–الإسرائيلي | 26 |
| 5.1.2 | التعاطي السلمي مع القضية الفلسطينية | 30 |
| 6.1.2 | أحداث 11 أيلول 2001 تحولات السياسة الأمريكية | 42 |
| 2.2 | التحول في التوجهات السياسية الفلسطينية | 47 |
| 1.2.2 | التحول في التوجهات السياسية لمنظمة التحرير | 47 |
| 1.1.2.2 | الفترة الأولى: الاستراتيجية العسكرية للتعاطي مع الصراع | 48 |

| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 2.1.2.2 | الفترة الثانية: الاستراتيجية السلمية للتعاطي مع الصراع | 50 |
| 3.1.2.2 | دور الولايات المتحدة في هذا التحول | 54 |
| 2.2.2 | التوجهات السياسية لحركة حماس | 58 |
| 1.2.2.2 | المنطلقات السياسية لحركة حماس | 58 |
| 2.2.2.2 | التحول في التوجهات السياسية لحركة حماس | 60 |
| 3.2.2.2 | دوافع التحول في توجهات حماس السياسية | 65 |
| 1.3.2.2.2 | عوامل خارجية | 66 |
| 2.3.2.2.2 | عوامل داخلية | 67 |
| **الفصل الثالث: الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين: الدور والوسائل** | | **72** |
| 1.3 | التحول في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط | 73 |
| 1.1.3 | محاربة الإرهاب، وعولمة الأمن القومي الأمريكي | 75 |
| 2.1.3 | إصلاح الشرق الأوسط واحتواء تيارات الإسلام السياسي | 79 |
| 1.2.1.3 | الديمقراطية كسلاح استراتيجي لمحاربة الإرهاب | 81 |
| 2.2.1.3 | التحول في السياسة الأميركية تجاه الإسلام السياسي | 93 |
| 1.2.2.1.3 | الولايات المتحدة ووصول الحركات الإسلامية إلى الحكم | 97 |
| 2.2.2.1.3 | معارضة هذا الطرح | 98 |
| 2.3 | إصلاح السلطة الفلسطينية | 100 |
| 1.2.3 | بداية التفكير بإصلاح السلطة الفلسطينية | 101 |
| 2.2.3 | مأزق التسوية السلمية والتحول في العلاقة الأمريكية–الفلسطينية | 104 |
| 3.2.3 | خصوصية الحالة الفلسطينية | 112 |
| 4.2.3 | الرؤى والاستراتيجيات الأمريكية للتحول الديمقراطي في فلسطين | 115 |
| 1.4.2.3 | الربط بين عملية السلام وإصلاح السلطة الفلسطينية | 115 |
| 2.4.2.3 | تدويل عملية إصلاح السلطة الفلسطينية | 123 |
| 3.4.2.3 | الاستراتيجية الثقافية | 126 |
| 1.3.4.2.3 | إحداث تغيير في المناهج الدراسية الفلسطينية | 126 |
| 2.3.4.2.3 | تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني | 128 |

| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 3.3 | التفاعل الفلسطيني مع قضية الإصلاح | 133 |
| **الفصل الرابع: توجهات السياسة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية** | | 143 |
| 1.4 | تطورات المشهد السياسي الفلسطيني | 144 |
| 1.1.4 | وفاة ياسر عرفات، وانتخاب أبو مازن | 144 |
| 2.1.4 | دخول حماس النظام السياسي | 147 |
| 2.4 | التوجهات السياسية الأمريكية بعد الانتخابات الرئاسية | 149 |
| 1.2.4 | المسار الأول: دعم أبو مازن، واستئناف العملية السلمية | 149 |
| 2.2.4 | المسار الثاني: الدفع نحو مزيد من الإصلاحات، واحتواء حركات المقاومة | 154 |
| 3.4 | التوجهات السياسية الأمريكية بعد الانتخابات التشريعية 2006 | 166 |
| 1.3.4 | التوجهات السياسية الأمريكية حيال حكومة حماس | 168 |
| 2.3.4 | حكومة الوحدة والتوجهات السياسية الأمريكية | 177 |
| | **الاستنتاجات** | **189** |
| | **قائمة المصادر والمراجع** | **194** |
| | **Abstract** | **b** |

**دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين**
**(ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006)**

**إعداد**
**قصي أحمد حسن حامد**
**إشراف**
**د. رائد نعيرات**

**الملخص**

تتناول هذه الدراسة موضوعا تعاظم الحديث عنه في السنوات الثماني الماضية، وكثر الحديث عن أبعاده ومبرراته وتوقيته، وغدا مرحلة جديدة تُسجل في تاريخ السلطة الفلسطينية منذ نشأتها. جاء اختيار دراسة الدور الأمريكي في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين نتيجة لما حظيه موضوع الإصلاح من اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، وكيف أصبح جوهر الخطاب السياسي الأمريكي يركز على محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. وتتعاظم أهمية البت في موضوع إصلاح السلطة الفلسطينية كونه طُرح في وقت كانت السياسة الأمريكية تتجه نحو تحولات جديدة في تعاطيها مع الشرق الأوسط، واضعة استراتيجيات جديدة لحماية مصالحها، وإحكام سيطرتها ونفوذها فيه. في الوقت ذاته كانت المسألة الفلسطينية الإسرائيلية تمر بمرحلة تصاعدت فيها حالة التنافر بينهما عقب فشل جهود التسوية وإعادة الهدوء إلى علاقتهما، ما انعكس تدريجيا على العلاقة الفلسطينية الأمريكية، إلى أن شهدت حالة من التدهور جعلت موضوع «الإصلاح» يرسم معالم سياستها الجديدة تجاه السلطة، ولاسيما أن السلوك السياسي للقيادة الفلسطينية بعث بمؤشرات حول صعوبة وصول سقف المطالب الفلسطينية إلى حد يتلاءم مع تحفظات إسرائيل على أمنها؛ ما أوجبها إعادة تقييم الدور الذي لعبته القيادة الفلسطينية في عملية السلام برمتها، وكيف ساهمت في تعطيل التوصل إلى اتفاق تسوية.

على هذا الأساس جاء افتراض الباحث أن حاجة الولايات المتحدة لإنجاز اتفاق فلسطيني إسرائيلي يخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وتطلعاتها لحماية أمن

إسرائيل، شكلت دافعا وحجة لمطالبة السلطة الفلسطينية بإجراء «إصلاحات» سياسية، والتحول إلى النهج الديمقراطي في الحكم. كما افترض الباحث أن خدمة هذه المصالح، وطبيعة العلاقة الإسرائيلية–الأمريكية، وقضية التسوية، شكلت محددات رئيسة لقبول الولايات المتحدة للتحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية.

ولفحص مدى صحة تلك الفرضيات، استخدم الباحث المنهج التاريخي في رصده لتطورات العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، وكيف بدأت القضية الفلسطينية تتبلور في العقل السياسي الأمريكي، وتأخذ حيزا من الأهمية في سياستها الخارجية. ثم لجأ إلى المنهج التحليلي للوقوف على دورها في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين، إذ حلل الأهداف والاستراتيجيات التي اتبعتها تجاه النظام السياسي الفلسطيني خلال الحقبة الزمنية الواقعة بين 2001–2006 والتي تشكل المحددات الزمنية للدراسة، ثم درس توجهاتها السياسية حيال النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، محللا أبرز هذه التوجهات، ومدى توافقها مع افتراض الباحث.

قسّمت الدراسة إلى فصول أربعة؛ الأول شمل هيكلية البحث، وشرحٍ لأهداف الدراسة ومشكلتها، ومنهجها، واستعراض لدراسات سابقة تطرقت إلى أحد جوانب قضية البحث. أما الثاني فجاء مبينا للإطار التاريخي للدراسة، وقسمه الباحث قسمين:

الأول بحث في تطور علاقة الولايات المتحدة بالقضية الفلسطينية، وكيف بدأ اهتمامها بتوطيد علاقتها مع إسرائيل يتزايد منذ أن قررت لعب أدوار ذات تأثير في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وخلص إلى استنتاج أن توجهات السياسة الأمريكية نحو استثمار التفوق العسكري والاقتصادي والعلمي لإسرائيل كرصيد استراتيجي لها في المنطقة، جعل مواقفها من القضية الفلسطينية تنسجم تماما مع مقتضيات الإبقاء على هذا التفوق، وهو ما دعاها للعمل على تفكيك تحالف بعض الدول العربية مع الاتحاد السوفيتي، وجلبها إلى دائرة التحالفات الأمريكية. من هنا كان التوجه الأمريكي نحو حل الصراع بناء على رغبتها في تحقيق تسوية من شأنها أن

تتيح لإسرائيل أن تحظى باستقرار على الصعيد الأمني، ويجنبها تهديد الدول العربية، ويمنحها الفرصة للاندماج في الشرق الأوسط من خلال التعاون الاقتصادي معها، والتمهيد أكثر لعملية اندماجها في الشرق الأوسط.

وفي القسم الثاني، كانت الغاية تبيان التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على التوجهات السياسية الفلسطينية، ولاسيما فيما يتعلق بنظرتها إلى الدولة الفلسطينية واستراتيجيات تحقيقها. واستنتج الباحث أن هناك تراجعا كبيرا في النظرة الفلسطينية إلى شكل الدولة بالمقارنة مع المنطلقات التي أسست لمواثيق منظمة التحرير وحركة حماس، ويضع هذا التصور جانبا الأفكار التي انطلقت على أساسها؛ كالحديث عن دولة من البحر إلى النهر على كامل التراب الفلسطيني. كما أن التحول أصاب أيضا استراتيجيات تحقيق الدولة، وبدا واضحا الانتقال من فكرة الكفاح المسلح كأسلوب للتحرير الكامل، إلى الشروع في التسوية السياسية من جانب منظمة التحرير، والقبول بها كخيار من جانب حركة حماس في وقت كانت تتشدد في رفضها له، واستعدادها لعرض هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل. وعزا الباحث هذا التراجع الذي شهدته التوجهات السياسية الفلسطينية إلى غياب استراتيجية عمل فلسطينية موحدة لمواجهة الظروف والتطورات الدولية، وتغليب الفلسطينيين العوامل الذاتية في مواجهة الظروف الموضوعية. وأن رغبة التنظيمات الفلسطينية في البقاء في دائرة التأثير في الصراع العربي الإسرائيلي، وتسيّد القرار الفلسطيني دفعتها لمواءمة سياساتها نظير إحراز اعتراف دولي بشرعيتها.

في الفصل الثالث خاض الباحث في التحولات التي طرأت على الأوضاع الدولية بعد أحداث 11 أيلول 2001، وانعكاساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مسلطاً الضوء على المدى الذي تأثر به مفهوم الولايات المتحدة لأمنها القومي، واتساع تصوراتها للحفاظ عليه، وكيف ساهم هذا التحول في إطلاقها لسياسة شاملة تقوم على إحداث «إصلاحات» سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية في مجتمعات الشرق الأوسط، ما أتاح لها القيام بدور قيادي على صعيد السياسة الخارجية الدولية، والتدخل في الشؤون والسياسات

الداخلية للدول، ومراقبة السياسات التي تتبعها لمحاربة الإرهاب وإرساء قواعد الحرية والديمقراطية.

ثم انتقل الباحث للخوض في الدور الأمريكي في «إصلاح» السلطة الفلسطينية، مستعرضا الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والثقافية التي استخدمتها لتحقيق ذلك في خضم تصوراتها لمخرجات عملية «الإصلاح»، وما يحققه لسياستها في المنطقة. وقد ألقى الضوء على الرؤى والتصورات التي تنتظرها الولايات المتحدة كمخرجات لعملية التحول الديمقراطي، وكيف تلتقي مع سياستها العامة تجاه الشرق الأوسط، والرؤى التي رسمتها «لإصلاحه». واستنتج الباحث أن الولايات المتحدة لجأت إلى «إصلاح» السلطة وتغيير القيادة السياسية الفلسطينية نتيجة لضعفها عن تقديم مبادرات جدية لحل الصراع، والضغط على إسرائيل لإبداء مرونة أكبر في القضايا الحساسة في عملية التسوية. واللجوء إلى «الإصلاح» جاء كمحاولة لتغيير المنطلقات والأسس الفلسطينية لعملية التفاوض، وتغيير تصوراتهم التي تعتمد على قرارات الشرعية الدولية، إلى تصورات جديدة تضع الأمر الواقع أساسا لها، ولاسيما فيما يخص قضايا اللاجئين والقدس والمستوطنات. ومحاولة لإحداث تحولات في البيئة الثقافية الفلسطينية تؤدي إلى تحول في البيئة السياسية على أساس الترويج لتصورات جديدة وبديلة لحل القضية الفلسطينية، والتركيز على التعاطي مع متطلبات الحل وإمكانيته بصورة واقعية، تضع في الحسبان المتغيرات التي طرأت على أرض الواقع، وعدم واقعية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وعودة اللاجئين، وسيطرة الفلسطينيين على القدس، وتفكيك المستوطنات.

حاول الباحث في الفصل الأخير تحليل توجهات السياسة الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية بعد تحقيقها لجزء من مطالب «الإصلاح» بإجراء انتخابات متنوعة. فقد سعى لتحليل سياسة الإدارة الأمريكية وتوجهاتها عقب التطورات التي شهدتها الحياة السياسية الفلسطينية، والربط بين الأهداف والمواقف والوسائل التي انتهجتها حيال النظام السياسي الفلسطيني. وكان من نتائج هذا التحليل أن الولايات المتحدة ركزت على الدفع نحو استئناف عملية السلام، وتقوية الاتجاه «المعتدل» في السلطة الفلسطينية، بما يسمح بالتعجيل بتوقيع اتفاق يقيم دولة فلسطينية

مؤقتة، ويؤجل البحث في المسائل النهائية. واستثمار الرؤية الإسرائيلية القائمة على الحل الأحادي، ووضعها في سياق إنجازات خارطة الطريق. وهو ما يبرهن على أن الولايات المتحدة لم يكن لديها خطة محددة لتسوية القضية الفلسطينية، بل اعتمدت على استثمار الخطوات الإسرائيلية ووضعها في سياق رؤيتها لحل الدولتين.

وفي سبيل تناغم هذه الخطوات مع التعجيل في الوصول إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي، كان ضروريا للولايات المتحدة عدم إنجاح أي محاولة يمكن أن تقوي الموقف التفاوضي الفلسطيني، تمكنهم من الثبات على مواقفهم بخصوص القضايا الأكثر حساسية، والذي بدوره يؤخر إنجاز أي اتفاق على هذا المسار، ما حدا بها إلى العمل على الإبقاء على حالة من التباعد الفلسطيني–الفلسطيني بالأخص بين حركتي فتح وحماس، ولاسيما بعد أن حقق الفلسطينيون توافقا في مكة على صيغة تقربهم من المطالب الدولية، وتمكنهم الفكاك من ضغوطاتها. ويرى الباحث أن الإدارة الأمريكية استفادت من إبقاء الفلسطينيين مهمة التفاوض ملقاة على عاتق منظمة التحرير، دون ذهابهم إلى إحداث «إصلاحات» في بنية المنظمة وهياكلها على أسس وطنية فلسطينية ضمن محددات فلسطينية لإطار التفاوض وأولوياته قبل الخوض في عملية المفاوضات. وهو الأمر الذي ساعدها على الإبقاء على ضعف الطرف الفلسطيني، واستمرار المفاوضات، دون أن يمكن ذلك الأطراف الفلسطينية من لعب دور يقوي الموقف التفاوضي الفلسطيني.

# الفصل الأول

# خلفية الدراسة ومشكلتها

## 1.1 مقدمة

تعد السلطة الفلسطينية نتاجا لعملية السلام الإسرائيلية–الفلسطينية التي تم التوقيع عليها في أوسلو عام 1993، والتي قضت بإنشاء كيان فلسطيني على جزء من أراضي عام 1967 يتولى إدارة الشؤون الداخلية الفلسطينية. وقد شكل اتفاق أوسلو إطارا عاما لعمل السلطة الفلسطينية، ومحددا لصلاحياتها وارتباطاتها، ويرسم شكل السلطة التي يجب أن تكون عليها. وقد أدخل اتفاق أوسلو واتفاقات السلام اللاحقة الحركة الوطنية الفلسطينية في حقبة جديدة، هيأت لتحولات واسعة في العقلية والعقيدة السياسية الفلسطينية، تمثلت في اتخاذ أسس وسبل جديدة للتعاطي مع الصراع، تحولت من خلالها العملية النضالية –لدى جزء من الشعب– من النهج العسكري إلى النهج السياسي لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. وقد اتسمت مرحلة ما بعد أوسلو –من الناحية الشكلية– بتصاعد جهود بناء النظام السياسي الفلسطيني من حيث المؤسسات الإدارية أو السياسية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عام 1996.

في أيلول عام 2000 دخلت الأراضي الفلسطينية المحتلة في انعطافات جديدة حين اندلعت انتفاضة الأقصى نتيجة لعجز صيغة أوسلو وفشلها في تحقيق الأهداف الفلسطينية، والوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. وهو ما أنشأ حالة من عدم الاستقرار شهدت تصاعد الأعمال العسكرية سواء من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي، ما أعاق كثيراً من المباحثات والمحاولات لوقف الانتفاضة. وشكلت هذه الوضعية ضغطا على القيادة الفلسطينية من أجل وقف الأعمال العسكرية ورفع الدعم عن حركات المقاومة، وتزايدت الاتهامات للسلطة وخصوصا ياسر عرفات رئيس السلطة بدعمه لحركات المقاومة وسيطرته على الأجهزة الأمنية، ما يعيق من عملية «الإصلاح» السياسي لأجهزة السلطة.

تزامن هذا الوضع مع أحداث 11 أيلول 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة، والتي قادت إلى إحداث تغييرات دراماتيكية بالبيئة الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بادعائها أن الهجمات خرجت من تحت عباءة الدول العربية، واعتبرتها نتاجا للطابع الاستبدادي لتلك الأنظمة، وقد استغلت الولايات المتحدة الأحداث في إعلان حربها على الإرهاب

وتجديد دعوتها لمنظومة الديمقراطية وإجراء «إصلاحات» سياسية داخل الأنظمة العربية؛ إذ رأت أن طبيعة الأنظمة العربية تشكل عاملا مساعدا لنمو الإرهاب وتقف عائقا أمام تنفيذ مشروع شرق أوسط جديد الذي تتبناه إدارة الرئيس بوش. وفي أعقاب ذلك تحولت الولايات المتحدة والدول الأوروبية نحو التأكيد على مسألة «الإصلاح» الداخلي والتحول الديمقراطي في الدول العربية، وزعمت أن الحرب ضد الإرهاب يستلزم إجراء تغييرات اجتماعية في الشرق الأوسط تعزز «الإصلاح» الاقتصادي والسياسي. وقد أصدرت واشنطن ورقة «استراتيجية الأمن القومي» في أيلول 2002، أكدت على عقيدة أمنية أمريكية جديدة تقوم على استغلال الموارد الأمريكية في تعزيز الديمقراطية واتخاذ إجراءات اقتصادية لتحرير التجارة الدولية. وبلورت لذلك خططاً وتصورات لفرض الديمقراطية على العالم العربي الإسلامي، لاتقاء خطر 11 أيلول مستقبلا.

في مثل هذا الوقت، كانت الأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية مع أبرز حدث في منطقة الشرق الأوسط، من حيث انسجامها مع دعوات «الإصلاح» والتحول الديمقراطي، فكان تنظيم الانتخابات بكافة أنواعها، الرئاسية والتشريعية والمحلية في فلسطين أحد مؤشرات التحول الديمقراطي الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني. فقد قدم الشعب الفلسطيني نماذج متفرقة من الممارسات الانتخابية الديمقراطية على مختلف مستوياتها؛ الرئاسية أو التشريعية أو المحلية، ما يعبر عن تطور ونضوج في وعيه نحو الديمقراطية. وأظهرت نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 2006 مدى التنوع الذي شهدته الحياة السياسية الفلسطينية من حيث مشاركة المجتمع في العملية السياسية، سواء كان من خلال تعدد الفصائل والأحزاب السياسية التي خاضت المعركة الانتخابية، أو من خلال نسبة المشاركة المرتفعة التي فاقت 77% من إجمالي عدد الذين يحق لهم التصويت. وتعتبر هذه النسبة بالممتازة من حيث المشاركة إذا ما قورنت مع نسبة المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي السابق (1996)، أو حين مقارنتها مع نسبة المشاركة في الانتخابات في الدول العربية أو حتى إسرائيل. وبغض النظر عن الاعتبارات المرتبطة بالتعصب الفصائلي أو القبلي في اختيار المرشحين والتصويت لهم، تبقى عملية التوجه إلى صناديق الاقتراع مؤشراً مهماً على تفاعل المجتمع الفلسطيني مع موضوع المشاركة والتوجه نحو الديمقراطية لاختيار ممثليه.

يأتي الحديث عن العوامل التي ساهمت في تحريك عجلة الديمقراطية في فلسطين، ورفع وعي الفلسطينيين نحوها ليلقي الضوء على الأطراف التي لعبت أدواراً مؤثرة في ذلك. فمعروف أن هناك لاعبين كثيرين أدوا أدوارا فعّاله في سبيل رسم المشهد الديمقراطي الفلسطيني، فمحليا، لعبت الأحزاب والفصائل الفلسطينية التي خاضت الانتخابات دوراً في تحريك الشارع الفلسطيني نحو المشاركة السياسية، ولاسيما أن دخول أحزاب لها ثقل –كحركة حماس– المعركة الانتخابية مثّل أحد أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع نسبة مشاركة الجماهير في الانتخابات. وفي الوقت نفسه لعبت المنظمات الأهلية دورا آخر في استقطاب المواطن نحو الديمقراطية، من خلال نشاطها في تنفيذ ورش عمل استهدفت فئات المجتمع في مجال رفع وعي المواطن نحو الديمقراطية، وتشكيلها لجاناً لمراقبة سير العملية الانتخابية وإصدار تقارير عنها. وقد سعت هذه المنظمات لإشراك المواطنين في عملية تغيير الوضع الذي كانت عليه السلطة الفلسطينية، والذي لعب أيضا دورا مهماً آخر في دفع المواطن إلى ممارسة العملية الديمقراطية.

إلا أن العامل الدولي يعد مهما في هذا الخصوص، ولاسيما أن السياسة الدولية شهدت تحولات عميقة في هذا الاتجاه عقب أحداث 11 أيلول. ومعروف أن للمجتمع الدولي مساهمة في إحداث تنمية سياسية في فلسطين من خلال قنواته المختلفة، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أبرز الأطراف الدولية التي سارت في هذا الاتجاه، ولما لها من ارتباط بالقضية الفلسطينية مكنها من لعب دور مهم في رعاية عملية التفاوض، وصياغة الاتفاقيات وبلورتها، وارتبط اسمها في جميع اتفاقيات السلام الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، فإن الباحث في هذه الدراسة يحاول تسليط الضوء على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية خلال حقبة ولاية بوش الابن –الأولى والثانية– في عملية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي الذي شهدته مناطق السلطة الفلسطينية؛ إذ سوف يتطرق الباحث إلى ماهية الدور الأمريكي وأهميته، مرتكزا على استعراض وتحليل الوسائل والاستراتيجيات التي استخدمتها الولايات المتحدة من أجل إحداث «إصلاحات» في السلطة الفلسطينية.

### 2.1 فرضيات الدراسة

يفترض الباحث أن حاجة الإدارة الأمريكية لإنجاز اتفاق فلسطيني إسرائيلي يخدم مصالح الولايات المتحدة وأهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وتطلعاتها لحماية أمن إسرائيل، شكلت دافعا وحجة لها لمطالبة السلطة الفلسطينية بإجراء «إصلاحات» سياسية، والتحول إلى النهج الديمقراطي في الحكم. كما افترض الباحث أن خدمة هذه المصالح، وطبيعة العلاقة الإسرائيلية–الأمريكية، وقضية التسوية، شكلت محددات رئيسة لقبول الولايات المتحدة للتحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية.

### 3.1 أسئلة الدراسة

تقف أمام الدراسة مجموعة من التساؤلات التي تشكل أساساً لفحص فرضيات البحث، وتتمحور هذه التساؤلات حول:

1. دوافع الولايات المتحدة الأمريكية من مطالبة السلطة الفلسطينية بإجراء «إصلاحات» سياسية وأمنية، والتحول نحو النهج الديمقراطي في الحكم؟
2. ما هو الدور والسياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الرئاسية لجورج بوش الابن –الأولى والثانية– تجاه السلطة الفلسطينية من أجل إحداث تحول ديمقراطي في السلطة والمجتمع الفلسطيني؟
3. ما هي الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث تحول ديمقراطي في المجتمع الفلسطيني؟
4. ما هي العوامل التي ساعدت الولايات المتحدة على إحداث تحول ديمقراطي في السلطة والمجتمع الفلسطيني؟
5. كيف تعاملت الولايات المتحدة مع نتائج انتخابات المجلس التشريعي 2006 كنتيجة لممارسة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني؟

### 4.1 مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة البحث في دراسة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحقبة الزمنية من 2001–2006 من ولاية الرئيس جورج بوش الابن في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين، ودفع عجلة التغييرات السياسية والاقتصادية والأمنية في السلطة الفلسطينية، وكيف يخدم ذلك مصالحها في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى تهدف إلى استيضاح المعايير التي تؤسس لتعامل الولايات المتحدة مع نتائج عملية «الإصلاح»، والمحددات التي تعتمدها لقبول أو رفض نتائج التحول الديمقراطي في فلسطين.

### 5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس بوش الابن –الأولى والثانية– في إحداث «إصلاحات» سياسية في السلطة الفلسطينية. ولذلك تسعى للتركيز على الدوافع التي بلورت السياسة الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية خلال هذه الحقبة. وسوف تتابع الدراسة الآليات والاستراتيجيات التي استخدمتها الولايات المتحدة في وضع السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني أمام خيار «الإصلاح». كما تهدف أيضا إلى متابعة الآلية التي تعاملت بها مع النظام السياسي الفلسطيني بعد انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، ودراسة الأبعاد والتوجهات السياسية الأمريكية حياله.

### 6.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في محاولته إلقاء الضوء على موضوع تكييف السلطة الفلسطينية بما يتناسب مع التطلعات الأمريكية، كون ذلك حظي على اهتمام كبير من قِبل السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، ومحاولة استيضاح الأهداف الأمريكية من «إصلاح» السلطة الفلسطينية في ظل توجهاتها الجديدة تجاه الشرق الأوسط. كما تكمن الأهمية في دراسته لحقبة مهمة في تاريخ النظام السياسي الفلسطيني، شهدت تحولات جوهرية في قيادة السلطة الفلسطينية، تمثلت بفوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وتحولها إلى حزب حاكم

من خلال عملية ديمقراطية. ومتابعته للكيفية التي تعاطت بها الولايات المتحدة مع النظام السياسي الفلسطيني عقب التطورات التي شهدها المشهد السياسي الفلسطيني، بعد فوز حركة حماس وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة.

### 7.1 حدود الدراسة

يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة الواقعة بين عامي 2001–2006 من الولاية الأولى والثانية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، إذ ارتأى الباحث التركيز على هذه الحقبة لكونها شهدت تحولات جوهرية في إدارة السلطة الفلسطينية تمثلت بفوز حماس في كثير من المجالس البلدية والمحلية وبأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات التي أجريت عام 2006.

أما حدودها المكانية، فترتكز على الأراضي والمجتمعات التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية والتي حددتها اتفاقات السلام الموقعة مع الجانب الإسرائيلي.

### 8.1 منهج البحث

يحاول الباحث فحص فرضيات البحث من خلال استخدام المنهج التاريخي في رصده لتطورات العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، وكيف بدأت القضية الفلسطينية تتبلور في العقل السياسي الأمريكي، وتأخذ حيزا من الأهمية في سياستها الخارجية. ثم يلجأ إلى المنهج التحليلي للوقوف على الدور الأمريكي في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين، من خلال تحليل الأهداف والاستراتيجيات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية تجاه النظام السياسي الفلسطيني خلال الحقبة الزمنية الواقعة بين 2001–2006، ثم تحليل توجهاتها السياسية حيال النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، مرتكزا على أبرز هذه التوجهات، ومدى توافقها مع افتراض الباحث.

**9.1 الدراسات السابقة**

1. إبراهيم، حسنين توفيق: *الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي*. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. كراسات استراتيجية. 2003 www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K9.HTM

تتحدث هذه الورقة عن تداعيات أحداث أيلول على توجه الولايات المتحدة نحو نشر الديمقراطية في الوطن العربي، وتذكر أيضا الخطوات التي اتخذتها من أجل الوصول إلى ذلك. كما وتتحدث أيضا عن موقع قضية الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد 11 أيلول، وتعرج الدراسة على حدود الدور الأمريكي في نشر الديمقراطية، وتضع مقارنة بين دورها قبل أحداث 11 أيلول وما بعدها.

2. السلطان، جمال مصطفى: **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**. الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع –عمان. 2002

في هذه الدراسة يتحدث الكاتب عن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وكيف تفاعلت مع المتغيرات التي حدثت في العالم منذ عام 1967–2000، ويتطرق إلى تطورات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من حيث الأهداف والوسائل والأساليب، إذ تضمنت فصول الكتاب أهداف ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وما يهم في هذه الدراسة تطرقها إلى الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، والدور الذي لعبته الولايات المتحدة في الوصول إلى اتفاقيات التسوية. وتختم الدراسة بتصورات حول مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وتشكل هذه الدراسة داعما لفكره البحث من حيث معالجتها لبعض فصول البحث.

3. الشقاقي، خليل: **المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير**. أحد إصدارات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية. 2004

يتحدث هذا الكتيب عن المشاريع الأمريكية التي طرحتها لإحداث «إصلاحات» سياسية وثقافية واقتصادية في الشرق الأوسط، وتكمن أهميته بالنسبة لقضية الدراسة في كونه يغطي

موضوع الضغوط الخارجية الأمريكية على الدول العربية والإسلامية، ويشرح كيف يساهم المشروع في تعزيز نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ما يعطيها حرية أكبر في التحكم في مواطن القوة فيه، والتدخل في صياغة السياسات الداخلية لدول المنطق بما يعطيها مساحة اكبر من الضمانات لمصالحها فيه.

4. سلامة، معتز: الأمن القومي الأمريكي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية. العدد 162. يصدر عن **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. http://www.ahram.org.eg/acpss/htm/security.htm2006

تناولت هذه الدراسة العديد من القضايا التي تدعم فكرة البحث، أهمها قضية التحول الذي طرأ على مفهوم الولايات المتحدة لأمنها القومي، وكيف اتسعت تصوراتها له. ويناقش الكاتب الاستراتيجيات التي وضعتها الإدارة الأمريكية لحماية أمنها القومي. وتضفي هذه الدراسة أهمية كونها تخدم قضية البحث في مناقشتها لارتباط نشر الديمقراطية بتحقيق الأمن القومي الأمريكي.

5. قاسم، عبد الستار: **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب**. مركز البراق للبحوث والثقافة. رام الله–فلسطين. أيار 2004

تتطرق هذه الدراسة إلى الأبعاد الكامنة خلف الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول، ومدى تداعياتها على الدول العربية والإسلامية؛ إذ تلقي الضوء على الكيفية التي ترغب الولايات المتحدة في إعادة تشكيل المجتمعات العربية والإسلامية عليها. وتتناول بالتحليل نموذجيين يشكلان اختباراً لمدى نجاح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في فرض نفسها، وهما النموذج الفلسطيني، والنموذج العراقي، فمن خلالهما تحاول قراءة التصورات الأمريكية لإنجاح استراتيجيتها، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية. وتلمس هذه الدراسة صلب قضية البحث ولاسيما الفصل الثالث منه.

6. نعيرات، رائد: القضية الفلسطينية والوضع الدولي. **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**. تحرير: محسن صالح وبشير نافع. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. 2006

يرصد هذا البحث التطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية بعد وفاة ياسر عرفات، وشروع إسرائيل بتنفيذ مخططها للفصل الأحادي، وكيف تفاعلت القوى الدولية مع ذلك. وتكمن أهمية هذا البحث بالنسبة لموضوع الدراسة كونه يبرز سلسلة المتغيرات التي ميزت التوجهات السياسية الأمريكية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية في ظل تغير مفهومها لأمنها القومي أولا، والاستراتيجية التي تتبعها لمحاربة الإرهاب، وبسط سيطرتها على الشأن الدولي ثانياً؛ إذ تناقش الخطوات العملية التي شرعت باتخاذها على صعيد استثمار تطورات المشهد السياسي الفلسطيني في عام 2005 من أجل إحداث تغيير في التوجهات السياسية الفلسطينية يدفع بعملية «الإصلاح» إلى الهدف المنشود منها، ويعجل من إبرام اتفاق فلسطيني إسرائيلي.

7. الزبيدي، باسم: **الإصلاح: جذوره ومعانيه، وأوجه استخداماته: الحالة الفلسطينية نموذجاً**. أحد إصدارات معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. الطبعة الأولى. 2005

تتناول هذه الدراسة موضوع الإصلاح بأبعاده ومضامينه المختلفة، وتعمل على وضع حد للجدل الدائر حول الإصلاح كمفهوم مجرد، والإصلاح كمنظومة تتحدد معانيها تباعا للمصالح، ومطامح السيطرة. وأهمية هذه الدراسة تكمن في تطرقها إلى موضوع الإصلاح في سياق العلاقة بين الغرب والعالمين العربي والإسلامي، والرؤى المختلفة التي تصوغ المطالب الدولية. ولما له أهمية أيضا في أن هذه الدراسة تضع الحالة الفلسطينية نموذجا للوقوف على تصورات عملية «إصلاح» السلطة الفلسطينية ومخرجاتها، من خلال تحليل المناخات الدولية والإقليمية المحيطة بها.

8. عسيلة، صبحي: فلسطين بعد عرفات، تحديات الإصلاح والتسوية. يصدر عن **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. كراسات استراتيجية.** العدد 151. 2005 http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K32.HTM

ترصد هذه الدراسة التحولات التي طرأت على المشهد السياسي الفلسطيني، بعد وفاة ياسر عرفات. وتتابع المتغيرات التي ظهرت على السياسة الأمريكية تجاه النظام السياسي الفلسطيني. وتعتبر هذه الدراسة مهمة لقضية البحث كونها تقرأ التطورات التي ظهرت على التوجهات السياسية الأمريكية بعد انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية، وتقرأ تحديات إحداث «إصلاحات» في السلطة الفلسطينية، وآفاق استئناف العملية السلمية.

9. عبد الجواد، جمال: الصراع على حماس، بدائل السياسات الإقليمية والدولية تجاه حكومة حماس. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ملف الأهرام الاستراتيجي العدد 138. 2006.

تتطرق هذه الدراسة إلى قضية فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وما رافقها من تداعيات إقليمية ودولية. إذ يتحدث الباحث عن الأزمة التي رافقت فوز الحركة والحصار المالي والاقتصادي الذي فرض عليها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تدعم محاولة الباحث لدراسة تداعيات فوز حركة حماس على التوجهات السياسية الأمريكية حيال النظام السياسي الفلسطيني.

10. هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.** أحد إصدارات المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية– مواطن. رام الله. الطبعة الأولى 1998

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتطرق إلى تشكل الحقل السياسي الفلسطيني المعاصر والتحولات التي طرأت على العقلية السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، وتدعم هذه الدراسة قضية البحث في كونها ترصد التحولات التي أثرت على في التوجهات السياسية الفلسطينية ودور هذه الاتفاقية في التأثير عليها.

11. Khalidi, Rashid: **Resurrecting Empire: Western footprints and American's perilous path in the middle east**. Beacon Press books. First edition. 2005

يعتبر هذا الكتاب من الدراسات المهمة التي تتناول التحول في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، إذ يقرأ التداعيات التي تركتها أحداث 11 أيلول على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وكيف أخذت الإدارة الأمريكية تتوسع في استهداف الجماعات الإسلامية في أماكن مختلفة من المنطقة، مركزا على توجهاتها العسكرية تجاه العراق وأفغانستان، وتداعياتهما المستقبلية على المنطقة. وفي جزء آخر منه يخصص الكاتب مساحة للحديث نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، وكيف يخدم «إصلاح» السلطة الفلسطينية الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

12. Ross, Dennis: **The Missing Peace: The Inside Story of The Fight for Middle East Peace**. Washington Institute for Near East Policy. First Edition. 2005

يتناول هذا الكتاب كثيراً من القضايا التي تتعلق بسير عملية السلام، والإخفاق الذي رافقها في كامب ديفيد. ويشرح الكاتب –وهو مبعوث السلام السابق إلى الشرق الأوسط– المعيقات التي وقفت أمام توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تسوية نهائية للصراع، وكيف رفضت القيادة الفلسطينية المقترحات التي قدمها بيل كلينتون في هذا السبيل. وتخدم هذه الدراسة قضية البحث في كونها توضح الدوافع التي ساهمت في بلورة التوجهات السياسية الأمريكية حيال إعادة تقييم علاقتها مع القيادة الفلسطينية، وكيف ساهم ذلك في رسم سياستها تجاه «إصلاح» السلطة الفلسطينية.

13. Brown, Nathan: **The Palestinian Reform Agenda.** United States Institute of Peace. December 2002

قدم الدكتور ناثان براون كثيراً من الدراسات التي تتعلق بعملية إصلاح السلطة الفلسطينية، ومنها دراسة بعنوان أجندة الإصلاح الفلسطيني. تتطرق هذه الدراسة إلى تفاعل القوى السياسية والفكرية والاجتماعية الفلسطينية مع مطالب المجتمع الدولي بـ«إصلاح» السلطة. وتكمن أهميتها بالنسبة لقضية البحث في تبيانها لتصورات الفئات المختلفة لمخرجات عملية «الإصلاح». كما وترصد الدراسة الخطوات التي قامت بها السلطة الفلسطينية في سبيل إظهار تجاوبها مع مطالب الإصلاح الداخلية والخارجية.

14. Congressional records

تعتبر جلسات استماع الكونجرس الأمريكي من الوثائق المهمة التي تظهر كيف تفاعل الكونجرس وأعضاؤه مع موضوع «إصلاح» السلطة الفلسطينية، وتظهر المدى الذي توافقت توجهاته وسياساته مع توجهات إدارة جورج بوش الابن. وتدعم هذه المراجعات قضية الدراسة بتبيانها للسياسات والقرارات الداعمة التي اتخذها الكونجرس الأمريكي في سبيل الدفع نحو «إصلاح» السلطة الفلسطينية، وكيف تعامل مع مخرجاتها فيما بعد.

# الفصل الثاني

# مدخل تاريخي للدراسة

## 1.2 القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الأمريكية تاريخياً

يحاول الباحث في هذا الفصل إلقاء الضوء على طبيعة السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وتحولاتها، من خلال سرد تاريخي لمواقف الولايات المتحدة تجاه تطورات الأحداث في فلسطين. ثم يخوض الباحث في التحولات التي طرأت على التوجهات السياسية الفلسطينية؛ مستعرضا أهم المراحل التي أثرت على توجهات منظمة التحرير وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» والدور الذي لعبته الولايات المتحدة في إحداث تغييرات في هذه التوجهات.

### 1.1.2 تبلور القضية الفلسطينية في العقل السياسي الأمريكي

بداية، لم تكن الولايات المتحدة ذات ارتباط بالقضية الفلسطينية قبل صدور وعد بلفور عام 1917، فالواضح لقارئ تاريخ ارتباط الولايات المتحدة بالقضية الفلسطينية خاصة، وبالشرق الأوسط بشكل عام، أن العقود التي سبقت صدور الوعد، لم تحمل حضورا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أو حتى امتلاكها لسياسة واضحة تجاهه. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا لا ينفي امتلاك الولايات المتحدة المعرفة عن فلسطين –بصرف النظر عن التسمية التي كانت سائدة آنذاك– وعن أهميتها سواء الدينية أو الاستراتيجية. ويعزو رشيد الخالدي ذلك إلى الدور الذي لعبته الروايات التاريخية والقصص الدينية التي وردت في الإنجيل في تكوين صورة عن فلسطين لدى العقل الأمريكي.[1]

في الواقع، إن كثيراً من الكتاب يشيرون إلى مساهمة الحركة الصهيونية* في توجيه العقل السياسي الأمريكي نحو فلسطين –على الرغم من وجود عوامل أخرى ساهمت في ذلك–،

[1] Khalidi, Rashid: **Resurrecting Empire: Western footprints and American's perilous path in the middle east**. Beacon Press Books. First edition. 2005. Page: 118-119

* لكي يتضح القصد من مصطلح الحركة الصهيونية أو اللوبي الصهيوني، فإن الباحث يقصد به في هذه الأطروحة كافة التجمعات والمؤسسات والتنظيمات سواء اليهودية أم المسيحية والتي تستطيع ممارسة ضغوطا، وتملك القدرة على التأثير في القرار السياسي الأمريكي والتأثير في الرأي العام الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية. ومن الأمثلة عليها، وليس للحصر، اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة «إيباك»، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى، والمجلس الاستشاري لعلاقات الطائفة اليهودية، وعصبة مناهضة التشهير، ومنظمة الأساتذة الجامعيين الأمريكيين من أجل السلام في الشرق الأوسط.

فعند ظهورها على مسرح الأحداث في نهاية القرن التاسع عشر، وحضورها القوي، بانتشارها وتغلغلها في أروقة المجتمع الأوروبي ومن ثم الأمريكي، أصبح يظهر إلى السطح نواياها تجاه إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. فمن خلال قراءة منطلقات الحركة الصهيونية يظهر لنا أنها تستند في مجملها إلى أفكار مستمدة من عقائد التوراة وشرائع التلمود، وتدعو إلى العودة إلى أرض إسرائيل بحدودها التي ورد ذكرها في الكتب المقدسة لدى اليهود. ويلتقي هذا الفكر مع كثير من الحركات الأخرى ومنها ما يعرف بالمسيحية الصهيونية، والتي أيضا تنطلق من فكر ديني يعتبر قيام دولة إسرائيل أنه تحقيق لنبوءات الكتاب المقدس، وعلامة على قرب عودة المسيح إلى الأرض ثانية. وتنظر إلى فلسطين على وجه الخصوص أنها وطن اليهود القومي، وأن الاستيطان فيها حق رباني لا يجوز التخلي عنه.[1]

بالنظر إلى هذه المنطلقات، فإن الحركة الصهيونية[**] وجدت أن تحقيق ذلك يأتي بالضرورة من تكثيف نفوذها ونشاطاتها في المواطن الحساسة في القيادة السياسية، وهذا ما دفعها إلى تقوية ارتباطها بصناع القرار السياسي في الدول العظمى، منطلقة من افتراض أن السيطرة على مواطن صنع القرار في الدول العظمى، يساهم بالضرورة في التأثير في سياساتها نحو تحقيق طموحات اليهود في فلسطين. وبالتالي فإن استراتيجيتها اعتمدت على التأثير في القرار السياسي الأمريكي من خلال الولوج إلى مواطن صنع القرار؛ كالكونجرس والسلطة التنفيذية. وبالنظر لآليات صناعة القرار داخل الكونجرس، والعبء الذي يتعرض له الأعضاء، فغالبًا ما يلجأ العضو لهيئات وجهات استشارية في معظم القضايا المطلوب فيها رأيه، وهنا

---

[1] المراشحي، برهان الدين: *تأثير الصهيونية على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط*. 2004. من الموقع الالكتروني http://www.fursah.net/articles/tatheer.htm

[**] كان لظهور تيار آخر عرف بـ «الصهيونية المسيحية» داعما مهما لأفكار الجماعات الصهيونية اليهودية، إذ ترتكز مقوماتها العقائدية على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: أولا: الإيمان بعودة المسيح، وبأن تلك العودة مشروطة بقيام دولة إسرائيل، وثانيا: أن قيام إسرائيل لن يتحقق إلا بتجمّع اليهود في فلسطين، وثالثا يكمن في أن شريعة الله وحدها (التوراة) هي التي يجب أن تطبق على اليهود في فلسطين بوصفهم شعب الله المختار. وهذه المرتكزات بذاتها تتطابق مع ما تستند إليه الحركة الصهيونية والتي بالأساس ترى في إسرائيل وطن قومي لها.

يظهر دور المؤسسات والهيئات اليهودية التي تعمل على تقديم المشورة التي تؤدي إلى كسب دعم هذا العضو لأفكارها وأطروحاتها.[1]

لتحقيق ذلك شهدت الفترة التي أعقبت فرض الانتداب على فلسطين حتى إعلان قيام «دولة» إسرائيل –وهي الفترة التي تصاعدت فيها أحداث التمييز ضد اليهود في أوروبا–، تكثيفاً لأنشطة الحركة الصهيونية داخل الولايات المتحدة، مستغلة موجة السخط التي سيطرت على الأمريكيين تجاه ممارسات الفاشية والنازية لكسب تعاطفهم مع مطالبهم في إقامة كيان يهودي في فلسطين.[2] توافق ذلك مع تكثيف نشاطها داخل المجتمع الأمريكي من خلال انتهاجها سياسة استراتيجية للتأثير في الرأي العام الأمريكي تجاه طموحاتها، فالإمكانات المادية واللوجستية التي تملكها؛ كامتلاك وسائل إعلام مختلفة واسعة الانتشار، مكنتها من بث مفاهيمها وأفكارها، وأطروحاتها تجاه إقامة دولة لليهود في فلسطين.[3] فقد نجحت الحركة الصهيونية في كسب دعم الإدارة الأمريكية في كثير من المواقف التي تطلبت رفض المطالب العربية التي تحد من طموحاتها في فلسطين، أو في ممارسة ضغوط على بريطانيا من أجل السماح بهجرة أعداد من اليهود إلى فلسطين.[4]

لعب اللوبي الصهيوني كما يرى «جون ميرشيمر» دوراً في إدخال القضية الفلسطينية إلى السياسة الأمريكية، من خلال دعمه لكثير من أعضاء الكونغرس، وأعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري، كذلك من خلال لعبه دوراً في إثارة الشارع الأمريكي للتعاطف مع أهداف الصهيونية ومصالحها، ونشر ثقافة عامة في المجتمع السياسي الأمريكي حول مكانة

---

[1] المراشحي، برهان الدين: *تأثير الصهيونية على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط*. مرجع سابق

[2] السروجي، محمد محمود: **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين**. 2005. مكتبة جامعة النجاح. ط1. ص 389

[3] عبد الصادق، علي: جماعات الضغط اليهودي والسياسة الأمريكية. **موقع القدس اون لاين**. 2004 www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=2682&mcat=29&scat=51&sscat=0&lang=0

[4] أبو لغد، إبراهيم: *سياسة أمريكا تجاه فلسطين*. ضمن كتاب: **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون**. تحرير ميخائيل سليمان. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان، بيروت. 1996 ص 328

إسرائيل الدينية، وأن مصلحة الولايات المتحدة ترتبط بمصالح إسرائيل بالضرورة.[1] فقد خلق اللوبي الصهيوني لجان نشاط سياسية عديدة عبر الولايات المتحدة تقوم بالترويج لأفكاره وأطروحاته، والعمل على كسب دعم المرشحين للانتخابات من خلال دعم الحملات الانتخابية للمرشحين من ديمقراطيين وجمهوريين على حد سواء.[2] ويشير المراقبون إلى أن النشاط الصهيوني هذا دفع بكثير من السياسيين الأمريكيين إلى الميل بشدة والتأثر بأفكار الحركة الصهيونية وتوجهاتها، وشكّل عاملاً مهماً ساهم بوقوف السياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب طموحات الحركة الصهيونية في فلسطين، ولعل هذا التأثر يمكن لمسه بالتأييد الذي أبداه الرئيس ولسون لوعد بلفور، ودعمه لطموحات الصهيونية في فلسطين.[3]

وعند قيام «دولة» إسرائيل اتجهت الإدارة الأمريكية إلى المبادرة بالاعتراف بها، وإظهار التزامها تجاه ضمان استمرارها. ومن خلال مساهمة الولايات المتحدة في قيام «دولة» إسرائيل يمكن فهم كيف أصبحت القضية الفلسطينية تأخذ حيزا من اهتمامات الولايات المتحدة، فقد أخذت أوجه الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة تجاه إسرائيل أشكال مختلفة؛ فمنها ما جاء من خلال تقديم دعم سياسي لها داخل أروقة الأمم المتحدة للقبول بعضويتها تارة، أو من خلال ممارسة ضغوط عليه لوقف إصدار قرارات تدينها على ممارساتها تجاه السكان العرب في فلسطين.[4] وشكل آخر جاء اقتصاديا من خلال توفير أشكال مختلفة من الدعم المالي والفني والعلمي، سواء عن طريق تقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية، أو منح. وشكل ثالث جاء عسكريا، فمعروف أن استمرار وجود إسرائيل احتاج إلى قوة كبرى تقف خلفها، وهذا ما أظهرته الإدارة الأمريكية من تعاون عسكري ساهم في تثبيت إسرائيل كقوة قادرة على حماية نفسها.[5]

---

[1] Mearsheimer, John & Stephen Walt: *Unrestricted Access: What the Israel lobby wants. it too often gets*. The War over Israel's influence. (Roundtable). **Foreign Policy**. August 2006. P:58

[2] المغربي، فؤاد: **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية.** صدر عن معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. بيرزيت. ط1. 2002. ص 18

[3] Khalidi, Rashid: **Resurrecting Empire**. op.cit. Page: 118-119

[4] Ibid. Page: 121

[5] السروجي، محمد محمود: **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية.** مرجع سابق. ص 414

وهنا يبرز دور اللوبي الصهيوني مرة أخرى، فمنذ إنشاء دولة إسرائيل أصبح الهدف الرئيس الذي يسعى إليه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة هو توجيه السياسة الأمريكية لدعم هذه الدولة ومساندتها، وقد كان ذلك بفضل المنظمات الصهيونية المتعددة العاملة في الساحة الأمريكية، والتي تغلغلت في مناحي الحياة كافة، وإن كان أشهرها: اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة «إيباك»، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى، والتي نشطت داخل أروقة النظام السياسي الأمريكي من خلال ترشيح أنصارها ليس على مستوى الحكومة الفيدرالية فقط، وإنما أيضًا في إدارات ومجالس الولايات والمدن الأمريكية، والضغط على الحكومة لتعيين هؤلاء في المراكز القيادية في الإدارة.[1]

والواقع إن انحياز السياسة الخارجية الأمريكية لصالح إسرائيل يعزوه بعض المفكرين ومنهم «جون ميرشيمر» إلى العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل، وتعود بشكل كبير لأنشطة اللوبي، كما ذكرنا سابقا، الذي يعمل بشكل علني على دفع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل، وتدفعه لتبني مواقف داعمة لإسرائيل داخل الكونغرس.[2]

إلا أن مفكرين وسياسيين آخرين ومنهم دنس روس، وشلومو بن عامي، يرون عكس ذلك، فهم يتفقون على أن اللوبي الصهيوني لاعب مهم ومؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه ليس بتلك الهالة التي يصفها «جون ميرشيمر» كمتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية، بل يرون أن حجم المصالح المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة، والبعد الاستراتيجي في العلاقة بينهما هو المعيار الذي يحكم علاقة كلا الطرفين وتوجهات السياسة الأمريكية.[3]

والباحث لا يقصد أن يحصر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية فقط باللوبي الصهيوني، لكنّه يريد الإشارة من ذلك إلى الدور المهم الذي يلعبه هذا اللوبي في التأثير

---

[1] المراشحي، برهان الدين: *تأثير الصهيونية على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط*. مرجع سابق

[2] Mearsheimer, John & Stephen Walt: *Unrestricted Access*. op. cit. P:58

[3] Ben-Ami Shlomo: *The Complex Truth: Hijacking America's Middle East policy is not so easy*. The War over Israel's influence. (Roundtable). **Foreign Policy**. August 2006. P:62. Also see Dennis Ross: *The Mind-set Matters Foreign policy is shaped by leaders and events, not lobbies*. P: 60

في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من جهة، والقضية الفلسطينية من جهة أخرى؛ إذ يعتقد أنه من الخطأ تصوير دور اللوبي الصهيوني على أنه المتحكم والحاسم في رسم السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، وتجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص (ولا إنكار لأهميته)، لأن تحليلا كهذا يضع سياسة الولايات المتحدة في إطار ضيق مرتبط بالصراع العربي–الإسرائيلي دون وضعه في سياق منظومة سياسية أوسع وأشمل تخضع لاعتبارات المصلحة الأمريكية في سياق عالمي يهدف إلى إحكام السيطرة على العالم. فالباحث يرى أن هناك تلاقياً وتقاطعاً كبيرين بين أهداف الحركات الصهيونية وأهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وهذا يعزز اعتقاده أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي لن تختلف كثيرا إذا افترضنا غياب اللوبي الصهيوني عن التأثير في السياسة الأمريكية.

على أية حال، يتضح هنا كيف بدأت تتجه بوصلة السياسة الأمريكية نحو الاهتمام بفلسطين ومصالح الحركة الصهيونية فيها، وكيف بدأت الإدارة الأمريكية تتحمل المسؤولية شيئا فشيئا تجاه طموحات الحركة الصهيونية، ولاسيما بعد تأييدها لوعد بلفور، الذي يرى فيه رشيد الخالدي نجاحاً يحسب للحركة الصهيونية بتحميل الإدارة الأمريكية مسؤولية لعب دور يساهم في تبني طموحات اليهود في فلسطين.[1]

ويمكن استخلاص فكرتين رئيسيتين ساهمتا في تبلور القضية الفلسطينية في العقل السياسي الأمريكي:

الأولى: أهمية الدور الذي لعبه اللوبي الصهيوني في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو الاهتمام بمصالح الحركة الصهيونية في فلسطين، من خلال استثارة التعاطف الشعبي الأمريكي نحو مأساة اليهود، وحقهم بدولة قومية في فلسطين. ومن خلال إبراز البعد الديني نحو وجوب تحقيق المنطلقات الفكرية التي تحملها شرائع التلمود وعقائد التوراة. إضافة إلى المساهمات المؤثرة التي تقوم بها المؤسسات والجمعيات المؤيدة لأفكار الصهيونية في التأثير

[1] Khalidi, Rashid: **Resurrecting Empire**. op.cit. Page: 119

على صناع القرار السياسي الأمريكي سواء أعضاء الكونجرس الأمريكي أو السلطة التنفيذية، من خلال تقديم المشورات التي تصب في مصلحة تحقيق أهداف الحركة.

الثانية: تقاطع المصالح الأمريكية واليهودية إزاء فلسطين، وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط عموماً، وإن التقاء المصالح يحتم على الولايات المتحدة تبني مشروع قيام دولة يهودية في فلسطين، لتقوم بحماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي بدأت تحتل مكاناً متميزاً في العالم نظراً لوجود ثروة نفطية هائلة فيه، فضلاً عن موقعه الاستراتيجي. وأخذ ذلك يتجسد عمليا بعد إعلان قيام دولة إسرائيل من خلال توفير الولايات المتحدة الضمانات الضرورية لبقائها من حيث الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري.

### 2.1.2 الدور الوظيفي لإسرائيل

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تلتزم العزلة وتبتعد عن شؤون العالم، وانحصرت اهتماماتها بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بالحفاظ على سلامة مصالحها التجارية والاقتصادية فيه، كما شملت علاقاتها بالإضافة للنشاطات التجارية على النشاطات التبشيرية، واستمر الأمر كذلك حتى الحرب العالمية الثانية. إلا أنه إثر انتهاء الحرب بدأت الولايات المتحدة تطوير سياساتها الخارجية للتماشي مع الواقع الجديد الذي انطوت عليه الحرب، وخروجها منتصرة منها، كي تتولى مسؤولياتها في العالم الجديد، ولاسيما أنها باتت تمثل إحدى القوتين العظميين المتنافستين في العالم. ويمكن القول إن هذه الفترة شكلت مرحلة التوسع في نفوذ الولايات المتحدة، وبدأت تتضح أكثر مساعيها نحو لعب دور محوري في السياسة الدولية، يضمن تفوقها العسكري والاقتصادي.[1]

والمسألة تجلت بشكل واضح بالنسبة لها عقب ما يعتبره الأمريكيون الفشل السياسي البريطاني–الفرنسي في الشرق الأوسط، والذي أنشأ فراغا يمكن أن يملأه الاتحاد السوفييتي

[1] أبو طاقية، هنادي: *التطور التاريخي في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية*. **موقع مركز الأسرى للدراسات والأبحاث الإسرائيلية**. 2007 http://alasra.ps/news.php?maa=PrintMe&id=2542

بحكم علاقته مع الدول العربية وحركات التمرد الموجودة فيه.[1] وهنا نرى أن الولايات المتحدة اتبعت استراتيجية أسماها المراقبون بـ «ملء الفراغ»، والتي تهدف من خلالها لملء الفراغ الذي تركه تواري الدور البريطاني والفرنسي في المنطقة وتراجعه. وبالتالي بدا واضحا أن الدور الأمريكي في الشرق الأوسط سوف يأخذ بعداً تنافسياً، ولاسيما في ظل تواجد نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. فأهدافها في هذه المرحلة ارتكزت على الحفاظ على مصالحها النفطية في منطقة الشرق الأوسط، وإبعاد الخطر السوفيتي عن المنطقة ومنع تغلغل نفوذه فيها، إضافة إلى ضمان أمن إسرائيل وحماية وجودها من أي خطر.[2]

في ضوء اندلاع الحرب الباردة، ودخول علاقة الولايات المتحدة في صراع مع الاتحاد السوفيتي، وتزايد ارتباطه مع بعض الدول العربية المحيطة بإسرائيل، بات من الجلي أن الولايات المتحدة أصبحت تَعدُ إسرائيل رصيدا استراتيجيا مواليا لها في الشرق الأوسط.[3] ففي هذه المرحلة اختلفت رؤية السياسة الخارجية الأمريكية حول آلية تحقيق الأهداف الأمريكية، وحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، فبعد فشل الوسائل التي اتبعتها الإدارات السابقة في احتواء الدول العربية، وتطويق النفوذ السوفيتي، باتت السياسة الأمريكية تحوّل أنظارها نحو إسرائيل لتكون حليفاً استراتيجياً لها يمكن أن يحمي مصالحها في المنطقة. فقد رأت أن إسرائيل يمكن أن تقوم بدور يشكل درعاً يحمي مصالحها، ويساهم في إضعاف النفوذ السوفييتي في المنطقة، والضغط على حلفائها.

وقد بلغت ذروة تكوين السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عام 1967 عندما تمكنت إسرائيل من احتلال أجزاء مهمة من الأراضي العربية، والذي شكل نقطة الانعطاف التي

---

[1] Levin, Yuval: *American Aid to the Middle East: A Tragedy of Good Intentions*. **The Institute of Advanced Strategy and Political Studies**. Page: 13. Available online at http://www.iasps.org/strat11/strategic11.pdf

[2] Noland, Rob: *The U.S. National Security Strategy: The U.S. Role in the Israeli- Palestinian conflicts*. **USAWC strategy research project**. March 2005. P 4. Available at: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/ksil64.pdf

[3] منصور، كميل: **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل: العروة الأوثق**. صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ترجمة «نصير مروة». بيروت. ط1. 1996. ص 106

جعلت من إسرائيل ذات أهمية كبرى في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة؛ من ناحية تشكيل حصن ضد انتشار الشيوعية، ومقاومة القوى القومية العربية.[1] فقد ارتسم هذا الأفق الاستراتيجي لديها بشكل واضح بعد التفوق العسكري الإسرائيلي في الحرب، حينها ظهر وكأن الوقت يعمل لمصلحة تعزيز تفوقها أمام تراجع الدول العربية، وما يمكن أن يشكله هذا التفوق رصيدا استراتيجيا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فبما أن إسرائيل قادرة على ردع الدول العربية الموالية للاتحاد السوفييتي وتفوقها عليهم فإن ذلك سوف يخدم مصالحها، ويوصل الدول العربية إلى قناعة أنه لا جدوى من التحالف مع الاتحاد السوفييتي.[2] وبناء على ذلك أبرمت الولايات المتحدة اتفاقات تنقل إسرائيل من موقع التبعية في العلاقة إلى موقع الشراكة، وأصبحت كما يقول الرئيس الأمريكي السابق «رونالد ريغان» «...[إسرائيل] البلد الوحيد في المنطقة القادرة على مساعدة أمريكا على الصعيد الاستراتيجي، وأنه لدى إسرائيل العزيمة، والتضامن القومي، والمقدرة التكنولوجية والعسكرية للوقوف إلى جوار الولايات المتحدة كصديق وحليف يمكن الوثوق به.»[3]

وما يزيد من أهمية موقع إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية هو تنامي الخطر القادم من المد الإسلامي، ولاسيما بعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وظهور حركات إسلامية «أصولية»، إضافة إلى نشاط الحركات القومية العربية وطموحاتها. ويتضح ذلك في سياق حديث للرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «ريتشارد هيلمز» يقول: «إن الولايات المتحدة بحاجة إلى إسرائيل بشكل دائم، لأنها بحاجة إلى تغذية اللعبة الدبلوماسية في المنطقة... ولتشكل خطاً دفاعياً متقدماً ضد الشيوعية، وأداة لقمع الحركات الراديكالية من جهة، ووسيلة للسيطرة على المنطقة وحماية الموارد البترولية وتأمينها من جهة أخرى.»[4]

---

[1] المغربي، فؤاد: **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص 24

[2] منصور، كميل: **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل: العروة الأوثق**. مرجع سابق. ص 121– 123

[3] مقتبس من برقاوي، أحمد: *بعين التاريخ: قراءة سياسية في وظيفية الدولة العبرية*. **موقع المصدر الفلسطيني** http://www.p-s-news.com/diverses21-140105.htm

[4] مقتبس من برقاوي، أحمد: *بعين التاريخ: قراءة سياسية في وظيفية الدولة العبرية*. مرجع سابق

ويستخلص الباحث من خلال هذا العرض أن الولايات المتحدة انطلقت بسياسة جديدة بعد خروجها منتصرة من الحرب العالمية الثانية، تقوم على أساس التوسع في نفوذها والسيطرة على مواطن القوى في العالم، والشرق الأوسط على وجه الخصوص. ولعل التطور الأهم في ذلك هو تطور العلاقة الأمريكية الإسرائيلية –ولاسيما منذ منتصف الستينيات– إذ سعت الولايات المتحدة إلى جعل الاعتماد على إسرائيل كقوة ردع لحماية مصالحها في المنطقة أساساً في استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط. بمعنى أنها عملت على استغلال تفوق إسرائيل العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، للمساهمة في حماية المصالح الأمريكية، والاعتماد عليها كحليف استراتيجي يشكل قوة ردع للدول العربية التي يمكن أن تهدد مصالحها في الشرق الأوسط، وللحد من امتداد النفوذ السوفيتي. ويظهر جلياً كيف بدأت تتجه إسرائيل إلى لعب دور وظيفي في خدمة استراتيجيات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

### 3.1.2 القضية الفلسطينية والتقاطبية الدولية

منذ مطلع الخمسينات تعاملت الإدارة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مع الصراع العربي–الإسرائيلي من منطلق صراعهما على فرض سيطرتهما على مواطن القوة في الشرق الأوسط. وقد حتم ذلك على الولايات المتحدة أن تتعامل مع الصراع باتجاهين: الأول: توطيد دعائم الدولة الجديدة «إسرائيل» وحمايتها، ومحاولة إقناع العرب والفلسطينيين بأن وجود إسرائيل بات أمرا واقعيا. والثاني: إبداء الاستعداد للمساهمة في معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين كقضية إنسانية أفرزها قيام دولة «إسرائيل».[1]

من هذه الناحية، ونتيجة لزيادة التقارب الأمريكي الإسرائيلي، حازت إسرائيل على دعم سياسي وعسكري من الولايات المتحدة جعلها ترفض تطبيق قرارات الأمم المتحدة 242، 338، وتفسرها بطرق متنوعة تتناسب مع مصالحها. وقد ازداد هذا الارتباط في سنوات «ريغان»، التي حملت كثيراً من الدعم السياسي والعسكري لها، ولاسيما أن صناع السياسة في إدارته

[1] نوفل، ممدوح: *مراجعة للمفكرة الفلسطينية عن حرب حزيران ١٩٦٧: مقدمات الحرب*. **من الربط التالي:** http://www.mnofal.ps/printable/?nb=302

أظهروا ولاءهم للمصالح الإسرائيلية، فقد كان للساسة ديك تشيني ورامسفيلد، والمحافظون الجدد كريتشرد بيرل وبول وولفونز تأثيرهم على موقف الإدارة الأمريكية تجاه الشعب الفلسطيني، فشكل ذلك غطاء على ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وغضت الطرف عن مصادرتها للأراضي، وبناء المستوطنات واجتياحها للبنان عام 1982 وإخراج منظمة التحرير منه.[1]

أما الاتحاد السوفييتي بدوره كان يتعامل مع الصراع من خلال دعمه لحركات التحرر في الدول العربية، وكذلك دعمه للدول العربية الكبرى، وخصوصا فيما يتعلق بتوريد الأسلحة، والدعم المالي. ولعل هذه الاستراتيجية كانت أحد دوافع ارتباطه بعلاقة قوية مع منظمة التحرير، والذي اعتبر في حينه أحد الداعمين الأساسيين للقضية الفلسطينية. هذا الارتباط وضع القضية الفلسطينية بين تجاذبات القوى العظمى في العالم، وارتباط تطوراتها بنمط العلاقة بينهما. فعلى الرغم من الدعم السوفيتي لمنظمة التحرير، إلا أنه في حقيقة الأمر –وكما تذكر شواهد التاريخ التي يرويها المراقبون ومنهم «كارين اجيستام»– حرص الاتحاد السوفيتي على المحافظة على حالة اللاسلم واللاحرب، وإظهار التوازن في علاقته مع الولايات المتحدة، وعدم رغبته في دخول حرب عسكرية معها في سبيل مصالح الدول العربية أو القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من دعمه العسكري لمنظمة التحرير إلا أنه رفض سياستها الهادفة إلى إزالة دولة إسرائيل.[2]

ولعل هذا الموقف في نظر الباحث ينسجم مع متطلبات المرحلة التي حتمت على الاتحاد السوفيتي الموازنة بين علاقته بأصدقائه العرب، وعلاقاته مع الولايات المتحدة الحليف الرئيسي لإسرائيل. فالموقف السوفييتي تجاه القضايا الإقليمية، منها الفلسطينية، كان واضحاً وهو الصداقة مع العرب يجب أن لا تكون على حساب وجود إسرائيل، ولهذا اقتصر الدعم العسكري السوفيتي للعرب على أسلحة دفاعية لا تتيح لها تشكيل خطراً على إسرائيل. إلى جانب أن الموقف السوفيتي أصبح إلى حد بعيد محكوما بسياسات الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي

[1] Khalidi, Rashid: **Resurrecting Empire**. op. cit. Page: 132-133
[2] Aggestam, Karin: **Reframing and Resolving conflict: Israeli-Palestinian Negotiations 1988-1998**. Lund political studies. Lund University Press. Sweden. 1999. Page: 78

بدوره أدى إلى تراجع في دوره وأولوياته كقوة عظمى تجاه القضايا الإقليمية. وهنا يمكن أن نقول إن موضع القضية الفلسطينية بين تجاذبات القوى العظمى في العالم، وارتباط موقفها بنمط العلاقة بينهما، تأثر تباعا لمواقف وأوضاع هذه الدول، وبالأخص الاتحاد السوفيتي، ومكانتها في السياسة الدولية، فالتحول الذي طرأ على الموقف السوفييتي وتخليه عن كثير من مواقفه تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، واتخاذه سلسلة من الخطوات التي مهدت تقاربا مع إسرائيل، انعكس على «الثوابت» الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير، وساهم في تغيير نهجها والتوجهات السياسية، التي ترجمها البرنامج المرحلي للمنظمة، والذي فهم منه بصورة أو بأخرى أنه قبول بقرارات الأمم المتحدة 242 و338.

من هنا نستخلص جزئيتين أساسيتين: الأولى: أن تعامل الولايات المتحدة مع الصراع العربي الإسرائيلي كجزء من صراعها مع الاتحاد السوفيتي أدى إلى ازدياد تقاربها ودعمها الواسع عسكريا وسياسيا واقتصاديا لإسرائيل، والذي جاء في سبيل دعم تفوقها العسكري في المنطقة. وأن ذلك جاء ليبرهن للعرب أن خيارهم العسكري وتحالفهم مع الاتحاد السوفيتي سيكون بالغ التكلفة، وأن «الاعتدال» في المطالب سيكون أجدى لهم.

أما الجزئية الثانية: أن طبيعة الحسابات السياسية والاستراتيجية للاتحاد السوفيتي أثرت بشكل كبير على الخيارات الفلسطينية، وبالأخص الخيار العسكري، بحيث أن رغبة الاتحاد السوفيتي الإبقاء على التوازن في العلاقة مع الولايات المتحدة، وعدم الرغبة في دخول مواجهة عسكرية معها، ساهم في تقويض الخيار العسكري الفلسطيني، وحدوث تحولات في توجهاتها نحو التعامل مع الصراع، والتي سوف نأتي على ذكرها في موضع آخر من هذا البحث.

### 4.1.2 التعاطي السلمي مع الصراع العربي–الإسرائيلي

بدأت الجهود الأمريكية لتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي تأخذ شكل المبادرات السلمية بعد حرب 1967، واعتبرت مبادرة «وليم روجرز» –وزير الخارجية الأمريكية بعهد ريتشارد نيكسون– أولى المحاولات الأمريكية للتدخل المباشر في الصراع العربي–الإسرائيلي.

إلا أنه بعد حرب عام 1973 ازدادت هذه الجهود تباعا لتأثيرات الحرب على المصالح الأمريكية. فقد كان ظاهرا وبصورة جلية أن التوجه الأمريكي بعد حرب 1973 سوف يسعى إلى الحيلولة دون تكرار استخدام العرب للنفط كسلاح في الصراع العربي–الإسرائيلي. ويبدو أن هذا التطور لعب دورا في إعادة تشكيل الولايات المتحدة رؤيتها للمنطقة، وإلى إعادة تعريفها لمصالحها الحيوية، ومصادر تهديدها. والواضح أن الولايات المتحدة اكتشفت أن تعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي يمكن أن تلحق ضررا كبيرا بمصالحها الاستراتيجية بالمنطقة. وعليه كان لها توجه يهدف إلى الفصل بين النفط والصراع العربي الإسرائيلي، وعدم السماح باستخدامه ورقة ضغط على الولايات المتحدة.[1]

في ضوء هذه التطورات، وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام ضرورات ثلاث يتوجب تهيئة الظروف اللازمة للحيلولة دون حدوثها: الأولى: نشوب حرب عربية–إسرائيلية أخرى، والثانية: استقطاب الشرق الأوسط بين القوى العظمى. والثالثة: ارتباط النفط بالصراع العربي الإسرائيلي. أما اندلاع حرب جديدة فذلك لن يكون مواتيا لصالح الولايات المتحدة، بالأخص إذا أفضت إلى مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفييتي، أو حتى إلى توترات عربية–أمريكية تتيح استخدام سلاح النفط من جديد. وبالنسبة لاستقطاب الدول العربية بين الدول العظمى في الشرق الأوسط كان توجهها يسعى إلى استقطاب هذه الدول إلى المعسكر الأمريكي كبديل عن تحالفها مع الاتحاد السوفييتي، فلم يعد أمامها أن تتجاهل الخطر المباشر الذي بات يهدد مصالحها عقب حرب عام 1973. وعن حقيقة ارتباط النفط بالصراع العربي الإسرائيلي، فمن الواضح التصور الأمريكي له أنه ينبغي أن يكون هناك منطقتان استراتيجيتان منفصلتان في الشرق الأوسط، منطقة النزاع العربي الإسرائيلي، ومنطقة النفط، وبالضرورة أن تبقى هاتان المنطقتان منفصلتين عن بعضهما وأن لا تتداخلا.[2]

---

[1] نافعة، حسن: *وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 153. 2003. ص 76

[2] منصور، كميل: **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل: العروة الأوثق**. مرجع سابق. ص 146–147

وهنا يرى الباحث أن الولايات المتحدة لمست ضرورة التعاطي السلمي مع الصراع العربي–الإسرائيلي من منطلق أن إيجاد حل ترضى عنه أطراف الصراع، سوف يقوي نفوذها في الشرق الأوسط، ويعطيها فرصة لحماية مصالحها، وفرض سيطرتها. وأنه إذا ما سيطرت على هذه المنطقة فإنها ستمتلك قوة تفوق جميع حلفائها ومنافسيها، وسوف تكون في موقع التأثير على أسعار النفط ومستوى إنتاجه، وفي الوقت نفسه تعطي قوة جديدة لاقتصادها لمواجهة جميع الدول المتقدمة. كما أن تعامل الولايات المتحدة مع الصراع العربي الإسرائيلي بأسلوب المبادرات السلمية جاء وسيلة أخرى لمحاربة المد الشيوعي، ومحاولة لتفكيك تحالفه مع الدول العربية، ولاسيما ذات الشأن المباشر بالصراع مع إسرائيل. والجانب الآخر من هذا المنطلق كان اهتمامها بتوفير الأمن والاستقرار لإسرائيل عبر طريق التسوية، بصفتها لاعباً استراتيجيا وعنصراً مهماً في الشرق الأوسط.

ولعل توقيع معاهدة (كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل يتيح لنا فهم هذه التوجهات، فالرأي الذي ساد، ينظر في أن إطلاق مبادرات سلام تُحدث تسوية بين الدول العربية وإسرائيل سوف يبعد هذه الدول عن مسرح المواجهة مع إسرائيل، وسوف يقيّد وجود الاتحاد السوفيتي فيها. وإبعاد مصر على وجه الخصوص، يحمل أهمية بسبب مكانتها الاستراتيجية في الصراع السوفييتي–الأمريكي، ولكونها أكبر الدول العربية المؤثرة في المنطقة. وأن ذلك بحد ذاته سوف ينعكس على الدول العربية الأخرى ومنها القضية الفلسطينية. فقد انطلقت الإدارة الأمريكية من افتراض أن احتواء مصر ككبرى الدول العربية يساعد على احتواء دول أخرى، ويقود إلى اتفاقات معها، وتصرفها عن تشكيل تهديد لإسرائيل.[1] وهنا يرى الباحث أن انعكاس ذلك على القضية الفلسطينية تمثل في أمرين: الأول: أنها أفقدت القضية الفلسطينية أحد الداعمين الأساسيين لها، ولاسيما أن الإدارة الأمريكية استطاعت أن تخرج مصر عمليا من دائرة صراع العرب مع إسرائيل، ما أتاح لها ولإسرائيل التفرد في التعامل مع القضية الفلسطينية. والأمر الثاني أن تبعات إخراج مصر ساهمت في التحول في توجهات منظمة التحرير السياسية، ويمكن

[1] Aggestam, Karin: **Reframing and Resolving conflict**. op.cit. Page: 79

القول أنها ساهمت في إعادة المنظمة النظر في استراتيجيتها للتعاطي مع الصراع، من حيث قبولها بمبدأ التسوية السلمية. والتي سوف يتناول الباحث تحليل هذه التحولات عند الحديث عن التوجهات السياسية لمنظمة التحرير.

ما يمكن استخلاصه مما تقدم أن المرامي التي سعت إليها الولايات المتحدة من إطلاق عملية سلام بين الدول العربية وإسرائيل يأخذ جوانب أربعة:

أولا: تقييد نفوذ الاتحاد السوفيتي من خلال استقطاب الدول العربية نحو التحالف مع الولايات المتحدة، فظهر بوضوح أن القضية الأساسية لدى الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي نزاع عالمي مع الاتحاد السوفييتي، وبالتالي فإن عزل الاتحاد السوفييتي وتقليل نفوذه يقتضي تبني مفاوضات عربية–إسرائيلية تحقق تسوية واستقراراً بينهما، وتحد من أو تنهي التحالف العربي–السوفيتي.

ثانيا: جاءت المساعي الأمريكية لإبقاء النفط خارج حدود الصراع العربي الإسرائيلي، ولاسيما أن استخدامه كان له أبعاده على الاقتصاد الأمريكي والعالمي. كما أن ذلك جاء إدراكا بأن مصالحها النفطية في الخليج مرتبطة جوهريا بالتطورات على مسرح الصراع العربي–الإسرائيلي. والجانب الآخر أن هذه المساعي جاءت من أن أجل السيطرة على النفط لاستعماله ورقة ضغط في علاقاتها مع القوى الاقتصادية الأخرى في العالم، وهذه الورقة هي التي تستطيع من خلالها أن تتحكم في توريده وأسعاره.

ثالثا: إن توقيع اتفاق مصري–إسرائيلي ساهم في تقييد دورها [مصر] العسكري في الصراع مع إسرائيل، ولاسيما أن جل الحروب العربية الإسرائيلية لعبت مصر دورا محوريا فيها. والجانب الآخر أن دفعها نحو «الاعتدال» يأتي من كونها كبرى الدول العربية، ويمكن أن ينسحب تأثيره على دول عربية أخرى نحو انتهاج النهج ذاته.

رابعا: إن من شان التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي أن يتيح لإسرائيل أن تحظى باستقرار على الصعيد الأمني، ويجنبها تهديد الدول العربية، ويمنحها

الفرصة للاندماج في الشرق الأوسط من خلال خلق مشاريع اقتصادية تساعدها على إقامة علاقات اقتصادية مع الدول العربية.

### 5.1.2 التعاطي السلمي مع القضية الفلسطينية

كنا قد تحدثنا عن ارتباط القضية الفلسطينية بالتجاذبات الدولية في ظل الحرب الباردة، والمدى الذي تطورت إليه علاقات طرفي الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي سواء سلبا أم إيجابا بقطبي الحرب. ثم انطلقنا للخوض في أبعاد وانعكاسات التوجه الأمريكي نحو حل الصراع العربي–الإسرائيلي بالطرق السلمية على المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

كانت الظروف الدولية قد تغيرت بداية عقد التسعينيات، إذ طرأت أحداث عالمية وإقليمية شكلت مفترق طرق بالنسبة للسياسة الأمريكية في العالم، والتي مثلها انتهاء حقبة الحرب الباردة، وثنائية القطبية في النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم تبع هذه الأحداث الغزو العراقي للكويت، وحرب الخليج الثانية.[1] ما يدعو للاهتمام أن هذه المعطيات جاءت متناغمة مع السياسة الأمريكية والطموحات الإسرائيلية في الشرق الأوسط. وفرصة أمامها لإعادة رسم الشرق الأوسط وترتيبه بما يتناسب مع طموحاتها لإحكام السيطرة على العالم. من هذه الزاوية على وجه التحديد، أصبح التقارب والتقاطع بالمصالح والاستراتيجيات بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بمختلف أحوال المنطقة أكثر عمقا وشمولية من أي فترة سابقة. ويمكن القول إن الساحة الإقليمية أصبحت مهيأة أكثر مما سبق نحو تحولات لصالح إسرائيل، ونحو مزيد من السيطرة على المحيط العربي لإحداث اختراقات في نسيجه بتبني سياسات التطبيع، وبخاصة في المجالات الاقتصادية، كإقامة شبكة من المشاريع الاقتصادية الإقليمية التي تضم إسرائيل، ومن جهة أخرى القضاء على الأنظمة التي تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، وتدعم الإرهاب، وتهدد أمن إسرائيل والمصالح الأمريكية، وكانت المساعي تهدف أيضا إلى إخراج العراق من دائرة التأثير العربي كجزء من هذه المنظومة.[2]

---

[1] أبو طاقية، هنادي: *التطور التاريخي في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية*. مرجع سابق

[2] الزبيدي، باسم: **الإصلاح: جذوره ومعانيه، وأوجه استخداماته: الحالة الفلسطينية نموذجاً**. أحد إصدارات معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. الطبعة الأولى. 2005. ص 58

سقوط الاتحاد السوفيتي، وتحول النظام العالمي من ثنائي القطبية إلى آخر أحادي القطبية، وقيادة الولايات المتحدة له، صاحبه تغيير في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تباعا للمعطيات الجديدة التي حكمها تغير الأعداء، والتحالفات. من هنا رأت الإدارة الأمريكية أن الظروف مواتية لفرض تصورات وحلول لقضايا الصراع في الشرق الأوسط، تضمن بسط هيمنتها على منابع النفط، وتوفر الأمن لإسرائيل ومصالحها الاستراتيجية.[1] فالتوجه الأمريكي في هذه الفترة حكمه ثلاثة عوامل: أولها الرغبة في البرهنة للدول العربية على أن هناك مقابلاً للتعاون الاستراتيجي معها؛ وثانيها: تعزيز دور الولايات المتحدة ومكانتها في الشرق الأوسط؛ وثالثها: الرغبة في إيجاد ترتيبات وبلورة خطة أمنية وسياسية إقليمية تصبح في المستقبل جزءاً من النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة.[2]

وهنا يرى الباحث أنه على الرغم من غياب القطب الآخر من الصراع والذي شكل إبعاده عن الساحة الدولية جزءا مهما من توجهات السياسة الأمريكية في الحقبة السابقة، إلا أن غيابه لم يغير من ملامح الأهداف الأمريكية الأخرى، فبقيت المساعي نحو المحافظة على المصالح الأمريكية لضمان ضخ البترول، وعدم السماح لأي قوة معادية من تهديد أمن المنطقة، وكذلك حماية أمن إسرائيل، أهم أسس السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ولكن التغيير كان في الاستراتيجيات والتوجهات، بحيث أصبحت تحمل تصورات أخرى لتحقيق هذه الأهداف، وما يمكن أن يصب في خانة هذا التحول دخولها حلبة الشرق الأوسط جغرافيا، فلم تعد تدير الصراع في المنطقة من خلال حلفائها فقط، بل أخذت مواقع جغرافية مكنتها أكثر من البقاء ضمن دائرة التحكم والسيطرة في المنطقة. بطبيعة الحال هذه كانت استراتيجيتها بعد حرب عام 1973 على اعتبار أن توجهاتها سعت لضمان وصولها السهل لمنابع النفط. ولكنها تعززت أكثر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولذلك ظهرت مفاهيم مثل الدفاع المشترك، والتي أضفت إلى معاهدات أمنية

---

[1] السلطان، جمال مصطفى: **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000**. دار وائل للنشر. عمان. ط1. 2002. ص 255

[2] أبو زهيرة، عيسى: *تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987-1993* www.sis.gov.ps/arabic/roya/23/page6.html

أتاحت لها إرساء مواقع عسكرية في الشرق الأوسط، وعلى إثرها ظهر توسعها في مجال التعاون الاقتصادي القائم على الشراكة التي تتيح لها الاستفادة بطرق مختلفة من النفط، ويعطي إسرائيل موقعا مهما فيها، وضمان أن لا تقع المنطقة تحت تأثير قوى عظمى أخرى. وهذا برأي الباحث دفعها إلى العمل على استقرار المنطقة من خلال إخراج ما يمكن أن يشكل تهديدا لها خارج هذه المنظومة كالعراق مثلا. لذلك كان من الضروري أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، يمكن أن يعطي المنطقة شيئا من الاستقرار والهدوء. ولعلها وجدت أنه من الضروري أن تتعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كأحد أهم مسببات استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، وتحويله إلى شأن فلسطيني إسرائيلي يبعده عن ارتباطه بالعمق العربي. لذلك كان في الحيز الفلسطيني تحولان رئيسان طرءا على سياق العلاقة الفلسطينية–الأمريكية:

**الأولى: الحوار مع منظمة التحرير**

كثيراً ما ارتبطت فكرة فتح حوار مع منظمة التحرير بمواقف المنظمة ومنطلقاتها تجاه إسرائيل، فالموقف الأمريكي منها لم يخرج عن جوهر توافقه مع مذكرة أمريكية–إسرائيلية صدرت عام 1975، اشترط فيها عدم إجراء حوار أمريكي–فلسطيني دون اعتراف المنظمة بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، ونبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل بالوجود.[1] الكونجرس الأمريكي بدوره ساهم بتحويل مضمون المذكرة إلى جانب تعهدات «هنري كيسنجر» لإسرائيل بعدم التحاور مع منظمة التحرير، إلى قانون يلزم الإدارات الأمريكية بذلك ما لم تتجاوب المنظمة مع الشروط الأمريكية.[2] بطبيعة الحال لم تكن هذه الاعتبارات مرتبطة فقط بصراع المنظمة مع إسرائيل، بل أيضا ذات صلة بالصراع الأمريكي السوفيتي نظرا للعلاقة التي تربط منظمة التحرير بالاتحاد السوفيتي، فنظرت إليها على أنها

[1] Aggestam, Karin: **Reframing and Resolving conflict**. op.cit. Page: 79

[2] Mark, Clyde: **Palestinians and Middle East Peace: Issues for the United States**. Congressional Research Service. The Library of Congress. April 26, 2005. P: 2. Available at http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/IB92052.pdf

تنظيما «إرهابيا» يشكل أداة سوفيتية لتهديد المصالح الأمريكية. وقد قادها ذلك لإغلاق المكاتب التمثيلية للمنظمة في الأمم المتحدة، ومركزها الإعلامي في واشنطن.[1]

منظمة التحرير كانت تنظر إلى الولايات المتحدة وتدخلها في الشرق الأوسط امتداد لسياسة غربية تهدف إلى السيطرة على الشرق الأوسط. وبحكم ارتباطها وعلاقتها بإسرائيل، والدور الذي تلعبه إسرائيل في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، ودورها في الحد من نفوذ الاتحاد السوفيتي، فإن المنظمة رأت أن التوجهات الأمريكية سوف تسير في اتجاه دعم إسرائيل سياسيا وعسكريا واقتصاديا، والعمل على تفوقها على دول المنطقة في المجالات المختلفة، كأساس لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط. ومن هنا رأت المنظمة أن الدعم الأمريكي لإسرائيل يأتي في سياق توجهاتها لفرض سيطرتها وحماية مصالحها في المنطقة. وبالتالي فإن هذا الانحياز يحكم طبيعة موقفها تجاه القضية الفلسطينية، ويحكم أيضا مراميها من المبادرات السلمية التي تطرحها، ولاسيما سعيها لتفكيك عناصر تهديد أمن إسرائيل، من خلال استقطاب الدول العربية إلى معاهدات سلمية تضمن لإسرائيل الأمن، وتعمل على دمجها في الشرق الأوسط. بمعنى أنها تنظر إلى الدور الأمريكي مكملاً ومسانداً لإسرائيل في صراعها ضد الدول العربية، وخطواتها ومبادراتها تتوافق مع الأهداف الإسرائيلية بوجه عام. وعليه يمكن تفسير سعي منظمة التحرير لتوثيق علاقتها بالاتحاد السوفيتي وكسب دعمه المادي والسياسي والعسكري كطرف آخر من الحرب الباردة، بأنه محاولة لخلق نوع من التوازن في القوى مع الطرف الآخر من الصراع.[2]

بدا واضحا أن الظروف والمحطات التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية أدت إلى إحداث تحولات في سياق توجهاتها ومنطلقاتها واستراتيجياتها، والتي ساهمت في تغيير جوهري في مسارها بالانتقال من العمل العسكري إلى العمل السياسي. وما يعطي لهذه التحولات أهمية – إلى جانب ما تحظاه كونها غيرت شكل أهداف واستراتيجيات العمل السياسي الفلسطيني– أنها دفعت نحو تحول في نسق العلاقة الفلسطينية الأمريكية، عندما بدأ التقارب بينهما يتصاعد بعد

[1] Mark, Clyde: **Palestinians and Middle East Peace: Issues for the United States**. Op.cit. P: 5
[2] Aggestam, Karin: **Reframing and Resolving conflict**. op.cit. Page: 79

تنازل المنظمة عن مبادئ أساسية في ميثاقها حين قبلت بقرارات الأمم المتحدة، وإبداء استعدادها للاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف بكافة أشكاله. فحققت في الحين ذاته الشروط التي وردت في المذكرة الأمريكية الإسرائيلية لبدء الحوار الأمريكي الفلسطيني.[1] ويرى الباحث أن التحول في التوجهات السياسية الفلسطينية رافقه أيضا تحول في نظرة منظمة التحرير إلى الدور الأمريكي وأهميته، فمن هنا بدأت المنظمة تنظر إلى التدخل الأمريكي على أنه تدخل إيجابي، يمكن استثماره للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع، ولاسيما أن اختلاف موازين القوى العالمية الذي صب في صالحها يمكن أن يعطيها قوة لطرح مبادرات سلمية، وأنها الوحيدة القادرة على إجبار إسرائيل على القبول بهذه المبادرات، نظرا للترابط بينهما، وما يمكن أن يحققه حل الصراع من استقرار لأمنها.

ونخلص إلى أن ثمة عوامل مهدت للتقارب الأمريكي الفلسطيني، وهذه العوامل أخذت شكلين، الأول: عوامل موضوعية، والثاني: عوامل ذاتية داخلية. أما العوامل الموضوعية مثلها تراجع الدور العربي في الصراع وضعفه، ولاسيما العسكري، بالأخص الدور المصري، الذي ساهم دخولها في معاهدة سلام مع إسرائيل إلى إخراجها من دائرة الصراع، والى توتر علاقتها مع الدول العربية ما أدى إلى مقاطعتها. يقابل هذا الضعف، التفوق العسكري الإسرائيلي المدعوم أمريكيا، والذي نتج عنه احتلالها لأراض عربية عام 1967 في فترة زمنية قصيرة. يضاف إلى ذلك ارتباط القضية الفلسطينية بمصالح القوتين العظميين في العالم، وتأثيرات تراجع دور الاتحاد السوفيتي في الصراع، نتيجة رغبته في إبقاء حالة التوازن مسيطرة على علاقته مع الولايات المتحدة، وعدم نيته الدخول في مواجهة معها. إلى جانب هذه الظروف ساهم نمو أو تصاعد دور التيارات السياسية والفكرية داخل منظمة التحرير، والتي تدعو إلى الواقعية السياسية، عبر انتهاج التكتيك السياسي لإقامة الدولة الفلسطينية، في التمهيد لحدوث تحولات في توجهات المنظمة الفكرية والسياسية، والتي دفعتها إلى إبداء الاستعداد للاعتراف بإسرائيل وإنهاء حالة الصراع معها.

[1] Ross, Dennis: **The Missing Peace: The Inside Story of The Fight for Middle East Peace**. Washington Institute for Near East Policy. First Edition. 2005. Page: 49

أما العوامل الذاتية فيمكن قراءتها في رغبة المنظمة البقاء في دائرة التأثير في الصراع العربي الإسرائيلي، إلى جانب لعب دور في تسيّد القرار الفلسطيني، وعدم السماح لأطراف عربية أو محلية بالسيطرة عليه وإبعادها عن دائرته. إلى جانب ذلك لعب نمو التيارات الإسلامية في فلسطين وما يمثله من تهديد لمكانة منظمة التحرير وشرعيتها، في توجه المنظمة نحو اكتساب شرعية سياسية من خلال الاستعداد للحل والمفاوضات السلمية.

لم تقتصر ضرورات الحوار على منظمة التحرير فقط، لكن كان هناك ضرورات أمريكية حكمتها اعتبارات مصالحها. ففي الواقع، إن التحول الذي أظهرته الولايات المتحدة تجاه إجراء حوار مع منظمة التحرير حكمته عوامل أخرى إضافة لتلك التي بادرت بها منظمة التحرير، وهذه العوامل التي يطرحها «وليم كوانت» في كتابه عن عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط، وأخرى يطرحها «دينس روس» في كتابه «السلام المفقود»، يحصرها الباحث فيما يلي:

أولا: أسباب تعود إلى الواقع الذي كانت تشهده الأراضي الفلسطينية من تصاعد للعنف، وازدياد الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ولاسيما أن صدى هذه الاعتداءات أخذ بعدا عربيا ودوليا، فخشيت أن يمتد تأثير الانتفاضة إلى باقي المنطقة.[1]

أما ثانيا: فتلك الفترة شهدت تزايد مخاوف الولايات المتحدة من تصاعد نمو وسيطرة الحركات الإسلامية «الراديكالية»، سواء في المحيط العربي، أو داخل أراضي السلطة الفلسطينية، ولاسيما أن هذه الفترة شهدت ظهور حركة المقاومة الإسلامية «حماس».

أما ثالثا: والذي قد يكون نتيجة للظرف الأول، فهو سعي الولايات المتحدة من أجل إخراج إسرائيل من تحمل مسؤولية الحياة اليومية للفلسطينيين، وإيجاد بديل فلسطيني يتحمل هذه المسؤولية.[2]

---

[1] Quandt, William B.: **Peace Process: American diplomacy and the Arab-Israeli conflict since 1967**. Brooking Institution Press. Washington D.C. Rev. ed. 2001. Page: 277

[2] Ross, Dennis: **The missing peace**. op.cit. Page: 53

رابعا: رأت الإدارة الأمريكية في فتح قنوات اتصال مع منظمة التحرير فرصة لاستقطابها إلى طاولة المفاوضات، والدفع بها نحو «اعتدال» موقفها من عملية السلام مع إسرائيل. ولاسيما أن منظمة التحرير تشكل أكبر قاعدة تمثل الشعب الفلسطيني، واستقطابها يساهم في تخفيف هذا التوتر في الأراضي الفلسطينية، فهي تنطلق من افتراض أن إيجاد طرف فلسطيني ذي تأييد واسع من الفلسطينيين قادر على الدخول في مفاوضات لحل الصراع مع إسرائيل، سوف يقود إلى تخلي الفلسطينيين عن الكفاح المسلح والتحول إلى النهج السياسي السلمي في التعاطي مع الصراع.[1]

وهنا يستنتج الباحث أن توجه الإدارة الأمريكية للحوار مع منظمة التحرير وإطلاق عملية سياسية تعطيها دوراً فيها ينطلق في أساسه من فكرتين: الأولى: أن وقف الانتفاضة يحتاج إلى بلورة عمل سياسي تكون فيه منظمة التحرير لاعباً أساسياً كونها أكبر المنظمات تمثيلا للفلسطينيين، وأنها أبدت استعدادها ضمنا للاعتراف بإسرائيل والتخلي عن النهج العسكري. وهذا كان مخالفا لوجهة النظر الإسرائيلية التي كانت ترفض الحوار مع منظمة التحرير، وتعارض دخولها كطرف في أي عملية سلام. الثانية: أن إدخال لاعب فلسطيني سوف يغير من نظرة الفلسطينيين نحو النهج العسكري للتعاطي مع الصراع، ويحوله إلى النهج السياسي، ويقود إلى خلق أجواء يسهل من خلالها الحديث عن القضايا الرئيسية كمشكلة اللاجئين، والقدس، والحدود، والمياه.

**ثانيا: تبني عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية**

تاريخيا نظرت الولايات المتحدة إلى المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة لاجئين، وأن إيجاد حل لهذه المشكلة سوف يقود بالضرورة إلى إنهاء الصراع العربي–الإسرائيلي. لذا نجد أن أوجه الحلول والمبادرات الأمريكية المقترحة ركزت على إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة، ظنا منها أن حل قضية اللاجئين يشكل مفتاحا لتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي. في هذا

[1] Quandt, William B.: **Peace Process**. op.cit. Page: 277

الخصوص ظهرت مبادرات عدة ومنها مبادرة «جوزيف- جونسون» «ولجنة التوفيق»، ومشروع «دالاس» -وزير الخارجية الأمريكي عام 1955- وقد تبنت مجموعة من الخطوات التي تقود إلى حل قضية اللاجئين، ولعل أهم هذه خطوات كانت الخطوات الاقتصادية؛ كإقامة مشاريع اقتصادية تهدف إلى تنمية اقتصاديات الدول التي استقبلت اللاجئين، وتساهم في إنعاش الحياة الاقتصادية والمعيشية للاجئين، وتوطينهم في الدول التي لجأوا إليها.[1]

على الرغم من أن بعض المبادرات قد تطرقت إلى عودة أعداد محدودة من اللاجئين، إلا أنها في واقع الأمر حُكمت أيضا بمنظومة أمن إسرائيل، وهذا برأي الباحث يعود إلى أسباب تكمن في أولاً: خوف الولايات المتحدة من أن يؤدي ذلك إلى تهديد أمن إسرائيل ووجودها، فعودة الأعداد التي هاجرت إلى ديارها وفق قرارات الأمم المتحدة، سيشكل تهديدا على أمن إسرائيل، والتي تعني عودتهم إلى منازلهم خروج اليهود منها. أما الجانب الثاني: فهذه العودة سوف تمحي الصبغة اليهودية عن دولة إسرائيل، وستجعل منها دولة ذات غالبية عربية، بينما ينحصر الوجود اليهود ضمن أقلية محدودة. وهذا التهديد «الديموغرافي» برأي الباحث ساهم في تعزيز المخاوف الأمريكية، وإدراكها مدى صعوبة تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين، فإسرائيل لن تقبل بهذا الحل بناءً على هذه الاعتبارات، وعليه جاء التوجه الأمريكي نحو إيجاد مشروعات عمل عامة في البلدان التي لجأ إليها الفلسطينيون كحل عملي.

بُعيد التحولات والتطورات الدولية والإقليمية سابقة الذكر، عملت الولايات المتحدة على المضي في سياسة إعادة ترتيب اللاعبين في منطقة الشرق الأوسط على أسس تضمن السيطرة الأمريكية على مصادر القوة في الدول العربية. وهذا بطبيعة الحال استلزم تغيير طبيعة العلاقة العربية-الإسرائيلية من حالة الحرب إلى حالة السلم والتعاون، وإقفال ملف الصراع العربي الإسرائيلي.[2] فقد قام مسار التسوية على أساس استغلال أفضلية الوضع الدولي بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل، في مقابل الوهن والانقسام العربي. ومن هنا فإن الإدارة الأمريكية سعت لتحقيق تلك الأهداف من خلال استراتيجيتين:

---

[1] السلطان، جمال مصطفى: **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.** مرجع سابق. ص 207-209

[2] أبو طاقية، هنادي: *التطور التاريخي في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.* مرجع سابق

أولاهما تأتي من خلال تسويق مفاهيم جديدة في الشرق الأوسط؛ كمفاهيم الديمقراطية، والتعاون الدولي، وحقوق الإنسان، وطرح مفاهيم التسوية وحل النزاعات بالسبل السلمية.[1]

أما ثانيهما، فتأتي بترويج قبول إسرائيل كدولة أمر واقع، وجعلها مركزا اقتصاديا، وصناعيا، وعلميا في الشرق الأوسط، وإنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة مع الدول العربية، تشجع جانب التعاون الاقتصادي بينهما. بمعنى أن الترتيبات السياسية والأمنية التي تقودها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، سوف تقدم لإسرائيل فرصة تحقيق مصالحها الاستراتيجية وأقلها الاندماج بصورة طبيعية في المنطقة.[2]

تجلى ذلك واقعيا في عقد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول عام 1991، وفكرة عقد المؤتمر جاءت لكي تشكل غطاءً لعملية تفاوضية ذات مسارين متوازيين؛ مسار من المفاوضات السياسية الثنائية بين إسرائيل وكل طرف من أطراف النزاع على حدة، تسعى للتوصل إلى تسوية سياسية للخلافات الإقليمية بين إسرائيل والدول المجاورة لها، والتي يخضع جزء من أراضيها للاحتلال. ومسار آخر لمفاوضات متعددة بين غالبية الدول العربية وإسرائيل ومحورها عملية التطبيع مع إسرائيل في كافة المجالات، بحيث تتناول الترتيبات الاقتصادية والأمنية المستقبلية، وما يتعلق بالسيطرة على السلاح والأمن الإقليمي، والتعاون الاقتصادي، والمياه، والبيئة، واللاجئين.[3]

على هذا الأساس كان المسار الفلسطيني حاضرا بشكل غير مباشر في هذه المفاوضات لاعتبارات دمجه مع المسار الأردني. إلا أن الحضور المباشر كان عبر مفاوضات سرية احتضنتها مدينة أوسلو. تمخض عنها سلسلة من الجولات التفاوضية توصلت إلى اتفاق إعلان مبادئ بين الجانبين عام 1993. كان أحد أهداف أوسلو الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل، إيكال المهمة الأمنية في الضفة وغزة إلى السلطة الفلسطينية، وتحرر إسرائيل من

---

[1] السلطان، جمال مصطفى: **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**. مرجع سابق. ص 256

[2] أبو زهيرة، عيسى: *تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987 – 1993*. مرجع سابق

[3] سليم، محمد السيد: *تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط*. من الموقع الالكتروني almacira.com/index.php?Itemid=67&id=2408&option=com_content&task=view

إدارة الأماكن ذات التجمعات السكانية الفلسطينية. وأن العملية السياسية سوف تحـــلّ المشـــاكل الأمنية. وإذا ما تطورت باتجاه آفاق معينة تصبّ في صالح الفلسطينيين فإن ذلك سوف يـــدفعهم إلى التخفيف من العنف والأعمال «الإرهابية»، فالسلام سوف يجلب الأمن.[1] بطبيعة الحال أسهم ذلك في تبديل شكل العلاقة التي سادت بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير. فأصبح ينظر إلى المنظمة على أنها شريك في عملية السلام والاستقرار في المنطقة، وجزء من المعادلة والائتلاف السياسي التي تقوده الولايات المتحدة في المنطقة. ليشكل ذلك نقطة بداية في التعاطي السلمي مع القضية الفلسطينية، ولاسيما بعد أن نشأ كيان ممثل للفلسطينيين سمي بـــ «السلطة الفلســـطينية». فمن هنا تغير شكل التعاطي الأمريكي مع القضية الفلسطينية، فتحول إلى أســـلوب المبـــادرات السلمية واللقاءات، والدعم المالي لتقوية مؤسسات السلطة، الأمنية خاصة.[2]

وبالرغم من أن الإدارة الأمريكية لم يكن لها يد مباشرة في الوصول إلى اتفاق أوسلو – في بدايته على أقل تقدير–، إلا أن «دنس روس» يرى أن هذا الاتفاق ما كان ليتم لـــولا تبنـــي الولايات المتحدة له، وتسويقه للعالم بشكل رسمي.[3] يتضح للباحث أن تبني الولايـــات المتحـــدة لاتفاق أوسلو جاء فرصة لها للتخلص من الضغوط العربية حول ازدواجية المعايير في التعامـــل مع الصراع العربي–الإسرائيلي لحساب إسرائيل. وجاء مناسبا لإظهار إيفائها لوعودهـــا التـــي أطلقتها إبان حرب الخليج الثانية، فيما يخص عزمها الاهتمام بالقضايا العربية وحل صراعها مع إسرائيل، والمشكلة الفلسطينية بالأخص، في ظل النظام العالمي الجديد. وبطبيعة الحـــال جـــاء مناسبا أيضا لكي تبقي على الوجود العربي في تحالفها لمواجهة العراق، لأهمية تماســـكه حـــول مبدأ عزل العراق. إلا أن الواضح من الدور الأمريكي، وحتى بعد تبني اتفاق أوسلو، أنـــه لـــم يرتق إلى محاولة حقيقية تسعى إلى حل المشكلة الفلسطينية، بل تعاملت معها كوســـيلة لإظهـــار التوازن في علاقتها مع العرب وإسرائيل، وإبداء نوع من التعاطي مع القضايا العربية كمخـــرج

---

[1] ستورك، جو: *إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية*. ضمن كتاب: **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون.** مرجع سابق. ص 323

[2] المرجع السابق. ص 323

[3] Ross, Dennis: **The missing peace**. op. cit. Page: 116-117

لأزماتها مع الدول العربية. وهنا يتفق الباحث مع المراقبين الذين يرون أن الولايات المتحدة تعاملت مع مبادرات السلام بشكل عام كوسيلة للحفاظ على تحالفاتها من جهة، وتمرير مشاريعها ومخططاتها في الشرق الأوسط من جهة أخرى. فعندما كانت القوات الأمريكية تستعد لشن حرب على العراق عام 1998، بادرت إلى إطلاق مبادرة جديدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لكسب دعم الدول العربية في مشروعها، والذي كان نتيجتها توقيع اتفاق «واي ريفر».[1]

وللدور الأمريكي أهمية أخرى تكمن في نجاحه في إبعاد القضية الفلسطينية عن العمق العربي خلال عملية المفاوضات، وإبقائها مقتصرة في دائرة صراع فلسطيني–إسرائيلي، ما ساهم في إضعاف الموقف الفلسطيني، ولاسيما أنه أعطى الإدارة الأمريكية فرصة ممارسة ضغوط مؤثرة على الجانب الفلسطيني دفعته إلى التراجع عن كثير من «الثوابت»، وحدّت من كثير من الصلاحيات التي أعطيت للسلطة الفلسطينية.[2] لكن الباحث يرى أن أهمية الدور الأمريكي تكمن في الأسلوب الذي اتبعته في التعاطي مع العملية السلمية بعد ذلك، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تجزئ العملية السلمية إلى مراحل طويلة الأمد، جاعلة إطارها الزمني إطارا مبهما. وهذا الأسلوب بحد ذاته أعطى إسرائيل –في ظل دعم سياسي أمريكي– فرصة للاستمرار في سياسة فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني، سواء من خلال استمرار بناء المستوطنات في الضفة وغزة وربطها بإسرائيل، أو تهويد القدس.

وفيما يخص أمن إسرائيل، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا في صياغة هذه الاتفاقات تجاوبا مع تخوفات إسرائيل حول أمنها، وإذ ما نظرنا إلى بنود اتفاق «واي ريفر»[3] –والذي صيغ من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية–، فإننا نجد كثيراً من بنود هذه الاتفاقية يعطي جانب «أمن إسرائيل» حيزا في بنودها، ويفرض بالوقت نفسه شروطا

[1] Freedman, Robert: *U.S Policy Toward the middle east in Clinton's second term*. issued by **MERIA**. Available online at: www.meria.idc.ac.il/journal/1999/issue1/freedman.pdf

[2] السلطان، جمال مصطفى: **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**. مرجع سابق. ص 270

[3] للمزيد حول المبادرات التي قدمت لحل الصراع العربي–الإسرائيلي انظر صالح، محسن محمد: **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937–2001**. الطبعة الأولى
http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/index.htm

ومسؤوليات أمنية على السلطة الفلسطينية.[1] فعلى سبيل المثال جاء في إطار الترتيبات الأمنية الواردة في اتفاق «واي ريفر» بنود توضح الإجراءات الواجب تنفيذها من قبل الطرف الفلسطيني لمنع وقوع أعمال إرهابية، وأعمال عنف موجهة ضد الطرف الإسرائيلي، ومنع أي تحريض موجه ضدها من قبل منظمات أو مجموعات أو أفراد. كما جاء فيها ما ينص على التعاون الأمني وتبادل المعلومات والأفكار وآليات العمل لمكافحة الإرهاب بوتيرة متواصلة على المدى الطويل، سواء كان ذلك ضمن لجان ثنائية أو ثلاثية بمشاركة أمريكية، هدفها التحرك ضد المنظمات «الإرهابية» ومنعها من تهريب أو إدخال الأسلحة ومواد متفجرة.[2]

يستنتج الباحث من خلال تتبع الدور الأمريكي لحل الصراع العربي–الإسرائيلي بشكل عام أنه جاء مرتكزاً في مجمله على ضمان أن لا تقود أي عملية تسوية إلى الإضرار بإسرائيل سواء أكان ذلك فيما يخص طبيعتها اليهودية، وكونهما دولة قومية لليهود، أو حتى بما يتعلق بأمنها وقدراتها العسكرية، أو فيما يتعلق بالتفوق الاقتصادي. لذا نلحظ أن المبادرات الأمريكية عملت على معالجة أو تعزيز هذه الجوانب الثلاثة بطرق مختلفة؛ فيما يخص قوميتها اليهودية، كان واضحا سعيها إما لدفع الفلسطينيين إلى التخلي عن عودة اللاجئين وذلك بتوطينهم في أماكنهم، وهذا ما لمسناه من المبادرات الأمريكية سواء أشارت بشكل مباشر أو غير مباشر لذلك، أو ما جاء مقترحا بعودتهم إلى حدود عام 1967. فمثلا ورد في مقترحات كلينتون لحل الصراع أن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون نقطةَ الارتكاز للفلسطينيين الذين يختارون أن يعودوا إلى المنطقة، وإيجاد صياغة معينة بشأن حق العودة توضح أن ليس هناك حق مُحدَّد في العودة إلى إسرائيل نفسها، ولكنها لا تلغي تطلع الشعب الفلسطيني للعودة إلى المنطقة.[3] أما في الناحية الأمنية، حرصت المبادرات الأمريكية على: أولا: ضمان أن لا تشكل الدول العربية أي تهديد لأمنها، وثانيا أن تبقي على التفوق العسكري الإسرائيلي، وثالثا أن تدفع الدول العربية نحو

---

[1] Freedman, Robert: *U.S Policy Toward the middle east in Clinton's second term*. op. cit

[2] نص اتفاق واي ريفر 1995. **موقع إسلام اون لاين** http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=59515&TypeID=9&TabIndex=3

[3] للمزيد حول هذه المقترحات انظر أفكار الرئيس كلينتون بشأن قضايا الحل النهائي للصراع العربي– الإسرائيلي. منشور في موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=5654

ملاحقة الجماعات التي من الممكن أن تشكل تهديدا لإسرائيل، وإيقاف الدعم عنها وتعزيز أوجه التعاون الأمني بينها. اقتصاديا؛ حملت المبادرات الأمريكية صيغة من التعاون الاقتصادي والتي تطرح مشاريع مشتركة بين الدول العربية وإسرائيل بحيث تعمل على إنهاء المقاطعة العربية– الإسلامية لإسرائيل، وتوفير فرص استثمار أفضل لها، وبالتالي تحويل العلاقة العربية الإسرائيلي من علاقة صراع إلى علاقة طبيعية ذات معالم تعاون أمني واقتصادي.

كما أن الباحث يرى أنه على الرغم من التحول الذي طرأ على نظرة الولايات المتحدة إلى الحل، وإدراكها أن القضية الفلسطينية ليست مجرد قضية لاجئين، إلا أنها لم ترتق في أطروحاتها إلى إعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة. فمجمل المبادرات التي طرحت، وإن استندت في بعضها إلى قرارات الأمم المتحدة، إلا أنها خلت من إعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة، وأبقت محورها حول إعطائهم حكماً ذاتياً محدوداً، دون النظر إلى القضايا المهمة الأخرى، كقضية القدس، واللاجئين، والمستوطنات، وإبقاء الحديث عنها لمفاوضات طويلة الأجل.

### 6.1.2 أحداث 11 أيلول 2001 وتحولات السياسة الأمريكية

التعاطي السلمي للإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية، ومساعي التوصل إلى صيغة نهائية لحل الصراع استمرت على نحو أفرز تطورا جديدا في نظرة الإدارة الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وهذا التطور المهم يُرصد من خلال المبادرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية في كامب ديفيد وطابا، وما يهم في هذا التطور أنه للمرة الأولى تعلن فيها إدارة أميركية أن حل النزاع يقتضي قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، متماسكة جغرافياً، على أن تكون القدس عاصمة لدولتين. فقراءة مقترحات كلينتون التي طرحها عام 2000 في كامب ديفيد تحدثت عن أن مبدأ الحل للصراع يجب أن يستند على حل الدولتين كوسيلة لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، على أساس دولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني، ودولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي.[1] وبالمقارنة مع التصورات الأمريكية السابقة، فإننا نجد أن هذا الطرح الجديد قد خلت منه المبادرات السابقة، فالسياسة الأمريكية في مجملها سعت إلى إيجاد طرق من

[1] انظر أفكار الرئيس كلينتون بشأن قضايا الحل النهائي للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي. مرجع سابق

خلالها يمكن الوصول إلى تهدئة واستقرار تدعمان أمن إسرائيل أكثر من كونها مبادرات تنظر إلى أوجه الحل من منظار إقامة دولة فلسطينية. فقد كانت تكتفي بالحديث عن سلطة حكم ذاتي فلسطيني ذي صلاحيات محدودة، وإبقاء بقية عناصر القضية الفلسطينية مؤجلة إلى مفاوضات مرحلية طويلة الأمد.[1]

على هذه الصورة دخلت القضية الفلسطينية في تطورات جديدة مثّلها فشل كلا الجانبين في الوصول إلى اتفاق حول مقترحات كلينتون، ما بلور واقعاً جديداً على الساحة الفلسطينية، كان أبرز ملامحه فشل طرفي الصراع في الوصول إلى اتفاق في كامب ديفيد 2، والذي تبعه اندلاع انتفاضة الأقصى مظهرة فشل صيغة أوسلو والاتفاقات اللاحقة لها عن تحقيق تسوية شاملة للصراع. تميزت الانتفاضة بالطابع العسكري نتيجة تصاعد الأعمال العسكرية بين طرفي الصراع. دعت هذه الوضعية الإدارة الأمريكية إلى طرح مبادرات ومحاولات للتهدئة، والتي جاءت على شكل خطط ومبادرات جزئية؛ كتقرير ميتشل وتفاهمات تينت وزيارات زيني، والتي في مجملها ركزت على وضع تصورات أمنية لوقف العنف والعودة إلى طاولة الحوار، دون وضع صيغ تقود إلى إنهاء الصراع. من جهة ثانية، كان للواقع الجديد وقعه على الإدارة الأمريكية، وخصوصا بعد فشل محاولاتها لوقف العنف، فقد أدى ذلك إلى نشوء جو معاد للفلسطينيين في أروقتها، ولاسيما بعد أن حُمِّل الفلسطينيون مسؤولية فشل الوصول إلى اتفاق تسوية شاملة في كامب ديفيد 2، والمبادرة بالتعاطي العسكري عبر العمليات العسكرية داخل الابن إلى سدة الحكم، وتصاعد نفوذ المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية–، جاءت أحداث 11 أيلول 2001 لتلقي بظلالها على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. فالواضح أن الواقع الجديد الذي خلقته هذه الهجمات، قادها إلى إعادة النظر في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي –والذي سوف نأتي للحديث عنها في الفصل الثالث من هذه الأطروحة–، من حيث حماية الأمن الداخلي والخارجي للولايات المتحدة. وهذه الاستراتيجية جعلت من الصعب منع تدخل الولايات المتحدة في القضايا الداخلية لدول المنطقة، على الرغم من اختلاف أنماط هذا التدخل.

[1] Noland, Rob: *The U.S. National Security Strategy: The U.S. Role in the Israeli-Palestinian conflicts*. op.cit. P 8

وفهم التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية وتداعياتها على القضية الفلسطينية، يكمن من خلال تحديد أولويات الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث أيلول، والتي تتلخص في نقطتين: أولاهما، والتي يناقشها «روبرت ساتلوف»، تكمن في محاربة الإرهاب، من خلال توجيه ضربات استباقية موجهة. ويكمن تحقيق هذه الأولوية في ثلاثة مستويات؛ يتمثل أولها في استهداف المنظمات والجماعات الإسلامية «الأصولية»، والتي يأتي على رأسها تنظيم القاعدة. أما المستوى الثاني، فيتمثل في استهداف الدول التي ترعى هذه المنظمات بأي صورة من الصور.[1] وثالث المستويات –والذي بدوره يشكل الأولوية الثانية من أولويات الإدارة الأمريكية بعد 11 أيلول–، فيتمثل في إدخال «إصلاحات» شاملة في الدول العربية، انطلاقاً من رؤية مفادها أن الثقافة السياسية في هذه الدول مسؤولة بالدرجة الأولى عن إنتاج الأصولية الإسلامية المتطرفة، في ظل غياب الحريات العامة والمشاركة السياسية وتداول السلطة، والتي تشكل الوجه الآخر لمكافحة الإرهاب.[2]

أهمية هذا التغير في الاستراتيجية الأمريكية انعكس بجوهره على القضية الفلسطينية، فهناك بعض المحللين يتفقون مع «عدنان الصباح» الذي يرى في مقاله «خارج الأولويات» أن الاستراتيجية الأمريكية أبقت القضية الفلسطينية خارج أولويات السياسة الأمريكية، من حيث إيجاد تسوية شاملة لها. لكن الباحث يرى، أنه على الرغم من اقتصار أولويات الإدارة الأمريكية على محاربة الإرهاب، وإدخال «إصلاحات» في الأنظمة والثقافة السياسية العربية، إلا أن القضية الفلسطينية بقيت جزءاً من معالم السياسة الأمريكية الجديد، وذلك يمكن تناوله في قضيتين:

القضية الأولى تأتي في نجاح إسرائيل في إدخال المقاومة الفلسطينية في جوهر الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. فقد وجدت إسرائيل في تصاعد وتيرة المقاومة والعمليات العسكرية الفلسطينية فرصة للربط بينها وبين أحداث 11 أيلول، من خلال إظهار خطورة الإسلام

---

[1] الصباح، عدنان: *خارج الأولويات*. **موقع إيلاف**. 2005/1/27
http://www.elaph.com/AsdaElaph/2005/1/36555.htm?sectionarchive=AsdaEl

[2] مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: *التغير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي*
www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB35.HTM

«الراديكالي» على الأمريكيين والإسرائيليين على السواء، إذ يرى ضياء رشوان –وهو أحد المتخصصين في الإسلام السياسي– أن الضغوط التي مارستها الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني لعبت دورا في دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني الرؤية الإسرائيلية فيما يخص منظمات المقاومة الفلسطينية باعتبارها وجهاً فلسطينياً لظاهرة «الإرهاب» الدولي. فهو يرى أن هذه الضغوط نجحت في الربط بين العمليات الفدائية والهجمات التي استهدفت واشنطن ونيويورك، من خلال خلق مقارنات ومشابهات بين الأهداف والأسلوب بين تلك العمليات.[1] وأن ما قام به تنظيم القاعدة في نيويورك، هو نفسه ما تقوم به السلطة الفلسطينية وحماس بتل أبيب، على اعتبار أن التهديد الذي نال من أمن الولايات المتحدة، هو نفسه بالضرورة الذي يهدد أمن إسرائيل.[2]

أما القضية الثانية، والتي لا تبتعد كثيراً عن مكافحة الإرهاب، –بالأخص أنها اشترطت وقف الانتفاضة والقضاء على البنية التحتية للمنظمات العسكرية لتحقيق ذلك– فتكمن في طرح الولايات المتحدة رؤية جديدة –وإن لم ترق إلى مستوى مبادرة سياسية متكاملة ومحددة– لإقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، والتي عرفت فيما بعد «بخارطة الطريق». إلا أن بعض النقاد –ومنهم الدكتور محمد المناصير– يبررون هذا التعاطي من جانب لا يمكن عزله عن مسعى الإدارة الأمريكية لكسب تأييد الدول العربية تجاه سياستها في استهدافها للعراق، من خلال سياسة أسماها سياسة احتواء الرأي العام العربي والإسلامي. فهو يرى أن هذه الرؤية وبصرف النظر عن جديتها من عدمه، تظهر تعاطي الولايات المتحدة مع القضية الفلسطينية.[3] فقد فتحت خارطة الطريق ملف «إصلاح» السلطة الفلسطينية من أجل الضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ الشق الأمني منها.

---

[1] رشوان، ضياء: *ملف الإرهاب والموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية*. **موقع الاقتصادية** http://www.aleqtisadiah.com/article.php?do=show&id=344

[2] Beinin, Joel**:** *The Israelization of American Middle East Policy Discourse*. **Stanford University website**. Available online at: http://www.stanford.edu/~beinin/Israelization.html

[3] المناصير، محمد: *البيئة الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية*. **رابطة أدباء الشام** http://www.odabasham.net/show.php?sid=13563

ما ميّز هذه الخطة عن المبادرات الأمريكية السابقة هو تضمنها لجدول زمني لمراحل ثلاث ضمن تسلسل زمني يهدف إلى الوصول إلى دولة فلسطينية، إلا أن التناقض في الطرح الأمريكي، والذي يظهر مدى الجدية في التعاطي مع هذه الرؤية، يكمن في أمرين: أولهما في تلك البنود التي وضعت كاشتراط لتحقيق هذه الرؤية، وبشكل خاص التي نصت على وقف «العنف والإرهاب»، وإجراء «إصلاحات» في بنية السلطة، وقيام قيادة فلسطينية جديدة، والتي سوف يفرد الباحث في أطروحته مساحة للحديث عن عملية «الإصلاح» وأبعادها.[1] وثانيهما فيما يراه المراقبون في تعاطي الإدارة الأمريكية مع السياسة الإسرائيلية في فرض وقائع جديدة على الأرض، والتي جاءت في واقع الأمر نقيضاً لمفهوم الدولة الفلسطينية طبقا لخارطة الطريق، ولاسيما بعد بناء جدار الفصل، وتتبني سياسة الحل الأحادي.[2]

إن أبرز ما ميز التحولات التي طرأت على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 أيلول، برأي الباحث، هو التوافق والتقارب الذي ظهر –أكثر من أي وقت مضى– بين السياسة الأمريكية والإسرائيلية فيما يخص القضية الفلسطينية. ويمكن لمس انعكاساته بالدعم الذي حصلت عليه الممارسات الإسرائيلية من قِبلها، وبالأخص تيار المحافظين الجدد، والذي دعاها إلى توظيف اعتداءات الحادي عشر من أيلول في سبيل تصوير قمعها للمقاومة الفلسطينية كجزء من الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. أما الجانب الآخر من التحولات فيكمن في الاتجاه نحو طرح مبادرة «لإصلاح» السلطة [رؤية الرئيس بوش] كمقدمة للخوض في تفاصيل الحل النهائي وإقامة الدولة الفلسطينية. ولما لهذا التوجه من ارتباط وثيق بقضية البحث، فإن الباحث سوف يخوض في تفاصيلها في الفصل الثالث من الأطروحة.

---

[1] اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية: *الانتفاضة: الاستعصاء*. **موقع المسار** www.almassar.com/news/news2.html

[2] شلبي، السيد أمين: **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000–2005**. مكتبة جامعة النجاح. ط1. ص 242

## 2.2 التحول في التوجهات السياسية الفلسطينية

يحاول الباحث في هذا الجزء أن يلقي الضوء على أبـــراز التحـــولات التـــي أصـــابت التوجهات السياسية الفلسطينية، ومدى تأثر هذه التوجهات بسياق السياسة الأمريكية في الشـــرق الأوسط، إذ سوف يحاول الربط بين الخطوات التي اتخذتها منظمة التحرير في سبيل البقاء فـــي حيز التأثير في القرار السياسي الفلسطيني وأحداث ساهمت الولايات المتحدة فيها والتي أفضـــت إلى دخول المنظمة في تسوية سياسية مع إسرائيل. على الجانب نفسه يحـــاول الباحـــث أيضـــا دراسة التحولات التي طرأت على التوجهات السياسية لحركة حماس، والمدى الذي تـــأثرت بـــه توجهاتها في ظل انعكاس التطورات التي صاحبت اندلاع انتفاضة الأقصى، وأحـــداث الحـــادي عشر من أيلول 2001 والحرب الأمريكية على الإرهاب.

### 1.2.2 التحول في التوجهات السياسية لمنظمة التحرير

بعيدا عن التطرق إلى ظروف نشأة منظمة التحرير، إلا أن تشكيلها عام 1964 جاء في واقع الأمر بناءً على اجتهادات عربية، سعت لتأسيس كيان فلسطيني يتحمـــل أعبـــاء القضـــية الفلسطينية، ويقدمها إلى العالم. من هذا المنظور واجهت المنظمة ظروفا ساعدتها على تكـــريس نفسها كلاعب مهم في الشرق الأوسط، فبعد عشر سنوات على قيامها، أصبحت تمثل مكانتها في «الوعي الفلسطيني» بوصفها ممثلاً للشعب الفلسطيني، وتشكيلها إطاراً للعمل الوطني لاســـتعادة الأراضي الفلسطينية.[1] فأدى ذلك إلى انتزاعها للقب عضو كامل في جامعة الدول العربية عـــام 1974 كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وعلى إثره حازت على اعتراف الأمم المتحدة، واعتمادها عضواً دائماً بصفة مراقب في الجمعية العمومية.[2] ولمـــا تقتضـــيه أهميـــة دراســـة التحولات التي طرأت على التوجهات السياسية لمنظمة التحرير، فإن الباحث يقّسم هذه المراحل

---

[1] أبو حسنة، نافذ: *تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية*. ضمن كتاب: **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيـــيم تجربة وإعادة البناء**. تحرير: محسن محمد صالح. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ط1. 2007. ص 34

[2] الحوت، شفيق: *تجربة منظمة التحرير: رؤية عامة*. ضمن كتاب: **منظمة التحرير الفلسطينية: تقيـــيم تجربـــة وإعـــادة البناء**. مرجع سابق. ص 14

تباعا للاستراتيجيات التي اتبعتها المنظمة لإقامة الدولة الفلسطينية، وتباعا لتأثيرها على النهج السياسي لمنظمة التحرير، وهي كما يلي:

### 1.1.2.2 الفترة الأولى: الاستراتيجية العسكرية للتعاطي مع الصراع

من خلال تتبع الأسس التي أعيدت هيكلة المنظمة بعد حرب عام 1967 على أساسها، نجد أن الشعارات ذات الطابع القومي والوحدوي التي حملها برنامج المنظمة السياسي الذي نشأت عليه، قد تغيرت إلى أخرى تحمل «طابعاً وطنياً» تحت شعار «تحرير فلسطين»، والذي يؤشر بشكل واضح إلى التحول من الهدف القومي إلى الهدف الوطني في نظرة منظمة التحرير إلى الصراع مع إسرائيل. فقد استندت هذه الشعارات إلى أن تحرير فلسطين هدف يستوجب الوحدة العربية لتحقيقه، وبالتالي فإن الظروف التي خلقتها هزيمة العرب عام 67، واحتلال إسرائيل لأراض عربية أخرى، وظهور تفوقها العسكري، رأت فيها منظمة التحرير عوائق أساسية في سبيل المضي نحو الأهداف القومية للمنظمة.[1] مع أن هذا التوجه قد ظهر في مطلع الستينات من القرن الماضي، إبان تفكك الجمهورية العربية الموحدة، حين بدأ التساؤل حول مدى صلاحية وقدرة البرامج السياسية التي تطرحها الأحزاب والقوى القومية فيما يتصل بالعلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين، وذلك من حيث الفاعلية، يطفو إلى السطح ويأخذ حيزا من النقاش، إلا أن هذا الحيز بدأ يتسع أكثر نتيجة للمعطيات الناجمة عن حرب الأيام الستة، والتي أدت إلى تراجع منظمة التحرير عن التمسك بتوجهاتها القومية، والتوجه نحو الوطنية بشكل أساسي.

كان لهزيمة 67 دور في دفع منظمة التحرير نحو إعادة هيكلة نفسها على أسس تهدف إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتقرير مصير الشعب الفلسطيني. فقد كان لتداعيات الهزيمة دور في دخول قوى فلسطينية مسلحة، من مختلف التوجهات الفكرية، الآيديولوجية تحت لوائها، لتساهم في إعادة تشكيل الأهداف والاستراتيجيات الفلسطينية في كيفية التعامل مع

[1] هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. 1998. ص51

الصراع. يمكن القول إن ذلك قاد إلى استراتيجية جديدة للتعاطي مع الصراع، اتسمت بالطابع العسكري، أو بالأحرى بالالتزام العسكري لتحرير فلسطين، والتي تنظر إلى الحرب المفتوحة وسيلة وحيدة لتحقيق التحرير الكامل للفلسطينيين.[1] بذلك ظهر التحول في استراتيجية المنظمة لتحرير فلسطين، وأخذ النهج العسكري شيئا فشيئا يطغى كاستراتيجية على برنامجها.[2] ويمكن الاستدلال على ذلك من نصوص الميثاق التي تقول: «إن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو استراتيجية وليس تكتيكاً.»[3] وتقول في موضع آخر: «إن منظمة التحرير تناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأراضي الفلسطينية».[4]

وإذا أنعمنا النظر في بنود الميثاق الجديد أيضا نجدها تعارض «بشدة» مبادرات السلام التي طرحت بعد حرب عام 1967، أو الاعتراف بالقرارات التي استندت إليها، فتلك المواقف والبنود تنعكس بالضرورة على موقف المنظمة من وجود إسرائيل، فقد كانت تنظر إلى الاعتراف بإسرائيل أو حتى الصلح معها أنه تنازل عن «الثوابت الوطنية»، وتعارض أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف أو الصلح معها.[5] وهذا يُظهر لنا أن نظرة منظمة التحرير إلى الدولة الفلسطينية في بدايتها اشتملت على تحرير الأراضي التي احتلت عام 1948، وبالتالي فإن رفضها لهذه المبادرات جاء لاستثنائها أراضي عام 1948م، والتعامل معها على أساس قضية لاجئين.[6]

---

[1] رمضان، أمل حسن: *استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية: من التحرر الكامل إلى التعايش السلمي*. **جريدة الأهرام** www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/READ61.HTM

[2] Hilal, Jamil: *Problematizing Democracy in Palestine*. Comparative Studies of South Asia. Africa and the Middle East. Page: 2. Available at: http://cssaame.com/issues/23/22hilal.doc

[3] **الميثاق الوطني الفلسطيني:** المادة التاسعة. ضمن وثائق منظمة التحرير الفلسطينية. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

[4] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: *البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية*. البند الثاني. من الرابط التالي: http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_6.html

[5] أبو زهيرة، عيسى: *تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987 – 1993*. مرجع سابق

[6] بسيسو، أحمد صخر: *منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية* www.palissue.com/vb/palestine79/issue4100

ونستخلص هنا أن الطابع العام لنهج منظمة التحرير اتسم بعد هزيمة عام 1967 بتحوله من الشعارات والأهداف القومية إلى الشعارات والأهداف الوطنية فيما يخص الصراع مع إسرائيل، فأصبحت تنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها ذات بُعد وطني أكثر من كونها ذات بعد قومي يتطلب الوحدة العربية لتحريرها. من هنا أيضا أخذت تعتمد استراتيجية العمل العسكري لتحرير فلسطين، والذي رافقها رفض لما يمكن أن يشكل تنازلا عن فلسطين التاريخية، أو حقوق اللاجئين، سواء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتقسيم فلسطين، أو تلك التي تنص على إقامة دولة فلسطينية بحدود عام 1967.

### 2.1.2.2 الفترة الثانية: الاستراتيجية السلمية للتعاطي مع الصراع

نقطة التحول في التوجهات السياسية للمنظمة يردها كثير من المفكرين إلى هذه المرحلة، والتي يعتبر بعضهم عام 1974 هو نقطة بدايتها. هذه المرحلة لا تقل أهمية عن المراحل القادمة، بل ربما تعتبر الأهم من حيث التحول في التوجهات السياسية للمنظمة، كون المراحل القادمة تأتي تطبيقا عمليا لهذه البداية. وهذه الأهمية مستمدة في نظر المراقبين من كونها أظهرت تطورا جديدا في السلوك السياسي للمنظمة. قياس هذا التغيير تظهره المقارنة بين بنود الميثاق الوطني وبنود البرنامج السياسي المرحلي؛ فالأول يرفض إقامة دولة فلسطينية إلا على كامل التراب الفلسطيني، والثاني يقبل فكرة المرحلية في إنشاء سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتحرر من الاحتلال الإسرائيلي. إن النقطة المهمة في هذا التصور هي تخلي المنظمة عن أهدافها السابقة بشأن إقامة دولة على كل الأراضي الفلسطينية.[1] فبإقرار المرحلية والتوجه إلى القبول بسلطة جزئية على جزء من أرض فلسطين، فإن المنظمة تكون قد طوت صراحة أو ضمنا جزءاً من «الثوابت» التي جاء بها ميثاقها، وخصوصا تلك التي رفضت أقل من تحرير كامل الأراضي الفلسطينية، ودعت إلى إلغاء وجود إسرائيل. هذا الإقرار –إذا صح التعبير–

[1] رمضان، أمل حسن: *استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية: من التحرر الكامل إلى التعايش السلمي*. مرجع سابق

يشير ضمنا إلى توافق مرتكزات البرنامج الجديد مع قرارات الأمم المتحدة، وإن لم يشر صراحة إلى ذلك، من حيث قبول هذه القرارات.[1]

التفسير الذي يطرحه الدكتور عيسى أبو زهيرة لهذا التحول ينطلق من الواقع الذي وصلت إليه منظمة التحرير بعد هزيمة الجيوش العربية عام 1967، وأحداث أيلول عام 1970، إضافة إلى حرب عام 73، والذي تمثل بعدم واقعية التصورات حول إمكانية حسم الوجود الإسرائيلي على قاعدة «الثأر من إسرائيل»، وأن التعايش مع اليهود أمرٌ لا مفر منه، وخصوصا بعد إقرار عدد من الدول العربية بوجود إسرائيل.[2] وهو ما يتفق معه رأي نافذ أبو حسنة، من حيث إن الصراع أمر مستمر؛ على قاعدة أن إسرائيل لن تُهزم، والعرب لن يسحقوا، وبالتالي لا بد من التفاوض، وإيجاد حل في مكان ما بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني.[3]

تطبيق ذلك عمليا يمكن لمسه –وإن كان بشكل محدود– في شروع المنظمة في إجراء اتصالات مع قوى داخل المجتمع الإسرائيلي، أرادت من ذلك إحداث تغيير في استراتيجيتها في إدارة الصراع مع إسرائيل، واستخدام التفاوض والحوار وسيلة لتحقيق مآربها، والرغبة في التأثير في الجبهة الداخلية الإسرائيلية. لا يمكن تجاهل أهمية هذه الخطوة، كونها قوبلت بمعارضة شديدة من أعضاء في منظمة التحرير، لتناقضها مع ميثاق المنظمة، واعتبار ذلك تنازلاً عن «الثوابت الوطنية». إلا أن هذه المعارضة لم تصمد أمام تبرير (أبو مازن) –الذي كان يقود تلك الاتصالات– عن مغزى تلك الاجتماعات وأهدافها، فاستطاع أن يقنع المجلس الوطني بدوافع تلك الاتصالات، ليخرج الاجتماع بقرار يدعو فيه منظمة التحرير إلى فتح حوار، وإجراء اتصالات مع القوى الديمقراطية داخل المجتمع الإسرائيلي وخارجها، ممن يعادون الصهيونية فكراً وممارسة. ليشكل ذلك إقراراً من أعلى سلطة تشريعية في منظمة التحرير بأهمية إجراء اتصالات مع قوى داخل المجتمع الإسرائيلية، وليشكل مرجعية لعقد مثل هذه

---

[1] حوراني، فيصل: *الفكر السياسي الفلسطيني. أهم المحطات*. من الموقع الالكتروني www.sis.gov.ps/arabic/roya/1/page10.html

[2] أبو زهيرة، عيسى: *تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987 – 1993*. مرجع سابق

[3] أبو حسنة، نافذ: *تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية*. مرجع سابق. ص 31

اللقاءات.[1] ويرى الباحث أن أصحاب هذا التوجه رأوا في هذا النهج «براجماتية سياسية» تهدف إلى مخاطبة المجتمع الدولي ومواجهة الاستفراد الإسرائيلي للساحة الدولية، وأن تغييرات عديدة يجب أن تجرى على البرنامج السياسي الفلسطيني، حتى يمكّنها من انتزاع اعتراف القوى الكبرى في العالم بشرعيتها، ويأتي ذلك من خلال تطوير فكر سياسي ذي توجهات تتلاءم مع المتغيرات والواقع الجديد، الذي يميزه عجز الدول العربية عن تحرير فلسطين، إضافة إلى محدودية القدرة الفلسطينية والعربية لحسم المعركة عسكريا مع إسرائيل.

إذا أردنا أن نلخص أوجه التحول في التوجهات السياسية لمنظمة التحرير في هذه المرحلة، فإن ذلك يكمن في وجهين هامين: الأول يمثله التحول في هدف المنظمة من فكرة التحرير الكامل لفلسطين إلى تلميح ضمني بقبول دولة فلسطينية ضمن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع، فالمتابع لنظرة المنظمة لمعنى تحرير فلسطين التاريخية، يجدها قد تغيرت، بعد أن كانت تنظر إلى فلسطين وحدة واحدة، من النهر إلى البحر، أصبحت إمكانية القبول بحل الدولتين، والاستعداد للاعتراف بإسرائيل كدولة، إمكانية قائمة.

وثانيا يكمن في النهج المستخدم لتحقيق الدولة الفلسطينية، فبالأمس كان النهج العسكري، وحرب التحرير الشعبية، ولا غيرهما استراتيجيتين لتحرير فلسطين وتقرير المصير، أما في حاضر البرنامج المرحلي، فإن الباب مفتوح أمام المفاوضات كاستراتيجية تسوية سياسية بديلة عن النهج العسكري، وكون عملية التفاوض لن تتناول كامل فلسطين، فإن ذلك يقتضي بالضرورة القبول «بدولة» إسرائيل.

في الواقع إن فترة التحول هذه حملت نوعا من الجدلية فيما يخص العلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري بين المنظمات المكونة لمنظمة التحرير، فرؤية حركة فتح –مثلا– في العمل العسكري أنه يجب أن يكون في إطار الأهداف السياسية الموضوعة، فالثورة في نظرها لا تنكر النضال السياسي، وأن الكفاح المسلح هو أيضا نضال سياسي في إطار مسلح، بمعنى أن

[1] نص بيان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الخامسة عشرة. القاهرة آذار 1977. ضمن وثائق منظمة التحرير الفلسطينية. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

مؤداه في النهاية إلى إحداث مكاسب ونتائج سياسية. في حين أن الرأي المخالف لذلك أتى من الجبهة الشعبية متوافقا مع الجبهة الديمقراطية، فالعمل العسكري في نظرهما يأتي من رؤية أن النضال ضد المشروع الصهيوني هو نضال حياة أو موت.[1]

جاء التطبيق العملي لكل هذه التحولات في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 عندما تقدمت منظمة التحرير باستراتيجيتها لحل الصراع والسلام مع إسرائيل، من خلال إعلانها قبول قرار الأمم المتحدة 242، والدعوة إلى تسوية سياسية سلمية للصراع على أساس الدولتين، وبالتالي فإن إمكانية الاعتراف بإسرائيل أصبحت أمرا وارداً تحقيقه.[2]

إذا توقفنا عند تبعات هذا القرار، وبصرف النظر عن كونه جاء تجسيدا عمليا لسلسلة التحولات في النهج السياسي للمنظمة منذ عام 1974، فإننا نجده ساهم في أمرين: الأول –والذي أعطى هذه الحقبة قدراً من الأهمية– أنه فتح الباب أمام التحول في نسق العلاقة بين منظمة التحرير والولايات المتحدة. فالنهج الذي تبنته منظمة التحرير، كان كافيا لكي تعلن الولايات المتحدة قبولها فتح حوار معها. على الرغم من أن هذا الحوار قد شابهُ بعض الفتور من حين إلى آخر نتيجة للتحولات في الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية من جهة، والظروف التي كانت سائدة إبان حرب الخليج الثانية من جهة أخرى، إلا أن ذلك لم يغلق قنوات الحوار بينهما.[3]

الأمر الثاني –والذي جاء انعكاسا لسلسلة التحولات السابقة–، كان انخراط المنظمة بعملية التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل. والذي جئنا على ذكرها في معرض الحديث عن التعاطي السلمي للولايات المتحدة مع القضية الفلسطينية. هذا الأمر كانت نتيجته أن أنشئت سلطة فلسطينية ككيان ممثل للفلسطينيين. وهنا تكمن أهمية الانخراط في التسوية السلمية من حيث كونها وضعت منظمة التحرير أمام تحولات أخرى في النهج من خلال التزامها ببنود الاتفاقات

[1] أبو زهيرة، عيسى: *تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987 – 1993*. مرجع سابق

[2] نص بيان المجلس الوطني في دورة التاسعة عشرة في الجزائر في 1988/11/15. ضمن وثائق منظمة التحرير الفلسطينية. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

[3] Ross, Dennis: **The missing peace.** op.cit. Page: 53

التي وقعتها. فنصوص الاتفاقات جاءت ببنود تفرض على منظمة التحرير التخلي عن النهج العسكري، والنظرة العدائية التي كان يحملها ميثاقها لإسرائيل.[1] وقد تجسد ذلك عمليا من خلال تغيير المنظمة لبعض بنود ميثاقها التي تتعارض مع التزاماتها الجديدة، خصوصا تلك التي نظرت إلى إسرائيل على أنها «عدو». وعلى الرغم من كون هذا الأمر أخذ الجانب الإجرائي الشكلي، على اعتبار أن التغيير العملي قد سبق ذلك، إلا أنه يظهر لنا الالتزامات الجديدة التي فرضتها اتفاقات السلام.[2]

### 3.1.2.2 دور الولايات المتحدة في هذا التحول

إذا أنعمنا النظر في دور الولايات المتحدة في حدوث هذه التحولات، نجد أن أحداثاً ساهمت في صنعها السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط لعبت دورا في إبراز هذه التحولات. ففي البند الأول من هذه الفصل، ظهر لنا تأثير التقاطبية الدولية على القضية الفلسطينية، في ظل السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة لاحتواء المعسكر الشيوعي، وإحكام السيطرة على مراكز القوى الاقتصادية فيه. إضافة إلى تثبيت إسرائيل كقوة عسكرية واقتصادية من خلال توفير الدعم بأوجهه المختلفة لها.[3] بالتالي فإن هذه السياسة لا يمكن استثناء تبعاتها وآثارها على توجهات منظمة التحرير. فوجهة نظر الباحث في هذه التحولات أن جزءا منها جاء في بعض الأحيان نتيجة أو استجابة في أحيان أخرى لمتغيرات رئيسية ارتبطت في جوهرها بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والتي يمكن استيضاحها من خلال استعراض هذه الأحداث:

الحدث الأول: يكمن في اختلاف موازين القوى بين الدول العربية وإسرائيل بعد حرب حزيران 1967. هذا الحدث انعكس على استراتيجية المنظمة للتعاطي مع الصراع، من خلال

---

[1] محيسن، تيسير: *آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني*. من الموقع الالكتروني www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=67282

[2] جلسة المجلس الوطني الفلسطيني لتعديل الميثاق 1998/12/14 ضمن وثائق منظمة التحرير الفلسطينية. مرجع سابق

[3] الأسطل، كمال: *إعلان الدولة الفلسطينية: قضايا تحتاج إلى رؤية وحسم* www.sis.gov.ps/arabic/roya/1/page2.html

افتراض مفاده: أن تحقيق تغييرات جوهرية في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل أمر بعيد المنال على الأقل في المستقبل المنظور. ومن ثم فإن تحقيق نصر عسكري يحرر فلسطين التاريخية، ويقيم الدولة الفلسطينية الموحدة عليها، أمر لا يدخل في باب الإمكانية العملية، ولاسيما في ظل السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة لترسيخ إسرائيل كلاعب استراتيجي في المنطقة.[1] واستند هذا الافتراض برأي الباحث إلى جانبين: الأول يمثله تراجع الدور العربي في التأثير في الصراع مع إسرائيل، ولاسيما أن معطيات الحرب أظهرت قدرة إسرائيل العسكرية، إضافة إلى تراجع الطروحات القومية العربية بعد فشل تجربة الجمهورية العربية الموحدة. والجانب الثاني: تفوق إسرائيل العسكري، في ظل زيادة التقارب الذي شهدته علاقتها مع الولايات المتحدة، والدور الذي بدأت تلعبه في الخطط والاستراتيجيات الأمريكية، والذي تطلب بقاء تفوقها على الدول العربية أمرا حتميا.

الحدث الثاني: والذي يرتبط بجوهره مع الحدث الأول، –والذي تناولنا تبعاته في موضع آخر من هذا البحث– يكمن في إخراج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل بعد التسوية السلمية معها.

الحدث الثالث: والذي استجابت توجهات برنامج منظمة التحرير له، تمثل في اختلاف موازين القوى العالمية بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. هذا بطبيعته زاد من الترابط الأمريكي–الإسرائيلي في الأهداف والاستراتيجيات من جهة، وأفقد المنظمة أحد داعميها الرئيسيين من جهة أخرى.

الحدث الرابع: تمثل في توجه الولايات المتحدة نحو إعادة ترتيب موازين القوى في الشرق الأوسط، من خلال استراتيجية التسوية السلمية للصراع ارتكازا إلى قاعدة قبول إسرائيل كدولة طبيعية في المنطقة. ولاسيما بعد الوضع الذي انتهت إليه حرب الخليج الثانية، التي أسهمت إلى حد كبير في إحداث تغيير في طبيعة المناخ السياسي في الشرق الأوسط. هذا السعي

---

[1] عبد العاطي، محمد: *منظمة التحرير وخيار الدولتين*. **موقع الجزيرة** http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B41B31C8-71A3-416F-B1E1-F31D7C6DEA14.htm

أظهر تحولا في السياسة الأمريكية للتعاطي مع الصراعات القائمة في المنطقة. فكان واضحا نظرية الولايات المتحدة في أن عملية السلام سوف تخدم أمن إسرائيل والمصالح الأمريكية الأخرى في المنطقة، وأنه إذا كان هناك سلام فإن الولايات المتحدة تستطيع الحصول على ما تريده في المنطقة.[1]

أمر آخر ترافق مع التغيرات السابقة، وهو ما يتفق به الباحث مع ما يطرحه جميل هلال في دراسته عن النظام السياسي الفلسطيني، ويكمن ذلك في أسلوب التهميش السياسي والاقتصادي الذي اتبعته الولايات المتحدة تجاه منظمة التحرير. هذا بدوره تناقض مع سعي المنظمة للبقاء كلاعب مهم في المعادلة السياسية في الشرق الأوسط، ورغبتها في البقاء كمسؤول أول عن القرار الفلسطيني، في ظل المحاولات الأمريكية والإسرائيلية إلى إيكال مسؤولية الضفة وغزة إلى الأردن من خلال مشروع الكونفدرالية، وإيجاد ممثل عن الفلسطينيين يحل مكان منظمة التحرير. فقد تعاطت الولايات المتحدة مع قضية تمثيل القرار الفلسطيني في المؤتمرات التي تناقش القضية الفلسطينية، باستبعاد منظمة التحرير من المشاركة في ظل الرفض الأمريكي للحوار معها دون تلبية الشروط التي تطرحها بما يخص الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف. وقد جاء ذلك في مناسبات عدة منها مؤتمر جنيف عام 1973 ومؤتمر مدريد عام 1991، فقد عملت الولايات المتحدة على إيكال مهمة تمثيل الفلسطينيين إلى الطرف الأردني. ولعل ذلك تكرر أيضا عندما اتخذت منظمة التحرير موقفا مؤيدا لمطالب العراق من احتلاله للكويت، فقد أدى ذلك إلى وضعها مرة أخرى في عزلة سياسية دولية وإقليمية ساهمت في الحد من مواردها المالية ولاسيما الخليجية منها.[2]

الجانب الآخر في هذا القبيل يكمن أيضا في الظروف التي مرت بها منظمة التحرير منذ أحداث أيلول عام 1970 وتوتر علاقتها مع النظام الأردني، مرورا بإقصائها من لبنان بعد عام

---

[1] ليزا، أندرسون: *السياسة الخارجية الأمريكية*. ورقة بحث قدمت إلى المركز العالمي لدراسات و**أبحاث الكتاب الأخضر**- ليبيا. www.greenbookresearch.com/ar/lectures/lectur2004-07-13.doc 2004

[2] هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. مرجع سابق. ص 70

1982، إذ لا يمكن استثناء تراجع علاقة منظمة التحرير مع عدد من الدول العربية ومنها سوريا والأردن، والتي أدخلتها في صراعات معها في ظل محاولات المنظمة إبعاد هذه الدول عن السيطرة على القرار الفلسطيني، ومحاولة استثمار الورقة الفلسطينية في سبيل تدعيم مواقفها إقليميا ودوليا.

وهنا يمكن القول أن الانعطافات التي جسدتها المنظمة منذ جلسة المجلس الوطني عام 1974 حتى اتفاق أوسلو، جاءت ذات توجه يهدف إلى فك العزلة الدولية المفروضة عليها، حتى يفتح المجال أمامها للتحرك بحرية على الصعيد الدولي وتوسيع إطار اتصالاتها، ويفتح المجال أمامها لدخول الأمم المتحدة والمشاركة في المؤتمرات الدولية التي تناقش القضية الفلسطينية. في هذا القبيل يمكن القول أيضا أن منظمة التحرير سعت لاستثمار الاهتمام الذي بدأت تأخذه القضية الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، والتي أخذت توثر في الرأي العام العالمي حول مطالب الشعب الفلسطيني في ظل الصورة التي ظهرت فيها إسرائيل وخصوصا بعد استخدام سياسات قمعية لوقف الانتفاضة. هذا بحد ذاته شكل أيضا دافعا لدى القيادة الفلسطينية لاستثمار التعاطف مع القضية الفلسطينية في سبيل تحقيق أهداف سياسية، والبقاء في حيز التأثير. ولا يستثنى من ذلك صعود التيارات الإسلامية في فلسطين إلى جانب تنامي جبهة الرفض داخل منظمة التحرير، والذي جعلها تخشى على موقعها القيادي في ظل تصاعد شعبية المنظمات الأخرى.[1]

وفي ذلك يرى الباحث أن منظمة التحرير تعاملت مع محاولات إضعافها وتهميشها سواء كان ذلك أمريكيا أو إسرائيليا أو حتى عربيا، عبر تبني سياسات تتوافق مع المطالب الأمريكية والإسرائيلية تمكنها من فك العزلة الدولية عنها، ما أسهم في إحداث تراجع في مواقفها تحرير فلسطين التاريخية، واستراتيجيات تحقيق ذلك. بمعنى أنه عندما وجدت منظمة التحرير أنها سوف تفقد دورها في قيادة القرار الفلسطيني، إلى جانب المحاولات الأمريكية لسحب البساط من تحتها بإيكال مهمة التفاوض إلى الجانب الأردني، توجهت المنظمة إلى خلق ظروف جديدة

[1] Hilal, Jamil: *Problematizing Democracy in Palestine*. op. cit

تتماشى من خلالها مع المطالب الأمريكية بحيث تبقى عنصرا مهما في صنع القرار الفلسطيني. ولعل ذلك يمكن لمسه من خلال إعلانها الضمني عام 1988 الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف كوسيلة لحل الصراع، والذي فتح أمامها أبواب الحوار مع الولايات المتحدة، وحين وجدت نفسها في عزلة سياسية ومالية بعد موقفها من احتلال العراق، توجهت إلى فتح قنوات حوار سرية مع الإسرائيليين والذي على إثره توصلت إلى اتفاق أوسلو معها.

### 2.2.2 التوجهات السياسية لحركة حماس

#### 1.2.2.2 المنطلقات السياسية لحركة حماس

من المهم كوننا نتحدث عن التحول في التوجهات السياسية لحركة حماس أن نتطرق إلى أهم المرتكزات والمنطلقات الفكرية التي تستند إليها الحركة، بالأخص تلك التي تحدد نظرتها إلى القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل. الأساس الفكري لهذه المنطلقات يعود بطبيعته إلى مرجعية إسلامية، كون الحركة انطلقت –كما تُعّرف عن نفسها– كأحد أجنحة الإخوان المسلمين، وتنظر إلى نفسها حركة فلسطينية، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الدين الإسلامي منهجاً في حياتها، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين.[1] تأسيسا على ذلك، فإن تأثير البعد الإسلامي في هذه المرجعية ينعكس بجوهره على النهج العام الذي تتعاطى به مع القضية الفلسطينية، فهي تنظر إلى فلسطين على أنها أرض وقف إسلامي، مُلك لأجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، ولا يملك ذلك منظمة أو كل المنظمات، سواء كانت فلسطينية أو عربية.[2] من هذا المنطلق ترى أن الصراع مع إسرائيل، صراع حضاري مصيري، ليس معركة لاقتسام حدود، ولا خلافاً على قطعة أرض، بل هي معركة وجود، لا يمكن إنهاؤها إلا بزوال سببها.[3]

---

[1] ميثاق حركة حماس: المادة السادسة http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=5694

[2] المرجع السابق. المادة الحادية عشرة

[3] ناصر، نعيم: *تطور الفكر السياسي لحركة حماس: من الرفض القاطع لمنطلقات منظمة التحرير إلى قبولها غير المشروط*. **مجلة الطريق**. تصدر عن تحالف السلام الفلسطيني www.attareek.org/details.php?id=4&aid=862&eid=27

من بنود ميثاقها أيضا يتحدد بوضوح الاستراتيجية التي تتبعها للتعاطي مع الصراع، فهي تعتبر نفسها حركة جهادية، تستخدم العمل العسكري وسيلة استراتيجية لتحرير فلسطين من الاحتلال، وتنظر إلى الكفاح المسلح، وحشد الطاقات الفلسطينية، خير وسيلة لمقاومة الوجود الصهيوني والتصدي لمشروعه على أرض فلسطين.[1]

مجمل هذه المنطلقات ينعكس على نظرتها إلى مشاريع أو استراتيجيات التسوية السلمية مع إسرائيل، فرأيها في التعاطي مع ذلك تسليما بحق «العدو» في الوجود في فلسطين، وتنازلاً عن حقوق الشعب بالعودة، وتقرير المصير. فميثاقها عبّر صراحة عن رفضه لهذا النهج، ويورده نص المادة الثالثة عشرة كما يلي: «إن المبادرات، وما سمي بالحلول السلمية، والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية، تتعارض مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها.»[2] المبررات التي تضعها حماس لرفض التسوية السلمية للصراع –خلافا لاعتبارها مضيعة للوقت، وعبثاً بحق الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره– تنطلق في أساسها من موقف آيديولوجي، هذا الموقف يرتكز في مرجعيته إلى العقيدة الإسلامية، والنظر إلى التفريط بأي جزء من أرض فلسطين التاريخية مخالف للشريعة الإسلامية، وأن السبيل الوحيد لحل القضية الفلسطينية لا يأتي إلا بالجهاد، والثبات على تيار المقاومة حتى التحرير الكامل لكل فلسطين.[3]

هذا بدوره ينسحب على موقفها من السلطة الفلسطينية كنتيجة لاتفاقات أوسلو، فهي ترى فيها «صيغة مضللة» وجدت لتصفية القضية الفلسطينية، وتوفير الأمن لإسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. وأن السلطة الفلسطينية جاءت نتاجا لها، ووجدت لتكون «شرطياً»

---

[1] المركز الفلسطيني للإعلام: *نبذة عن حركة حماس*. من الرابط التالي: www.palestine-info.info/arabic/hamas/who/who.htm

[2] ميثاق حركة حماس: المادة الثالثة عشرة

[3] عسيلة، صبحي: *حماس عند مفترق طرق*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** .ahram.org.eg/acpss%5CAhram%5C2005%5C5%5C16%5CCOMM0.HTM

يحافظ على أمن الاحتلال، لذا فإن الحركة تتمسك بمعارضتها لهذا الاتفاق، وترى في إسقاطه أولوية تندرج ضمن أهدافها وغاياتها.[1]

على هذا الأساس يمكن استخلاص ثلاث مرتكزات جوهرية في نظرة حماس إلى القضية الفلسطينية، فهي أولا: تعتبر فلسطين التاريخية، أرض وقف إسلامي، ملك للمسلمين، وتعتبر الاحتلال اليهودي لها «اغتصاب» للأرض، يتوجب زواله. وبذلك فهي تنظر إلى تحرير كامل فلسطيني وحدة واحدة، دون تقسيم أو تجزئة، ركيزة من ركائز الحركة. ثانيا: تعتبر الجهاد المسلح والعمل العسكري استراتيجية أساسية لزوال الاحتلال، وتنظر إلى الحلول والمبادرات السلمية تسليم «للعدو»، واعتراف بشرعيته. ثالثا: السلطة الفلسطينية بنظرها وجدت لتصفية القضية الفلسطينية ووجدت لحماية أمن إسرائيل لذا فهي ترى أن إسقاط الاتفاقات التي جاءت بها، أولوية من أولوياتها.

### 2.2.2.2 التحول في التوجهات السياسية لحركة حماس

الطرح الجديد الذي أعلنته حماس على ألسنة قادتها، أثار اهتماما واسعا بين المراقبين، لأنه يعطي انطباعاً بإقرار رسمي بمحاولات الحركة مواءمة سياساتها مع وقائع الحياة السياسية المُستجدة في الشرق الأوسط. وكونه في وجهه الآخر يناقض صراحة ما يطرح في ميثاق الحركة من حيث توجهاتها واستراتيجياتها للتعاطي مع القضية الفلسطينية، والصراع مع إسرائيل، ويمكن تمثيله في متغيرين أساسيين:

**المتغير الأول:** يأتي فيما طرحه الأب الروحي للحركة الشيخ أحمد ياسين حول إمكانية قبول الحركة بدولة فلسطينية بحدود عام 1967.

**المتغير الثاني:** والذي يرتبط بتحقيق الأول، يكمن في طرح الحركة لهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل.

هذان المتغيران لقيا كثيرا من الاهتمام من قِبل المحللين السياسيين، ولاسيما أولهما، كونه عُدّ نوعا من التوجه نحو «البراغماتية» أو الواقعية السياسية في التعاطي مع القضية الفلسطينية.

[1] موقع المركز الفلسطيني للإعلام: *نبذة عن حركة «حماس»*. مرجع سابق

وكون ذلك يشكل في رأي كثير من المفكرين تحولا في مفهوم الدولة الفلسطينية لدى حركة حماس، من حيث قبولها بدولة بحدود 67 كإشارة لتنازل ضمني عن ما تبقى من فلسطين التاريخية، وبالتالي القبول بما تطرحه القرارات الدولية لحل الصراع مع إسرائيل.

هذا الرأي ينافيه حديث لمحمد نزّال –القيادي في حركة حماس–، فمن وجهة نظره – وبطبيعة الحال وجهة نظر الحركة–، أن قضية القبول بدولة على حدود عام 67 لا يعني التنازل عن فلسطين التاريخية، أو تراجع الحركة عن مواقفها من التسوية والصراع، إلا أن مقتضيات المرحلة برأيه تتطلب قراءة الواقع من جديد والتعاطي معه من خلال النهج «البراغماتي». فهو يقول: «...على الصعيد التاريخي نحن نعتبر كل أراضي فلسطين مُلكاً للفلسطينيين، ولكننا الآن نتحدث عن الواقع وعن الحُلول السياسية، الواقع أمر مُختلف.»[1]

تبعات المتغيرات هذه رافقها تحول في الخطاب السياسي للحركة، ليتوافق مع الاستراتيجية الجديدة للتعاطي مع الصراع، فظهرت كثير من التصريحات التي تناولت إمكانية القبول بدولة على حدود 67، إضافة إلى دعوات الهدنة والتهدئة، واقتصار الحديث على تركيز المقاومة في حدود عام 1967.

المتغير الثاني الذي مثله الدعوة إلى هدنة طويل الأمد مع إسرائيل، عكس تغييرا في مفهوم «الجهاد العسكري» الذي يتبناه ميثاق الحركة؛ فالطرح الجديد حمل مفهوما آخرا للجهاد عُرف بـ«الجهاد المدني».[2] فسره سياسيوها بمبدأ «الطريق المزدوج»، الذي يمسك البندقية من جهة، ويسير في طريق «الإصلاح» والعملية السياسية من جهة أخرى.[3] بالرغم من أن هذا

---

[1] تصريح صحفي لمحمد نزال. **صحيفة السفير**. 20 تموز 2005

[2] عزام، ماجد: *تحولات حركة «حماس»: «جهادٌ مدني» حتى استحقاقات 2009*. **موقع القدس اون لاين** www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=3851&mcat=27&scat=42&sscat=0&lang=0&txtsearch

[3] أبو رمان، محمد: *هل تسير حماس على خطى فتح*. **صحيفة الغد**. 28/9/2005 http://www.alghad.jo/index.php?article=2312

التفسير لا يلغي خيار المقاومة المسلحة، إلا أنه في حقيقة الأمر قوّض خيارها بالدعوة إلى الهدنة والتهدئة.[1]

تفسير المفهوم الجديد للجهاد توضحه أيضا المقارنة بين الاعتبارات التي رفضت حماس على أساسها المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي عام 1996، وتلك التي قبلت على أساسها المشاركة عام 2006؛ فرفض المشاركة يعزوه حسن يوسف –القيادي في الحركة– إلى كون الغاية منها سياسية، بمعنى أنه أريد إضفاء الشرعية على السلطة الفلسطينية واتفاق أوسلو، الذي ترفضه الحركة وترفض التعاطي معه. أما الاعتبارات التي وافقت على أساسها المشاركة، فتعزوها إلى كون اتفاق أوسلو قد انتهى عمليا بفعل انتفاضة الأقصى وعودة الاحتلال، وأن السلطة أصبحت واقعا لا يمكن تجاهله، وبالتالي فإنها ترى نفسها في موقع يحملها مسؤولية تجاه الشعب «لإصلاح» أجهزة السلطة الفلسطينية، من خلال الدخول في نسيج النظام السياسي.[2] هذا الأساس برأي الباحث شكل نقطة التحول في نظرة حركة حماس للمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، كون الحركة تنظر إلى الاعتبارات التي أدت إلى وجود السلطة الفلسطينية منتهية بفعل الانتفاضة، ولذلك بدأت حماس تفسر دخولها النظام السياسي الفلسطيني أنه جاء انسجاما مع واقع وجود السلطة وأجهزتها، وتماشيا مع رغبة الحركة في العمل باتجاه التخلص من شواهد الفساد التي تركت آثارها على جوانب الحياة المختلفة سواء سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو حتى أمنيا. وبالتالي حاولت الحركة إظهار أن دخولها النظام السياسي جاء بناء على اعتبارات فرضها واقع وجود السلطة الفلسطينية وليس اعترافا بالاتفاقات التي أوجدتها. وهذا يظهر أيضا التحول في نظرة حركة حماس للسلطة الفلسطينية ككيان اعتبرته صيغة «مضللة» نتجت عن اتفاق أوسلو، إلى التحول إلى اعتبارها أمرا واقعيا يجب التعاطي معه، ودخوله، والتغيير فيه.

تحول آخر يأخذ جانبا من الأهمية كونه يجسد التحولات السابقة بشكل عملي يكمن في قبول حماس بنود «وثيقة الأسرى» التي تنص صراحة على أن مبادئ حل الصراع مع إسرائيل

---

[1] محيسن، تيسير: *آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني*. مرجع سابق

[2] يوسف، حسن: *حماس والتشريعي: احتواء الحركة أم تعزيز المقاومة*. ضمن كتاب **النظام السياسي الفلسطيني: «مرحلة متحولة»**. إصدار: مركز البراق للبحوث والثقافة. تحرير: نصر الله الشاعر ومحمود جرابعة. رام الله. 2006. ص 62

يمثلها الإجماع العربي المتمثل «بالمبادرة العربية».[1] إذ تنص المبادرة على «قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية».[2] ولذلك فإن المقارن بين بنود ميثاق حماس، والمواقف الجديدة التي اتخذتها الحركة، يبرز أماكن التحول في فكرها السياسي، فبنود ميثاقها كانت تتحدث عن استعادة كاملة للأرض الفلسطينية من البحر إلى النهر، وعودة اللاجئين، وتقرير المصير، إلا أن موافقتها على بنود اتفاق مكة يبرز شكل التحول في توجهاتها السياسية، ولاسيما وأن «احترامها» لاتفاقات منظمة التحرير مع إسرائيل يتعارض أيضا صراحة مع رفضها لهذه الاتفاقات، وهو ما يظهر مدى التراجع – إن صح التعبير– في الفكر السياسي للحركة، ونظرتها لآفاق حل الصراع مع إسرائيل.[3]

العديد من المحللين والقراء يرون أن الخطوات التي اتخذتها حركة حماس –من دخولها المجلس التشريعي، وتركيز المقاومة في حدود أراضي 1967م، والقبول بالمبادرة العربية –، ما هي إلا «تكتيك» سياسي يندرج تحت مفهوم «البراغماتية» ذات المنظور البعيد؛ بمعنى أن حماس لم تتجاوز بهذه الخطوات ثوابتها السياسية، فدخول الحركة الانتخابات التشريعية، وكذلك التزامها بتركيز المقاومة بحدود أراضي عام 1967، جاء استناداً لاتفاق القاهرة بين الفصائل الفلسطينية عام 2005، ولم يكن موافقة على أو اعترافاً باتفاق أوسلو. أما قبولها بدولة فلسطينية على حدود عام 1967 فلا يلغي تنازلها عن أراضي 1948 فالحركة تعتبره حلاً مؤجلاً يتمثل بتحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر.[4]

---

[1] أبو الهيجاء، إبراهيم: *الفكر السياسي لحماس: مقاربات الثابت والمتغير*. **موقع مركز الزيتونة** http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=33981

[2] نص المبادرة العربية المقدمة للقمة العربية. بيروت. 2002. **جريدة الرياض**. http://www.alriyadh.com/2007/03/27/article236483.html

[3] ياغي، فراس: *التغير في فكر «حماس»: تكتيك أم استراتيجية؟* **موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي «أمين»** amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=40013&NrIssue=1&NrSection=2

[4] أبو الهيجاء، إبراهيم: *الفكر السياسي لحماس: مقاربات الثابت والمتغير*. مرجع سابق

تفسير الدكتور علي الجرباوي لهذه التحولات يترجمها من خلال عدم استغرابه لسماع مثل هذه التصريحات، فمن وجهة نظره تتسم حركة حماس بكثير من الواقعية السياسية التي تساعدها على المواءمة بين مواقفها العملية ومنطلقاتها الفكرية. فهو يرى عكس من يتهمها بالتصلب والجمود بالرؤى والمواقف، من حيث قدرتها على التعامل مع الواقع ومواءمة تصوراتها حسبه. فواقعيتها تظهر من خلال محاولتها الدائمة للتوفيق بين ثنائية صعبة: الاحتفاظ بالمُنطلقات كمنطلقات، والتعامل مع الواقع بما يمليه ويتطلبه من مواءمات. إذ يرى أن واقعيتها السياسية مكنتها من التعايش والتعامل مع السلطة الفلسطينية رغم معارضتها لاتفاق أوسلو وكل ما نجم عنه، بل نجحت من خلال معارضتها أن تبني مكانتها وقوّتها السياسية من خلال هذا التعايش المفروض بأمر الواقع.[1]

إلا أن الباحث يرى أن الحديث عن تحول استراتيجي في فكر حماس أمر سابق لأوانه، لكن ما يحدث في واقع الأمر نوع من المرونة في التعاطي مع الواقع باستراتيجيات جديدة، بصرف النظر عن مدى تعارض الاستراتيجيات الجديدة مع فكر حماس السياسي، وما إذا كان ذلك سوف يشكل تحولاً في فكرها. فمن الناحية الاستراتيجية على المدى البعيد تحظى حماس بنوع من الثبات. أما من ناحية التكتيكات والاستراتيجيات فتحظى بنوع من المرونة. بمعنى أن القضايا الرئيسية في فكر حماس تجاه فلسطين تحظى بنوع من الثبات وأن ما يتغير هي التكتيكات. على الرغم من ذلك فإن القول يصح في كون حركة حماس تراجعت عن كثير من المواقف التي نشأت على أساسها، وأظهرت مرونة في أفكارها، ويمكن لمس ذلك من اختلاف نظرتها إلى المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، من حيث قبولها لما رفضته عام 1996، واتخاذها النهج السياسي منهجاً عوضا عن النهج العسكري، حينما تحدثت عن هدنة طويلة الأمد، ولو لفترة محدودة زمنياً.

---

[1] الجرباوي، علي: *حركة «حماس» ومواءمة السياسات*. **موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي «أمين»** amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=21211&NrIssue=1&NrSection=2

وإذا قارنا بين التغيير الذي طرأ على توجهات منظمة التحرير، وذلك الذي طرأ على توجهات حماس فنجد أن الأولى مارست ذلك عملياً، بالانخراط في مسيرة السلام، وتوقيع الاتفاقيات، والتفاوض مع الجانب الإسرائيلي، وأُلحِق ذلك بتغيير بنود ميثاقها التي تتعارض مع هذه الالتزامات. أما حماس فلم تتخذ موقفاً عملياً حتى الآن، من حيث التفاوض مع إسرائيل وتوقيع الاتفاقيات، فهي مازالت ترفض الاعتراف باتفاقات أوسلو، أو معاهدات السلام اللاحقة له، ولم تقدم على تغيير أي بند من بنود ميثاقها. إلا أن المحلل السياسي تيسير محيسن يرى في الخطوات التي اتخذتها حماس، اقتراباً من حيث المبدأ من البرنامج الذي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية، كالحديث عن دولة بحدود 1967، وأن اختلافا في مواضع أخرى حين الحديث عن هدنة طويلة الأمد.[1]

ونستخلص أن هناك ثلاثة متغيرات رئيسية ظهرت على توجهات حماس السياسية: أولها التحول الذي بدأ يظهر على الخطاب السياسي للحركة فيما يخص التصريحات التي أوردها قادتها حول استعداد الحركة القبول بدولة فلسطينية على حدود عام 1967؛ أما ثاني هذه المتغيرات فيتمثل في توجهات الحركة نحو استعدادها الدخول في هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل حتى وإن كانت من جانب واحد؛ وثالث المتغيرات ما ورد حول استعداد الحركة الدخول في النظام السياسي الفلسطيني والمشاركة في مؤسسات صنع القرار فيه، وبالتالي تغليب الاستراتيجيات السياسية على العسكرية في نهجها.

### 3.2.2.2 دوافع التحول في توجهات حماس السياسية

يُقّسم الباحث العوامل التي دفعت حماس لإعادة دراسة برنامجها السياسي إلى قسمين: الأول يرتبط بالمتغيرات الدولية التي أثرت في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والثاني يرتبط بعوامل داخلية أفرزتها تداعيات انتفاضة الأقصى.

[1] محيسن، تيسير: *آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني*. مرجع سابق

### 1.3.2.2.2 عوامل خارجية

**أولاً:** وقد يكون أهمها أثراً، تداعيات هجمات الحادي عشر من أيلول، والانطباع العام الذي ظهر على توجهات السياسة الدولية تجاه الإسلام والحركات الإسلامية. هذا بدوره أتاح المجال أمام إسرائيل والولايات المتحدة للعب دور في استغلال عاملي الحذر والتخوف الدولي تجاه الحركات الإسلامية، وتوجهات العالم نحو محاربة «الإرهاب»، لتوجيه حملة ضغوط واسعة على حركة «حماس» لخلق انطباع دولي أن «حماس» حركة تمارس الإرهاب. وبالتالي وضِعت الحركة على قائمة الحركات الإرهابية في الولايات المُتحدة، وتمت مُحاصرتها وفرض كثير من القيود، والمتابعة والتدقيق على كل ما يخصها إقليمياً ودولياً.[1]

ثانيا: وهذا العامل يرتبط بشكل أساسي بالحصار الدولي المفروض على حركة «حماس»، والذي أثر في مصادرها المالية الخارجية. فمعروف أن حماس ترتكز في توسيع قاعدتها الشعبية على مؤسساتها المجتمعية المنتشرة في الضفة وغزة، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة، والتي تستمد الدعم السياسي من خلالها. لكن بعد أحداث 11 أيلول فرضت الولايات المتحدة رقابة دولية على عمليات تحويل الأموال في العالم، وبالأخص من منطقة الشرق الأوسط وإليها، فأدى ذلك إلى تقلص مصادر دعم الحركة ولاسيما الوافدة من الخارج.[2]

ثالثا: يتمثل في سياسة استهداف قادة الصف الأول التي انتهجتها إسرائيل تجاه الحركة، وبدورها أدت إلى استشهاد عدد من قادتها؛ كأحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي. فقد استفادت إسرائيل من أحداث أيلول لتبرير استهدافها للمقاومة وربطها بالحرب على الإرهاب. فادى ذلك إلى استنزاف كثير من طاقة الحركة وقدراتها.[3]

---

[1] حمد، جهاد: *التحول في علاقات حماس الدولي*، **شبكة أمين:** www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=43318&NrIssue=1&NrSection=2

[2] الجرباوي، علي: *حركة «حماس» ومواءمة السياسات*. مرجع سابق

[3] المرجع السابق

### 2.3.2.2.2 عوامل داخلية

أولا: يمكن فهم حاجة حركة حماس لمواءمة سياساتها العامة من خلال تنامي المطالب سواء من داخل الحركة أم من خارجها بضرورة ترشيد المقاومة وتوحيد الأجندات الفصائلية في استراتيجية فلسطينية واحدة، ولاسيما بعد تصاعد استهداف إسرائيل لقادة الحركة من جهة وللمواطنين من جهة أخرى، إضافة إلى الوهن الذي أصيب به المجتمع الفلسطيني نتيجة الظروف الصعبة التي عايشها والمتمثلة بالحصار الإسرائيلي والدولي. ولعل ما شجع على ضرورة هذه المواءمة هي الظروف التي نتجت عن تنفيذ إسرائيل لخطة الانسحاب أحادي الجانب، والتي وفرت بقعة جغرافية فلسطينية يمكن ممارسة جزء من الحياة السياسية الفلسطينية فيها.[1]

ثانيا: الاعتقاد الذي ساد حركة حماس بأن التأثير في المسار السياسي الفلسطيني، والقيام بعمليات إصلاح لمواطن الخلل فيه، يمكن أن يؤتي أُكله بدخوله ولعب أدوار رئيسية فيه. ولعل هذا التفكير جاء بعد تنامي شعور لدى الحركة أن قرار مقاطعة الانتخابات الفلسطينية عام 1996، وخصوصاً التشريعية، أدى إلى نتائج سلبية عانى منها النظام السياسي الفلسطيني، وكان لها انعكاسات سلبية على الحياة المُجتمعية الفلسطينية. وكون الحركة تُشدّد على «مصلحة الشعب الفلسطيني» –وهو الأساس الذي بنت عليه الحركة تغيير مواقفها حول المشاركة في الانتخابات التشريعية –فإن ذلك يستوجب تصويب أوضاع نظامه السياسي، داخليا وخارجيا، فقد اكتشفت أن مردود تأثيرها سيزداد بدخولها النظام السياسي، ولاسيما أن هذا الدخول سوف يخلق توازنات جديدة تنهي تفرد حركة فتح فيه.[2]

ثالثا: يتمثل في رغبة حركة حماس استثمار التأييد الذي حظيت به في الشارع الفلسطيني نتيجة دعمها للمقاومة من جهة، وتفشي الفساد في أجهزة السلطة، وحالة عدم الرضا التي سادت

---

[1] الجرباوي، علي: *حركة «حماس» ومواءمة السياسات*، مرجع سابق

[2] غزال، محمد: مداخلة خلال ندوة **إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد**. عمان. مجلة دراسات شرق أوسطية. ع 31، ربيع 2005، ص20–21.

تجاه أدائها من جهة أخرى، وتوظيفها في عملية التحول والدخول في النظام السياسي الفلسطيني. فقد خشيت الحركة أن يبدأ هذا التأييد بالانحسار وخصوصاً بعد إعلان التهدئة، وإعادة الانتشار الإسرائيلي من قطاع غزة، وتصاعُد المطالب بالاهتمام بإصلاح الأوضاع الداخلية والمعاناة الفلسطينية.[1] وهنا يرى الباحث أن إثارة ملفات الفساد وحالة التذمر التي أبداها الشارع الفلسطيني تجاه هذه القضية، حتّمت على الحركة أن تطرح بدائلها على الشارع الفلسطيني، فحاولت إظهار واقعيتها في تعاطيها مع هموم الشارع الفلسطيني، وأعلنت مشروعها الخاص في التغيير والإصلاح، وبدأت تتحدث عن المشاركة في الانتخابات الفلسطينية، معتبرة إياها خطوة أولى في ذلك المشروع.

رابعا: إضفاء صبغة شرعية ذات بعد دولي على الحركة، وهنا اعتقدت حماس أن دخولها النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته، وجلوسها على كرسي الحكم، كفيل بمساعدتها على تحقيق شرعيتها لدى المجتمع الدولي على اعتبار أن دخولها النظام السياسي عبر انتخابات ديمقراطية سوف يفرض على المجتمع الدولي التعامل معها والاعتراف بها. فقد رأت الحركة أن ذلك سوف يساعدها على الولوج إلى العمق الدولي، وشرعنة الحركة دوليا كحركة تحرير ومقاومة.[2] وجهة نظر حماس أن الانتخابات والمشاركة في النظام السياسي يمكن أن يؤدي إلى تشريع المقاومة، وأخذ التفويض من الشعب باستمرارها.[3]

ما يمكن استخلاصه أن حركة حماس واجهت مجموعة من الضغوطات الدولية على إثر هجمات الحادي عشر من أيلول 2001، والتي شهدت تصاعد الحديث عن ارتباط جماعات

---

[1] برنامج دراسات التنمية. **استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول الأحوال المعيشية، الهجرة، الحكومة الفلسطينية، والوضع الأمني والإصلاح**. الاستطلاع التاسع عشر. رام الله: جامعة بيرزيت. 5 تشرين أول 2004. انظر أيضا: نعيرات، رائد: *خطة الانسحاب من غزة وأثرها على الضفة الغربية المحتلة*. **دراسات باحث**. ع 8، خريف 2004. ص70.

[2] عبد الحي، وليد: *حماس والبيئة الدولية: تقيم عام في السلطة*. ضمن **دراسة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**. تحرير محسن محمد صالح. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. الطبعة الأولى. 2007. ص 314-315

[3] سعد، وائل أحمد: **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولة إسقاط حكومة حماس**. إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. الطبعة الأولى. 2006. ص 11

إسلامية بتنفيذ الهجمات، في هذا الخصوص ظهرت توجهات الحركة نحو الخروج من دائرة الضغوطات من خلال محاولتها مواءمة سياساتها تجاه الصراع مع إسرائيل بما يمكّنها من تخفيف حدة الضغوطات عليها. وقد تمثل ذلك بحديثها عن دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وكذلك بالحديث عن تركيز المقاومة ضمن حدود عام 1967، ومن ثم حديثها عن هدنة طويلة الأمد. إلا أن ذلك لم يقتصر على الضغوط الخارجية، فقد توافقت أيضا مع ضغوط داخلية دفعت الحركة نحو إعادة ترتيب عملها الداخلي وفق ما يحقق لها الحفاظ على تواجدها في الساحة الفلسطينية، دون أن تواجه المزيد من الخسائر. ومن هذا القبيل تزايد الحديث عن ملفات الفساد في أجهزة السلطة الفلسطينية، ومطالبتها بلعب دور فعلي في عملية الإصلاح. إلى هذا الجانب يضاف ما صار يتردد من نقاش حول أبعاد وتأثير المقاومة المسلحة ولاسيما في أراضي عام 1948، ومدى تأثيرها على القضية الفلسطينية، والمطالب الداخلية بضرورة ترشيدها وتوحيدها، في ظل تزايد استهدف إسرائيل للمناطق الفلسطينية عقب كل عملية.

بشكل عام تعاملت الولايات المتحدة مع تصاعد قوة إسرائيل، وخصوصا بعد عام 1967، على نحو يجعلها رصيدا استراتيجيا لها في المنطقة، وعلى إثر ذلك انسجمت المواقف الأمريكية من القضية الفلسطينية مع مقتضيات بقاء إسرائيل متفوقة عسكريا واقتصاديا وعلميا على باقي دول المنطقة، وتوظيفها [القضية الفلسطينية] على نحو يخدم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. ومن هنا كان التوجه الأمريكي نحو حل الصراع بناء على رغبتها في تحقيق تسوية من شأنها أن تتيح لإسرائيل أن تحظى باستقرار على الصعيد الأمني، ويجنبها تهديد الدول العربية، ويمنحها الفرصة للاندماج في الشرق الأوسط من خلال التعاون الاقتصادي معها، وهي الفترة التي ميزت انتقال إسرائيل من مرحلة بناء الدولة إلى مرحلة لعب أدوار أكثر عمقا وتأثيرا في الشرق الأوسط، والتمهيد أكثر لعملية الاندماج في الشرق الأوسط، والتي حتمت عليها التخلص من عقدة كونها دولة محتلة، وإخراجها من تحمل مسؤولية الحياة اليومية للفلسطينيين، بإيجاد بديل فلسطيني يتحمل هذه المسؤولية، وإسناد المهمة الأمنية في الضفة وغزة له. وهنا كان ضروريا أن تتعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كونه يُخلصها من تعقيدات استمراره، وما يمكن أن يلحق استمراره من ضرر على مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة.

إن الولايات المتحدة وعلى الرغم من إدراكها لأهمية حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالنسبة لاستقرار مصالحها في الشرق الأوسط وتمددها، إلا أنها لم تستطع أن تلعب دورا حاسما في فرض حلول على إسرائيل والضغط عليها للقبول بها، وبقيت مسألة طرح مبـــادرات لـــذلك مرتبطة بمدى قبول إسرائيل لها. وهذا الارتباط، وطبيعة إدراكها لأهمية أن تبقى إسرائيل بموقع قوي، ساهم بإبقاء الضغط على الفلسطينيين في سبيل قبول التصورات الإسرائيلية للحل، وجعل الإطار العام للعملية السلمية مرتبطاً بضمان أن لا تقود إلى الإضرار بإسرائيل سواء كان ذلـــك فيما يخص طبيعتها اليهودية، وكونهما دولة قومية لليهود، أو حتى بما يتعلق بأمنهـــا وقـــدراتها العسكرية، وتفوقها الاقتصادي. ولذلك لم يرتق هذا الدور إلى محاولة حقيقة تســـعى إلـــى حـــل المشكلة الفلسطينية، بل تعاملت معها كوسيلة لإظهار التوازن في علاقتها بين العرب وإسرائيل، وإبداء نوع من التعاطي مع القضايا العربية كمخرج لأزماتها مع الدول العربية. وتبنيها لاتفـــاق أوسلو جاء في إطار التخلص من الضغوط العربية حول ازدواجية المعايير فـــي التعامـــل مـــع الصراع العربي–الإسرائيلي لحساب إسرائيل. وجاء مناسبا لتجزئ العملية السلمية إلى مراحـــل طويلة الأمد، تجعلها تستفيد منها للحفاظ على تحالفاتها من جهة، وتمرير مشاريعها ومخططاتهـــا في الشرق الأوسط من جهة أخرى.

تاريخيا تأثر موضع القضية الفلسطينية بارتباطاتها مع القوى الدولية، ومواقعهـــا علـــى الساحة الدولية، والتجاذبات التي بينها، ومن بينها الدول العربية، ما جعل مواقف هذه الدول تجاه القضية الفلسطينية مرتبطة بطبيعة حساباتها السياسية والاستراتيجية، وانعكاساتها على مصالحها، أكثر من كونها تصب في مصلحة القضية الفلسطينية، ومنها رغبة الاتحاد السوفيتي الإبقاء على التوازن في علاقته مع الولايات المتحدة، وعدم رغبته والدول العربيـــة فـــي دخـــول مواجهـــة عسكرية معها، وقد أثر ذلك بشكل كبير على الخيارات الفلسطينية، وبالأخص الاستمرار بالخيار العسكري.

يستنتج الباحث أن هناك تراجعا كبيرا في النظرة الفلسطينية إلى شكل الدولة بالمقارنـــة مع المنطلقات التي أسست لمواثيق منظمة التحرير وحركة حماس، ويضع هذا التصـــور جانبـــا

الأفكار التي انطلقت على أساسها، كالحديث عن دولة من البحر إلى النهر على كامل التراب الفلسطيني، إلى القبول بدولة على حدود 4 حزيران 1967. كما أن التحول أصاب أيضا الاستراتيجيات الفلسطينية لتحقيق مشروع الدولة، وقد بدا واضحا الانتقال الفلسطيني من فكرة الكفاح المسلح والنهج العسكري كأسلوب للتحرير الكامل، إلى الشروع في التسوية السياسية من جانب منظمة التحرير، والقبول بها كخيار من جانب حركة حماس في وقت كانت تتشدد في رفضها له، واستعداد حماس لعرض هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل. وقد احتكم التراجع في التوجهات السياسي الفلسطينية إلى الظروف الموضوعية التي جاءت نتيجة لأحداث وتحولات على الصعيد الدولي، ساهمت بها الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنها انهيار الاتحاد السوفيتي، وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، إضافة إلى التطورات التي صاحبت أحداث 11 أيلول والحرب العالمية على الإرهاب. إلا أن هذه التحولات قوبلت بظروف ذاتية فلسطينية جسدتها رغبة التنظيمات الفلسطينية في البقاء في دائرة التأثير في الصراع العربي الإسرائيلي، وتسيّد القرار الفلسطيني، ولذلك فإن سعي القوى الفلسطينية لمواءمة سياساتها نظير إحراز اعتراف دولي بشرعيتها، وتغليب العوامل الذاتية، ساهم بشكل واضح في تراجعها عن المرتكزات الأساسية لميثاقها، والتحول في توجهاتها واستراتيجياتها للتعاطي مع الصراع، ومن أهم ما يمكن أن يشار إليه في هذا الجانب أن غياب استراتيجية عمل فلسطينية موحدة لمواجهة الظروف والتطورات الدولية، كانت وراء التراجع الذي شهدته التوجهات السياسية الفلسطينية.

# الفصل الثالث

# الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين

# الدور والوسائل

يطمح هذا الجزء في قسمه الأول إلى الخوض في التحولات التي طرأت على الأوضاع الدولية بعد أحداث 11 أيلول 2001، وانعكاساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، محاولا أن يلقي الضوء على المدى الذي تأثر به مفهومها لأمنها القومي، وكيف ساهم ذلك في تبلور استراتيجية نشر الديمقراطية، و«إصلاح» الشرق الأوسط. وفي قسمه الثاني يخوض في تأثيرات هذه العوامل على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما رافقها من توجه الولايات المتحدة نحو إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين، مستعرضا الوسائل والاستراتيجيات التي استخدمتها لتحقيق ذلك في خضم تصوراتها لمخرجات عملية «الإصلاح»، وكيف يخدم ذلك سياستها في المنطقة.

### 1.3 التحول في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

لا يمكننا فهم التوجهات الأمريكية «للإصلاح» والتحول الديمقراطي في فلسطين دون وضعه في سياق تصور الولايات المتحدة العام من نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، ودراسة الأبعاد والأهداف قريبة وبعيدة المدى التي ترغب الإدارة الأمريكية الوصول إليها من خلال الدعوة إلى نشر الديمقراطية.

بشكل عام استحوذت منطقة الشرق الأوسط على اهتمام بالغ في السياسة الخارجية الأمريكية منذ أن بدأ الاهتمام يتصاعد بالسيطرة على مراكز القوى الاقتصادية فيه؛ إلا أن هذه المنطقة أخذت حيزا بصورة تفوق أهميته عن أي فترة مضت بُعيد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، إذ انطوى على هذا الوضع تحولات نوعية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، بحيث أصبحت القضايا الداخلية في هذه الدول محط استهداف وتدخل الإدارة الأمريكية.[1] في ظل ذلك طرأت تغيرات جوهرية على الخطاب السياسي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، اتسمت طبيعة ملامحه بالتركيز على تشجيع الديمقراطية، وإحداث تغييرات تدريجية في

[1] التقرير الاستراتيجي العربي: *الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة جورج بوش*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. 2004-2005 http://www.p-s-news.com/diverses21-140105.htm

الثقافات السائدة في المجتمعات العربية والإسلامية، و«إصلاح» أنظمتها السياسية والاقتصادية والتعليمية كإحدى الركائز الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

لقد ولّدت أحداث 11 أيلول أكبر وأشمل عملية مراجعة في السياسة الخارجية الأمريكية على الصعيدين السياسي والفكري بشأن ركائزها التقليدية فيما يتعلق بالتعامل مع الشرق الأوسط. ويمكن تفسير دوافع هذه المراجعة من خلال قراءة الجدليات التي خلفتها هذه الأحداث، فقد أفرزت هذه الجدليات سؤالا محوريا حول أسباب الكراهية والشعور بالحقد التي تكنها شعوب هذه المنطقة تجاه الولايات المتحدة، والتي شكلت مبررا لمنفذي هجمات 11 أيلول.[2] جل الإجابات تعزو ذلك إلى أسباب كامنة في المجتمعات العربية والإسلامية نفسها، وإلى طبيعة إدراكها للعالم الخارجي، بالتزامن مع العوامل السياسية والثقافية والدينية السائدة في تلك المنطقة، والتي ساهمت إلى حد كبير في إنتاج ما يسمى بالإرهاب. أما السبب الآخر فيعود إلى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتحيزها المستمر لإسرائيل على حساب القضايا العربية، إلى جانب دعمها للديكتاتوريات الحاكمة فيه.[3] ولعله من الواضح أن هذه الإجابات لم تُعط العوز الاقتصادي الأهمية الأساسية في المسؤولية عن الإرهاب، فقد جاء تحليل الخلفيات التي جاء منها من قاموا بالهجمات مظهراً أنهم ليسوا ممن يعانون من الفقر والجهل، فلو كان العوز الاقتصادي هو الأساس، فإن معظمهم كان من المفترض أن يأتي من المناطق الأكثر فقراً كإفريقيا وجنوب الصحراء. بل على العكس فإن كثيراً منهم جاءوا من مستويات اجتماعية ميسورة الحال، لاسيما من ينتمي منهم إلى دول الخليج.[4]

يتفق الباحث مع القاعدة التي يراها الدكتور السيد يسين –مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية– الأساس الذي بُني عليه التصور الأمريكي لنشر الديمقراطية،

---

[1] سلامة، معتز: *الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. كراسات استراتيجية/** العدد 153. 2005 http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK48.HTM

[2] المرجع السابق

[3] حرب، أسامة الغزالي: *هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001*؟. **مجلة السياسة الدولية/** العدد: 147. 2002. ص 14

[4] التقرير الاستراتيجي العربي: *الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة جورج بوش*. مرجع سابق

والذي حاول أن يضع حدا للجدل الدائر حول مسببات الإرهاب، فالقاعدة تستند إلى أن الإرهاب هو نتاج للفكر «المتطرف» السائد في البلاد العربية والإسلامية، والذي لم يكن لينمو ويسود لولا المناخ الثقافي فيها. كما أن انسداد آفاق التعبير والمشاركة السياسية أمام هذه الشعوب، حذا إلى نشوء ظاهرة الاغتراب الاجتماعي، وفقدانهم للسيطرة على مصائرهم وعدم التحكم في مستقبلهم، ما أدى في النهاية إلى انضمام هؤلاء الشباب إلى الجماعات «الإرهابية».[1] والملفت برأي الباحث أن الولايات المتحدة في استعراضها ومناقشتها للأسباب الكامنة خلف الإرهاب والعداء ضدها، حريصة على تجنب الإشارة إلى انحيازها لإسرائيل، واستمرار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والممارسات الإسرائيلية، كباعث لهذه الجماعات والمجتمعات للنظر إليها بمنظار العداء. ومن الواضح أن تجنب الحديث عن ذلك يأتي لما يتطلبه من إحداث تغييرات عميقة -إن لم تكن جذرية- في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، قد تحتاج إثرها لإعادة تعريف علاقاتها مع إسرائيل، ومواقفها من ممارساتها، واستراتيجياتها، وطموحاتها المستقبلية.

### 1.1.3 محاربة الإرهاب، وعولمة الأمن القومي الأمريكي

على إثر تداعيات 11 أيلول ظهر تحول في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وخصوصا فيما يتعلق بحماية أمنها القومي. ويبرز هذا التحول -والذي عبرت عنه «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي» التي أعلنها الرئيس بوش في أيلول 2002- في فلسفة الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات التي تستهدفها، والذي تجسد في انتقال التفكير من مفهوم الردع والاحتواء في مواجهة التهديدات إلى مفهوم العمل الوقائي، وتبني مبدأ الضربات الاستباقية كوسيلة أساسية للدفاع عن النفس. وهو ما يقود إلى عدم الانتظار حتى وقوع الخطر، بل المبادرة إلى القيام باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دولة أو جماعات لمنعها من استهداف مصالحها في العالم، أو امتلاكها أسلحة دمار شامل، والتصدي لها بطرق عسكرية، أو بطرق أخرى كالاعتقال

[1] يسين، السيد: *الإصلاح السياسي على الطريقة الأميركية*. من الرابط التالي: http://hem.bredband.net/b155908/m374.htm

والمصادرة والإجراءات الدبلوماسية والمالية.[1] وانطلقت رؤية الولايات المتحدة إلى التحول في المفهوم التقليدي لأمنها القومي، من تغيّر طبيعة العدو وتهديداته، والذي يزيد من ذلك اتساع دائرة التهديدات، التي يؤشر إليها امتلاك عدد من الدول للأسلحة النووية، واقتراب دول وجماعات أخرى من الحصول على أسلحة دمار شامل، وتهديد جماعات «أصولية» بتنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية.[2]

هنا جاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لتتحدث عن مرتكزات أساسية للتصدي لتهديدات الجماعات الإرهابية، وتتضح أهميتها باعتمادها أساساً على تعاون أمريكي مع دول العالم؛ بما يعكس المزج بين القيم الأمريكية من جهة، والمصالح القومية الأمريكية وأهدافها من جهة أخرى.[3] فنتيجة لهذا البنية من التغيرات، أخذت الإدارة الأمريكية تسوّق لمفهوم جديد لأمنها القومي ضمن توجه يظهر اتساعه، ويعطيه بعدا عالميا، ساده الدمج بين تحقيق أمنها القومي ومكافحة الإرهاب الدولي من جهة، وربطه مع الأمن العالمي من جهة أخرى. بمعنى أن الأمن العالمي يشكل جزءاً من الأمن الأمريكي، وأن تحقيقه يعني تحقق الأمن القومي الأمريكي بالضرورة. وهذا يظهر أن الأمن القومي الأمريكي لم يعد يقتصر على الحدود الجغرافية للولايات المتحدة، بل أصبح «أمناً هلامياً» يرتبط بالجغرافيا المكانية لمصالحها في العالم.[4]

وتضع هذه الاستراتيجية أربع مرتكزات أساسية تسعى إلى تحقيقها من خلال التعاون الدولي، فهي أولا ترتكز على تقوية التحالفات الدولية لمحاربة الإرهاب، ومنع الهجمات التي من الممكن أن تقوم بها ضد الولايات المتحدة أو حلفائها؛ وثانيا العمل على حل الصراعات الإقليمية المنتشرة في العالم ومنع الجماعات «الإرهابية» من فرصة امتلاك أسلحة دمار شامل؛ والجانب الثالث اقتصادي يهدف إلى تنمية الاقتصاديات العالمية من خلال تشجيع التجارة الحرة والأسواق

---

[1] National Security Strategy. 2002. Page: 5. available online at: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

[2] قاسم، عبد الستار: **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب**. مركز البراق للبحوث والثقافة. رام الله- فلسطين. أيار 2004. ص 18-19

[3] National Security Strategy. 2002. op. cit

[4] Baloch, Qadar Bakhsh: **Democratization of the Arab World: Revival Or Reformation?** Qurtuba University. Page: 10. available online at: http://www.qurtuba.edu.pk/thedialogue/The%20Dialogue/2_1/1_Q_Balouch.pdf

التجارية؛ والجانب الرابع جاء في المجال الاجتماعي، ويتعلق بتنمية المجتمعات وإرساء أسس الديمقراطية داخلها.[1]

وهنا جاءت عملية تدويل «الحرب على الإرهاب»، والمزج بين الحرب الوقائية والإرهاب، وجعل إنقاذ المجتمع الدولي مهمة تقودها الولايات المتحدة، لتدخل في صلب الدبلوماسية الأمريكية. وفقاً لذلك فرضت الولايات المتحدة على العالم اتجاهين جديدين؛ فمن ناحية تعطي نفسها حق الدفاع الشرعي الوقائي والذي بمقتضاه تتصرف بشكل فردي ووقائي للحيلولة دون حدوث هجمات تستهدفها، أما الناحية الأخرى فهي التدخل المشترك الذي تبديه الولايات المتحدة للتعاون مع المجتمع الدولي في سبيل منظومة الأمن العالمي. حيث أصبحت هذه الصيغة –والتي حددها الرئيس بوش في خطابه عقب أحداث 11 أيلول حين وضع خيار التعاون مع الولايات المتحدة أو الاصطفاف مع الإرهاب– تتحكم بمستوى العلاقات مع الدول الأخرى، ودرجة التعاون الاقتصادي، ومحددة لمصير المساعدات، وفرضت على الدول الأخرى السير في مسار السياسة الخارجية الأمريكية.[2] ويرى الباحث أن هذا التقسيم واستخدام مصطلحات الخير والشر أو دول محور الشر، عمل كورقة ضغط لإقناع دول العالم بسياستها، وهو ما يتضح من عبارة الرئيس بوش إما تكونوا معنا أو مع الإرهابيين. وهذه العبارة تبرز تماماً وبوضوح رغبة الولايات المتحدة في الإمساك بزمام الأمور والقيام بدور قيادي في سياستها الخارجية.

طرح محللون أمريكيون العديد من الرؤى في هذا الصدد، ولعل أبرز ما ورد في هذا المجال ما جاء على لسان المفكر السياسي الأمريكي هنري كيسنجر، الذي طرح وجهة نظر تقوم على أن هجمات 11 أيلول أدت إلى إعادة صياغة النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين بصورة أدت إلى تعزيز مكانة الولايات المتحدة العالمية، ودفعت بالقوى المنافسة – مثل أوروبا واليابان والصين وروسيا والهند–، إلى التعاون بصورة وثيقة معها، ما أدى إلى بناء

[1] National Security Strategy. 2002. op. cit

[2] خطاب للرئيس الأمريكي جورج بوش حول أحداث 11 أيلول ومحاربة الإرهاب. 20 أيلول 2001. **موقع BBC**

علاقات شراكة جديدة بينها قائمة على محاربة الإرهاب. وفي حديث كيسنجر إشارة إلى الدور الذي لعبته الإدارة الأمريكية في جعل الحرب على الإرهاب جزءاً من الاهتمام الدولي، بإظهار الخطر الاستراتيجي الذي يهدد الولايات المتحدة على أنه يهدد العالم، وتصوير الإرهاب على أنه القطب المناوئ للقطب الأمريكي- الغربي.[1] ولذلك توارد طرح مسميات جديدة للأمن؛ كالأمن العالمي، والأمن المتبادل، والشراكة الأمنية التي ارتكزت عليها التحالفات الدولية.[2]

وهنا يرى الباحث أن أهمية النتائج المترتبة على عولمة الأمن القومي الأمريكي وارتباط الأمن العالمي به، تكمن في انعكاساتها على الشرق الأوسط والمنطقة العربية، كونهما تشكلان بيئته الأولى والأساسية، بالأخص الإجراءات الوقائية التي تتبع ذلك. فهذه الصيغة تعطي الولايات المتحدة الحق -بنظرها- في القيام بدور الرقيب الدولي بحجة المساعدة في إرساء قواعد الديمقراطية والحرية، وتحقيق الأمن العالمي، وما يدعوها ذلك إلى فرض صيغة تحتفظ من خلالها بحق التدخل في الشؤون الداخلية العربية، بحيث تقود إلى إعادة تشكيلها، وامتلاك المبررات للتدخل في سياسات وثقافات هذه المجتمعات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، وفرض ضغوطات عليها لإحداث تغيرات في جوهر السياسات العربية كافة، والتي يمكن أن تؤدي إلى تشكيل تهديد لها، ويمكن أن تؤثر على أمنها ومصالحها في هذه الدول بما يتوافق مع رغبتها في حماية مصالحها في الشرق الأوسط وإحكام السيطرة بشكل أوسع عليه. كما ويعطيها الحق أيضا للتدخل العسكري ووضع قواعد عسكرية، وتعزيز أخرى في الدول التي يمكن أن تشكل تهديدا لها.

ويستخلص الباحث فكرتين أساسيتين رافقتا عولمة الأمن القومي الأمريكي وهما، أولا: أن الولايات المتحدة اعتبرت نفسها مكلفة بإنقاذ المجتمع الدولي، ومدافعة عن السلم الدولي واستقراره، ومسؤولة عن نشر الحرية والديمقراطية والتأكد من تطبيق الدول لها. الأمر الذي يتيح لها الإمساك بزمام الأمور والقيام بدور قيادي على صعيد السياسة الخارجية. ولعل هذا ما

[1] محمود، أحمد إبراهيم: *الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية*. **مجلة السياسة الدولية**/العدد: 147. 2002. ص 51

[2] نعيرات، رائد: *القضية الفلسطينية والوضع الدولي*. مرجع سابق. ص 141

يسهل من تدخلها في الشؤون والسياسات الداخلية للدول، ويعطيها حجة للتدخل في صياغتها، والقيام بدور المراقب على السياسات التي تتبعها لمحاربة الإرهاب وإرساء قواعد الحرية والديمقراطية. كما أن ذلك يعطيها حق التدخل الفردي وتوجيه ضربات استباقية في أي زمان ومكان دون الحاجة إلى العودة إلى الهيئات الدولية كالأمم المتحدة أو مجلس الأمن لتبرير أي عمل عسكري ضد بلد أو جماعة ما.

أما الأمر الثاني: أنها دفعت دول العالم نحو تبني صيغة محددة لسياساتها الخارجية تستند إلى عناصر السياسة الخارجية الأمريكية، من حيث وضعها أمام الاختيار بين التعاون مع الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، أو دعم الإرهاب. وبهذا تكون الولايات المتحدة قد جعلت الحرب على الإرهاب جزءاً من اهتمام السياسات الخارجية للدول، بتصويره خطراً استراتيجياً يهدد العالم.

### 2.1.3 «إصلاح» الشرق الأوسط واحتواء تيارات الإسلام السياسي

التشخيص الأمريكي للأسباب التي أدت إلى استهداف أمنها القومي، خلص إلى قناعة مفادها أن إيجاد مساحة من الحرية السياسية في الدول العربية والإسلامية سوف يقوض انتشار الحركات الإسلامية «الراديكالية» ويواجه «التحدي الآيديولوجي» المتمثل بالتطرف الإسلامي، ويحد من قوة تأثيرها على الشعوب.[1] فغياب الديمقراطية ومساحات التعبير والمشاركة السياسية، إضافة إلى علاقة الولايات المتحدة مع بعض النظم الدكتاتورية في هذه المنطقة، يسهم بشكل أساسي في تعزيز مشاعر الكراهية والعداء للولايات المتحدة الأمريكية، ويجعلها محل استهداف من العناصر «الإرهابية».[2]

---

[1] Sharp, Jeremy M.: **U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma**. Congressional Research Service (CRS). The Library of Congress. June 15, 2006 Page:1

[2] إبراهيم، حسنين توفيق: *الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. كراسات استراتيجية/ العدد 130. 2003 http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K9.HTM

يناقش كارل جيرشمان –عضو الهيئة الاستشارية الأمريكية لنشر الديمقراطيـــة– هـــذا التشخيص من خلال تحليله لطبيعة المجتمعات العربية، فهو يرى أن هذه المجتمعـــات محكومـــة من قبل كتلتين رئيستين: الأولى تتمثل بالحكومات التي تحمل طابع الديكتاتورية القمعية، وتحاول قمع أي معارضة قد تهدد استقرارها أو تحجم نفوذها. والكتلة الثانية ممثلة بالجماعات الإسلامية التي تحاول من خلال تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة الترويج لأفكارهـــا وأطروحاتها. وبالتالي فإن العلاقة القائمة بينهما أخذت شكلا تنافريـــا، بمعنـــى أن الإجـــراءات والممارسات والقوانين التي تتخذها الحكومات من وجهة نظرها مبررة بـــالخوف مـــن صـــعود الإسلاميين إلى الحكم وتهديد استقرارها. وبالنسبة للجماعات الإسلامية فهي ترى أن مســـاحات التعبير عن رأيها في ظل الأنظمة القائمة ضيقة، وأن اللجوء إلى المسجد كوسيلة بديلة للتـــرويج لأفكارها في ظل غياب الديمقراطية يعتبر وسيلة ناجعة.[1]

وهنا يرى الباحث أن الإدارة الأمريكية نظرت إلى حالة العزلة التي تفرضها التيـــارات السياسية على نفسها، وعيشها في دائرة المسجد دون المشاركة في الحيـــاة السياســـية، ودون أن يكون لها الأمل بالوصول إلى الحكم أو المشاركة في صنع القرار، هو ما يجعل هذه التيـــارات تذهب إلى العقلية «المتطرفة» تجاه التعبير عن مواقفها ورغبتها في تغيير الواقع، وتزايد عدائها للولايات المتحدة، ولاسيما أنها تدعم كثيراً من الأنظمة الدكتاتورية التي تمارس أنشـــطة قمعيـــة ضدها. لذا فإن التغلب على هذه العقلية يتطلب أن تظهر الولايات المتحدة نوايا جديدة تعطي هذه الأحزاب فسحة من الأمل –ولو محدودة– بالوصول إلى الســـلطة، وأن تشـــعر أن بإمكانهـــا أن تشارك في صنع القرار، والانفتاح على العالم والتغير تدريجيا إلى شكل مقبول عالميا.

جاء هذا التشخيص منسجما أيضا مع تقرير التنمية البشرية في العالم العربي الذي صدر عام 2002، والذي اعتمدت الولايات المتحدة عليه لتدعيم حجتها «لإصلاح» الشرق الأوســـط – بالأخص المنطقة العربية منه–، فقد أظهر التقرير حينها حاجة المجتمعات العربية إلى «إصلاح»

[1] Gershman, Carl and Martin Kramer: *Democracy Promotion in the Middle East: Time for a Plan B*? **The Washington Institute for near east Policy**. Policy watch. http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2547

أنظمتها السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، والى إرساء الحريات السياسية والثقافية والاقتصادية، وإعطاء أدوار أكبر للفئات المهمشة في المجتمع من المشاركة في الحياة السياسية، وضمان حرية الرأي والتعبير لها، مبرزا دور غياب هذه «الإصلاحات» في تراجع وتخلف هذه المجتمعات، ومدى تأثير ذلك على نموها وتطورها.[1]

### 1.2.1.3 الديمقراطية كسلاح استراتيجي لمحاربة الإرهاب

في الواقع إن التعامل مع قضية محاربة الإرهاب قد أثارت جدلا واسعا في أروقة الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالكيفية التي يجب أن يتم عليها ذلك. فقد دار النقاش حول الاستراتيجية الأنجح والأكثر فعالية التي يمكن من خلالها محاربة الإرهاب وحماية المصالح الأمريكية وتحقيقها، وسرعان ما برز اتجاهان متعارضان حول تحديد الآلية التي يجب أن تنتهجها الإدارة:

الاتجاه الأول يؤمن بفلسفة القوة العسكرية والاقتصادية لتحقيق المصالح، والتغيير القسري والفوري هو عنوان هذه الفلسفة، والوسيلة الأكثر فاعلية لذلك. يعتمد من يؤمنون بهذا النهج على حشد تحالفات دولية لغزو الأنظمة التي تشكل محورا للشر عسكريا؛ مثل النظم العراقية، والأفغانية، والإيرانية، والسورية. ويرون أن تحقيق غايات السياسة الأمريكية يقتضي إحداث تغييرات في جوهر النظم والبنى السياسية السائدة في الشرق الأوسط بما يتوافق مع تحقيق الأمن والاستقرار للمصالح الأمريكية فيه، والذين لا يمانعون اللجوء إلى القوة لتغيير الأنظمة التي يشكل وجودها تهديدا لمصالح أمريكا وإسرائيل في المنطقة، وهذا يتوافق مع أهدافها من الحرب على العراق وأفغانستان.[2] وأبرز ما يساهم في الترويج لهذا الاتجاه تيار المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، ومن أصحاب هذا الرأي ديفيد فروم وريتشارد بيرل.[3]

---

[1] تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002. الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) نيسان 2003

[2] الشقاقي، خليل: **المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير: مراجعة فلسطينية أولية**. صدر عن المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات المسحية. دائرة السياسة والحكم. 2004. رام الله. ص 10

[3] المدهون، لؤي: *نشر «الديمقراطية الأمريكية» في العالم العربي بين الترويج الدعائي والمصداقية*. **موقع دويتشه فيله**. http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1551312,00.html

الاتجاه الثاني يؤمن بفلسفة التغيير الشامل والتدريجي للمجتمعات لتحقيق هذه المصـــالح، ولعل الفلسفة التي يتبناها مناصرو هذا الاتجاه –ومنهم التيار الليبرالي المتمثل في أجنحة الحزب الديمقراطي– تقوم على إحداث تغييرات سياسية واقتصادية وثقافية تؤدي إلى التغلب على جوهر الثقافات السائدة في مجتمعات الشرق الأوسط.[1] وتسمى هذه الاستراتيجية بـــ «القـــوة الناعمـــة» (Soft Power)، وتنطلق أفكارها من مبدأ (Changing mind, winning peace) أي «غسل الأدمغة من أجل السلام» وبالاعتماد على الترويج لرؤى بديلة للمجتمعات في الشرق الأوسط من خلال إحداث «إصلاحات» في ثقافاتها؛ «كالإصلاح» التعليمي والديني والسياسي بما ينطبق مع التوجهات العامة للولايات المتحدة. والقوة الناعمة طرحها جوزيف ناي –نائب وزيـــر الـــدفاع الأمريكي الأسبق– في مجلة Foreign Affairs، ويقصد بها أيضا الاعتماد على جاذبية الأفكار والإقناع بدلا من القوة العسكرية؛ كالدعوة لتبنـــي القـــيم الأمريكيـــة ونشـــرها مثـــل الحريـــة والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعليم، والعلاقات الاقتصادية، والرفاه الاقتصـــادي. ويطـــرح ناي أيضا دبلوماسية الرأي العام Public Diplomacy وتبني تبادلات ثقافية وتعليمية، وتشجيع إيفاد بعثات تعليمية من الدول العربية إلى الولايات المتحدة بهدف تأسيس مجتمع مـــدني أكثـــر انفتاحا.[2] وتعتمد الإدارة الأمريكية على الدبلوماسية الشعبية في سبيل تحسين صـــورة الولايـــات المتحدة في العالم العربي والإسلامي، من خلال برامج التوعية الإعلاميـــة داخـــل المجتمعـــات العربية والإسلامية للتعريف بقيم الديمقراطية ومعاييرها، وما ترمي إليه السياسة الأمريكية فـــي المنطقة، ما قد يكسب تلك السياسات نوعاً من التفهم والقبول لدى بعض الفئات في المجتمعـــات العربية والإسلامية.

صحيح أن التنافر في الأساليب قد ميز كلا الاتجاهين، إلا أن كليهمـــا يتفقـــان علـــى أن إرساء نظام ديمقراطي في هذه المنطقة، كفيل بتشكيل مثال يحتذى به، ويسرّع من نشر الـــوعي الديمقراطي في الدول المحيطة، من خلال تصور يعرف بـــ «أحجار الدومينو».[3]

---

[1] البرصان، أحمد سليم: *مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية*. **مجلة السياســـة الدوليـــة**/ العـــدد 158. 2004. ص 44

[2] المرجع السابق. 42–45

[3] المدهون، لؤي: *نشر «الديمقراطية الأمريكية» في العالم العربي بين الترويج الدعائي والمصداقية*. مرجع سابق

وهنا يرى الباحث أن الإدارة الأمريكية لم تحسم الجدل باختيار نهج معين في التعامل مع الحرب على الإرهاب، فنهجها لم يقتصر على اتباع العمل العسكري وتغيير النظم السياسية عسكريا كنهج وحيد، وفي الوقت ذاته لم تطغ الأساليب السلمية كنشر الديمقراطية عليه، بل اتسمت سياستها بالتنوع حسب ما تقتضيه الظروف، فمثلا تعاملت مع نشر الديمقراطية في مصر والأردن والسعودية وبقية دول الخليج بنسق مختلف عما تعاملت به مع العراق وأفغانستان. ويعود هذا التفاوت في التعامل إلى المدى الذي يحققه ذلك من خدمة للمصالح الأمريكية، فالضغط الدبلوماسي على السعودية والأردن ومصر كان أجدى من الدفع نحو عدم استقرار هذه الأنظمة وتغييرها، كونها تتجاوب مع سياسات الولايات المتحدة بشكل عام، ولأن عدم استقرارها سوف ينعكس سلبا على المصالح الأمريكية، ولاسيما مصر والأردن لاعتبار تهديد ذلك لأمن إسرائيل والذي من الممكن أن يؤدي إلى تشكيل خطر عليها. أما التعامل مع العراق وأفغانستان فجاء في سياق التخلص من النظم الموجودة عسكريا كون سياساتها تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية، وبالأخص النظام العراقي الذي بقي عقبة أمام توسع النفوذ الاقتصادي الأمريكي فيه، وكون ذلك سوف يضعف حلقات القوة في الشرق الأوسط، إلى جانب أنها أرادت أن يشكل ذلك مدخلا لها لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، فرأت أن إرساء نموذج ديمقراطي فيه كفيل بأن يساهم في دعم توجهاتها ومشاريعها، وإظهارها بصورة أكثر قبولا.

على الرغم من أن الإدارة الأمريكية جمعت بين كلا المنهجين في التعامل مع الحرب على الإرهاب، إلا أن الاتجاه الأبرز تمثل في الدعوة إلى نشر الديمقراطية وإحداث «إصلاحات» في المجتمعات العربية والإسلامية. ولعل ذلك برأي الباحث جاء نتيجة إدراك الإدارة الأمريكية صعوبة المهمة في الاعتماد على تبني النهج العسكري في مواجهة الجماعات الإرهابية لما له من تداعيات مختلفة على المصالح الأمريكية، والذي من الممكن أن يؤدي بالمنطقة إلى نقطة يصعب العودة منها، والقصد في ذلك تنامي التيارات الراديكالية والتوجهات المتطرفة على حساب التغلب عليها.

من هنا أخذ نشر الديمقراطية يشكل سلاحا استراتيجيا لمحاربة الإرهاب، كواحدة من وسائل العمل الوقائي التي جاءت بها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2002.[1] فالعلاج الذي رأت فيه الإدارة الأمريكية مناسبا للقضاء على مسببات الإرهاب، ويساهم في التخلص من تطرف الحركات الإسلامية، يكمن في انتهاج استراتيجية تغييرية واسعة تشمل الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط كافة. ليصبح «إصلاحه» وإعادة تشكيله مسألة حيوية من أجل ضمان الأمن والاستقرار بعيد المدى في العالم.[2] لذلك أطلقت الإدارة الأمريكية أولى مبادراتها بعد أحداث 11 أيلول وحملت اسم مشروع «الشرق الأوسط الكبير» تحت عنوان «إصلاح» الشرق الأوسط، وتبع ذلك ظهور مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط، التي أعلنها الرئيس جورج بوش في 2003، والتي عُدت الإطار الأول والرئيس للعمل الدبلوماسي في مجال تشجيع التحول الديمقراطي بالنسبة للإدارة الأمريكية. ثم مبادرة الشرق الأوسط الموسع التي بلورتها الإدارة الأمريكية في 2004.[3]

إن استخدام مصطلح «الإصلاح» في الاستراتيجية الأمريكية، وكعنوان لمشاريعها، يأخذ جانبا كبيرا من الأهمية، ويرد ذلك لأمرين: الأول: أن المصطلح يتسم بالإيجابية، والمقبولية لدى المتلقي لما يحمله من معاني توحي بالانتقال من الفساد والاضطهاد إلى الشفافية وحرية الرأي. ما يسهّل من تسويق السياسة الأمريكية لدى الرأي العام، وتبرير قراراتها، وبالتالي يَظهر معارضو التوجه نحو «الإصلاح» أو التجاوب مع السياسة الأمريكية، على أنهم جزء من الطبقة المستفيدة من الفساد وعدم وجود «الإصلاح».[4] أما الأمر الثاني فيكمن فيما يحمله هذا المصطلح من إيجابية لدى المواطن العربي على وجه الخصوص كون الأحوال في الدول العربية وصلت إلى درجة من الاضطهاد والفساد والتضييق، ليأتي هذا المصطلح كمخرج لهذه الفئات من

---

[1] National Security Strategy. 2002. op. cit

[2] محمد، علاء جمعة: *محاربة الإرهاب عن طريق تشجيع الديمقراطية*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية**. كراسات استراتيجية. تشرين أول، 2003 http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RE1D9.HTM

[3] العناني، خليل: *الشرق الأوسط الكبير*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 156. 2004. ص 98

[4] الجرباوي، علي: *حول الأجندة الخارجية «للإصلاح»: الحالة الفلسطينية*، **مجلة المستقبل العربي**. تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 335. 2007. ص 70

(ظلمة) الأنظمة الحاكمة. ولاسيما أن ارتباط «الإصلاح» بمفاهيم الديمقراطية، والشفافية، والمحاسبة، والرقابة، والعدالة، وحقوق الإنسان، تسهل من تقبل المجتمعات العربية لفكرة «الإصلاح»، وتساهم في توظيف قوى ومؤسسات داخلية للمطالبة بتنفيذ «إصلاحات»، لتساهم في تشكيل أدوات ضغط على الحكومات التي تتجنب التجاوب مع السياسة الأمريكية. وفي هذه الحالات يصبح لمصطلح «الإصلاح» تأثير كبير على الفئات المتضررة من عدم وجوده. ولعل ذلك يجسد أيضا امتداداً للسياسة الأمريكية على المستوى العالمي والذي يهدف إلى نشر العولمة الذاتية والتي تقوم على نشر الثقافة الأمريكية في المجتمعات ما يسهل من «أمركتها» وإحداث اختراق في نسيجها الاجتماعي لصالح الثقافة الأمريكية.[1]

انطلقت هذه المشاريع من حقيقتين هما: أن هناك تدهوراً كبيراً في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يدفع إلى ضرورة «إصلاحها» قبل أن تتفاقم أكثر مما هي عليه الآن. والحقيقة الثانية: أن هذه الأوضاع تشكل دافعا قويا لنمو الإرهاب والجريمة الدولية والتطرف.[2] هاتان الحقيقتان جاءتا متناسقتين مع الرؤية التي رسمها تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي الذي أصدرته الأمم المتحدة لعامي 2002–2003، وبناءاً على جوانب الضعف التي أثارها التقرير في مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومدى ممارسة الديمقراطية والحريات، ربطت الولايات المتحدة بين هذه الإشكاليات ومصالح دول مجموعة الثمانية، فرأت أن استمرار ذلك يشكل تهديدا لمصلحة هذه الدول، معتبرة غياب الحرية، والاضطهاد السياسي، والجهل والنقص المعرفي، وتهميش المرأة، وإقصاء كثير من فئات المجتمع، أسباباً موجبة لزيادة الإرهاب والتطرف والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية في المنطقة.[3]

---

[1] قاسم، عبد الستار: **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب**. مرجع سابق. ص 25–26

[2] العناني، خليل: *الشرق الأوسط الكبير*. مرجع سابق. ص 98

[3] نص مشروع الشرق الأوسط الكبير. منشور في موقع **CNN** باللغة العربية. (ترجمة غير رسمية) http://arabic.cnn.com/2004/arab.2004/3/1/grandmiddleeast.document

نتيجة لهذا التشخيص، فإن الإطار العام لهذه المشاريع يقوم على فكرة مساندة دول الشرق الأوسط في التقدم نحو الديمقراطية، وبناء اقتصاديات السوق التي تنتج أكبر فرص عمل للمنطقة من خلال تمكين القطاع الخاص على أخذ الريادة في المجال الاقتصادي، وتنفيذ «إصلاحات» في المجال الاجتماعي، وخصوصاً التعليم وحقوق المرأة.[1] لذا فإن هذه المشاريع ارتكزت على هياكل أساسية ثلاثة: الأول يهدف إلى تعزيز الممارسات الديمقراطية، وإجراء «إصلاحات» على صعيد إرساء قواعد الحكم الرشيد، وعقد انتخابات حرة، والتدريب البرلماني، واستقلال وسائل الإعلام، ومكافحة الفساد، وتنفيذ «إصلاحات» في المجال الاجتماعي، وبخاصة تعزيز المجتمع المدني، وفي مجال حقوق المرأة وتمكينها في المجتمع. أما ثانيا: فيهدف إلى بناء مجتمع يقوم على المعرفة من خلال مبادرات التعليم الأساسي، فيما يتعلق بمحو الأمية و«إصلاح» التعليم ومبادرات التعليم الرقمي والتجاري، وتزويد المنطقة بكتب منهجية مترجمة من مناهج الدول المتقدمة، وتشجيع التعليم عبر الانترنت. وثالثا: توسيع الفرص الاقتصادية في مجال التمويل من خلال إنشاء مؤسسة تمويل خاصة بالمنطقة، تعمل على النمو الاقتصادي، وإعطاء القطاع الخاص الفرصة لتبني مشاريع اقتصادية توفر فرص عمل، وتساهم في الازدهار، وتشجيع عمل المرأة وتمويل مشاريعها.[2]

يلاحظ أن هناك تركيزاً على المدخل الاقتصادي في هذه المشاريع، ويعود السبب إلى الافتراض الذي قامت عليه جل المبادرات الأمريكية «للإصلاح» ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، من حيث ادعائها أن عملية التحول الديمقراطي يجب أن يرافقها تطور ملموس في اقتصاديات الدول المستهدفة، تساعدها على النهوض اقتصاديا، وتخلق انفتاحا اقتصاديا وتجاريا في الشرق الأوسط.[3] ولعلها رأت أن ذلك لا يحدث دون إيجاد صيغة اقتصادية مختلفة في دول الشرق الأوسط، من خلال العمل على إنشاء مؤسسات تمويلية تحدث شراكة مع القطاع الخاص،

---

[1] **American's National Strategy for Combating Terrorism**. issued by the National Security Council. Page: 11. available online at: http://www.whitehouse.gov/nsc/nsct/2006/nsct2006.pdf

[2] مشروع الشرق الأوسط الكبير. مرجع سابق

[3] Bolle, Mary Jane: **Middle East Free Trade Area: Progress Report**. Congressional Research Service(CRS). The Library of Congress. February, 2005. P:1 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32638.pdf

لتفعيل دوره في النظام الاقتصادي، والمساهمة في تمويل البنية التحتية، وتنشيط آليات مواجهة البطالة وخلق فرص العمل، والتقليل من نسبة الفقر، وتشجيع الازدهار والتبادل التجاري، ورفع القدرة التنافسية، وتحرير السياسات الاقتصادية بما يحد من سيطرة الحكومات على النشاط الاقتصادي، ويوسع الفرص الاقتصادية.[1]

هذه الوضعية برأي الباحث تجعل القبول الشعبي لقضية «الإصلاحات» أمرا يسيرا نظرا لما يلمسه المواطن من انعكاس على حياته اليومية، ووضعه الاقتصادي، والتي سوف تثير لديه أهمية الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في الحياة الاقتصادية للمجتمع الذي يعيش فيه. وتوسيع الفرص الاقتصادية ينطلق أيضا من تصور يهدف إلى مواجهة تصاعد نفوذ الحركات الإسلامية؛ إذ أن قدرة هذه المنظمات على مخاطبة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية جعلها تتمتع بدعم قاعدة عريضة من المواطنين، وبالتالي فإن ذلك أوجب على الولايات المتحدة أن تركز على المبادرات التي يمكن أن تحسن الآفاق الاقتصادية للشباب في العالم العربي والإسلامي، وتقلل من نسبة البطالة، من خلال البرامج التي تعزز التوسع الاقتصادي، ما يقلل من فرص استغلال الحركات «الراديكالية» للعوز الاقتصادي الذي يعاني منه الشباب، لتجنيدهم بأفكار ضد الولايات المتحدة. أما تحرير التجارة ورفع القيود الحكومية عنها، وتعزيز دور القطاع الخاص، فسوف يزيد من فرص الشركات الأمريكية من دخول أسواق دول المنطقة، دون أن يترتب على ذلك تدخل أو قيود حكومية أو جمارك عالية، ما يعطيها الفرصة لتوسيع استثماراتها ونشاطها الاقتصادي في هذه الدول.

ولعل أهمية البعد الاقتصادي في هذه المشاريع أنها في مجملها تهدف إلى إدماج «إسرائيل» في منطقة الشرق الأوسط، والعالم العربي على وجه الخصوص. ويقع على عاتق هذه المشاريع العمل على خلق ترتيبات إقليمية جديدة في مجالات التعاون الاقتصادي، وقضايا التسليح، والأمن الإقليمي، تجمع دول المنطقة في مناخ جديد يدمج إسرائيل في نسيجها

[1] أحمد، أحمد الموائي: **تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي: مشروع الشرق الأوسط الكبير**. دار النهضة العربية. مصر. 2005. ص 12

الاقتصادي من خلال ارتكازه على العلاقات الاقتصادية، وإقامة سوق شرق أوسطية مشـــتركة، بعيداً عن الخلافات السياسية التي تعوق قيام مثل هذه العلاقات.[1] وتكتسب هذه الفكرة زخمها في كونها تعطي لإسرائيل الفرصة في إقامة علاقات اقتصادية طبيعية مع الـــدول العربيـــة دون أن يرافق ذلك استحقاق سياسي كانسحابها من الأراضي التي احتلتها عام 1967.

تقوم فكرة اندماج إسرائيل على اتفاقات تجمعها بالدول العربية ذات شكلين: الشكل الأول من خلال اتفاقات ثنائية، والشكل الثاني من خلال اتفاقات مشتركة. الاتفاقات الثنائية تتيح إنشـــاء مناطق مؤهلة صناعيا (كويز) من أجل تشجيع التجارة مع إسرائيل، وإقامة منـــاطق صـــناعية حرة، كالاتفاقيات التي عقدتها مع مصر والأردن وتركيا، والتي تسمح لها بالنفاذ إلـــى الســـوق الأمريكي، شرط مساهمة إسرائيل في مدخلات إنتاج هذه المناطق. وتحـــدِّد الاتفاقـــات الثنائيـــة علاقات إسرائيل بكل دولة من الدول العربية في المجالات الاقتصـــادية والتجاريـــة والأمنيـــة والعسكرية، إضافة إلى المجالين الدبلوماسي والسياسي، وما يترتب على هـــذه مـــن ترتيبـــات تنظيمية وإدارية وفنية وعسكرية مشتركة.[2]

والاتفاقيات المشتركة تقوم على أساس إنشاء منظومة اقتصادية مشتركة بين دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة وإسرائيل، تتيح لها التبادل التجاري والصناعي. ومن أبرز ما يـــدعم هذه الفكرة مشروع منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط الذي أطلقته الإدارة الأمريكية عـــام 2003 والذي يهدف إلى إنشاء مناطق تجارة حرة في عشرين دولة من دول الشـــرق الأوســـط ومن ضمنها إسرائيل. وتأتي هذه الاتفاقيات كخطوة لنسج شبكة من الروابط الاقتصـــادية بـــين الولايات المتحدة وإسرائيل والشرق الأوسط.[3] وقد جاء منتدى دافوس الاقتصادي في الأردن في حزيران 2003 كجانب مؤيد لهذه التوجهات، ولاسيما أنه أتى في وقت تبحـــث فيـــه الولايـــات المتحدة عن مستقبل جديد للشرق الأوسط الذي تضمنته المبادرة الأمريكية للشراكة، التي تحض

---

[1] النصـــيبي، ســـعيد بـــن ســـويد: *البعـــد الاقتصـــادي للشـــرق الأوســـط الجديـــد*. **موقـــع الأســـواق العربية** http://www.alaswaq.net/save_print.php?save=1&cont_id=2870

[2] عاقلـــة، اليـــاس: *اتفاقيـــة الكـــويز: اختـــراق اقتصـــادي*. **موقـــع العـــرب نيـــوز** http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/07-01-2005/17.htm

[3] Bolle, Mary Jane: **Middle East Free Trade Area.** op. cit. P:1

على التقدم نحو الديمقراطية وإحداث «إصلاحات»، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الدولية، والعمل على تحسين الأداء الاقتصادي العالمي.[1]

وهنا يرى الباحث أن الوصول بالمنطقة إلى نقطة التعاون الاقتصادي يعد من أهم ركائز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتأتي أهمية ذلك من أن التعاون الاقتصادي مفتاح للتعاون الأمني، فارتباط استقرار الدول العربية اقتصاديا بمدى الاستقرار الأمني كفيل بدفعها نحو التعاون أمنيا مع الولايات المتحدة لضمان ذلك. وهذا يظهر اعتماد الولايات المتحدة على الروابط الاقتصادية كوسيلة للتوسع في بناء تحالفاتها في الشرق الأوسط. ولهذه الوضعية أهمية كبرى كونها تعطي لإسرائيل جانباً من الأمن كون استقرارها يعني بالضرورة استقرار الدول العربية اقتصاديا، وأن أي تهديد لإسرائيل سوف ينعكس على اقتصاديات الدول العربية لاعتبارات علاقة الشراكة الاقتصادية التي تجمعها، وهو ما سوف يدفع إلى تعزيز التعاون الأمني بينها على نحو يؤمّن الحماية للمصالح المشتركة التي نشأت عن الانفتاح الاقتصادي والتجاري. أما الأمر الآخر الذي يرى فيه الباحث انعكاسا مهما لعملية الترابط الاقتصادي هو أن إنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأقطار العربية، وترابط العلاقات والمصالح بينهما، كفيل بأن يشكل الضمان الأساسي لأي اتفاق سلام مع الدول العربية، وذلك لارتباط اقتصاديات الدول العربية وازدهارها بمدى استقرار إسرائيل ما يمنعها عن التفكير بمهاجمة إسرائيل أو الإخلال ببنود الاتفاقات الموقعة بينها.

من المتوقع أن يتداخل العامل الاقتصادي مع نشر الديمقراطية، فحاجة الإدارة الأمريكية لتطوير استراتيجية لتشجيع الديمقراطية و«الإصلاح» على مستوياته المختلفة، تهدف إلى تحقيق التكامل بين الأمن والاقتصاد في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي. العنصر الأمني يتطلب إخراج العراق من دائرة القوة، وتحييد إيران، ووقف نشاطها النووي، والترويج لتسوية سياسية للنزاع الفلسطيني–الإسرائيلي. والعنصر الاقتصادي يتطلب العمل على تنشيط الأسواق الصناعية والتجارية في دول الشرق الأوسط وتشجيع الانفتاح التجاري بينها وإقامة تكتلات اقتصادية كبيرة

[1] علوش، إبراهيم: *ماذا يعني منتدى دافوس الأردن؟*. **العرب نيوز** http://www.alarabnews.com/alshaab/2004/21-05-2004/4.htm

فيه. وبالتالي فإن تحقيق هذا التكامل سوف يساعد على حماية وتعزيز الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.[1] فالواضح من خلال قراءة الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، أن قضية التحول الديمقراطي ترتبط ارتباطا وثيقا بعنصري الأمن والإرهاب في الشرق الأوسط، والتي تلقي بأهميتها على النواحي الاقتصادية والاستقرار في المنطقة.[2]

وهنا يرى الباحث أن تحقيق هذا التكامل شكل دافعا للإدارة الأمريكية للتوجه نحو إحداث «إصلاحات» في السلطة الفلسطينية للتعجيل بوصول قيادة يمكن أن تساعد على الوصول إلى اتفاق تسوية نهائية للصراع. فقضية استتباب الأمن الإقليمي وثيقة الصلة باستقرار الأوضاع على صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فأغلب الجماعات الإسلامية تتذرع باستمرارها في المقاومة نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وأغلب الدول العربية تتذرع بعدم تطبيع العلاقات مع إسرائيل نتيجة لعدم الوصول إلى حل لهذا الصراع، وتعزو مسببات نمو الإرهاب في المنطقة إلى استمراره.

أما الجانب الآخر الذي يظهر أهمية جمع الولايات المتحدة بين العامل الاقتصادي ونشر الديمقراطية في مبادراتها هو اهتمامهما بإظهار الإسلام «الراديكالي» بمظهر منفر في العالم الإسلامي. وهنا تلاقت الطروحات الأمريكية مع أهدافها، من حيث أن نشر الديمقراطية وإنعاش الاقتصاديات في العالم العربي والإسلامي سوف يخلق صورة أكثر جاذبية للنموذج المتحضر الذي تنادي به الولايات المتحدة، من صورة النموذج «المتخلف» الذي تنادي به الجماعات الإسلامية، ولاسيما أنها تركز على نموذجي طالبان وبن لادن بأنهما ما يسعى إليه الإسلاميون.

---

[1] إندك، مارتن: *الاستراتيجية الأمريكية لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني*. ضمن كتاب **هلال الأزمات: الاستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**. تحرير: أيفو دالدر وآخرون. ترجمة حسان البستاني. معهد بروكنجز. ط1. 2006. ص 59-60

[2] معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: **الأمن والسلام والإصلاح: الأعمدة الثلاث لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**. تقرير مجموعة الدراسات الرئاسية. ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=353&a=19391

وبالتالي يأتي تشجيع الديمقراطية والحداثة و«الاعتدال» في سبيل طرد «الراديكـــاليين» وجعـــل طموحاتهم منبوذة في الشارعين العربي والإسلامي.[1]

إضافة إلى ذلك، فإن إحدى المهام الرئيسة للدبلوماسية الأمريكية هي التقليل مـــن شـــأن طموحات التيارات الإسلامية، من خلال تشجيع الأصوات «المعتدلة» ذات «المصداقية» للعـــب دور في التصدي للتحديات الناشئة من العالم الإسلامي. فالولايات المتحدة لا تريد فقط محاربـــة التهديدات التي تواجه مصالحها في الشرق الأوسط، بل تريد أيضا تغيير البيئة السياســـية التـــي تنتج مثل هذه التهديدات.[2] هذا الافتراض ينطبق بجوهره على القضية الفلسطينية فيما يخص نمو حركتي حماس والجهاد الإسلامي واتساع شعبيتهما في الشارع الفلسطيني، وبالتالي يفـــتح ذلـــك المجال أمامهما لفرض برامجها على العمل السياسي الفلسطيني.[3]

على هذا الأساس رأت الإدارة الأمريكية أن الوصول إلى نتـــائج أفضـــل فـــي قضـــية «الإصلاح» ونشر الديمقراطية يقتضي أن تجعل منهما مهمة لا يقتصر تنفيـــذها علـــى الإدارة الأمريكية فقط، بل أن ذلك يدعو إلى إشراك الحكومات العربية والإسلامية فيها، وهذا مـــا دعـــا الإدارة الأمريكية إلى ممارسة ضغوط سياسية على الحكومـــات العربيـــة مـــن أجـــل إحـــداث «إصلاحات» في أنظمتها السياسية تتيح المجال أمام إشراك فئات المجتمع المختلفة فـــي الحيـــاة السياسية. كما أنها عملت على الإبقاء على قضية «الإصلاح» والتحـــول الـــديمقراطي كقضـــية حيوية ومرتبطة بمجملها بالعلاقات التي تحكم الولايات المتحدة وهذه الدول. وبالتـــالي ارتبـــاط المساعدات والتعاون الاقتصادي بمدى تحقيق «الإصلاح» في هذه البلدان.[4]

على الرغم من اتجاه السياسة الأمريكية نحو قضية «الإصلاح» في الشرق الأوســـط إلا أن التقرير الاستراتيجي العربي –الذي يصـــدر عـــن مركـــز الأهـــرام للدراســـات السياســـية

---

[1] Baloch, Qadar Bakhsh: **Democratization of the Arab World**. Op.cit. Page: 7

[2] Maghraoui, Abdeslam M.*: American Foreign Policy and Islamic Renewal*. **United States Institute of Peace**. Special Report 164. July 2006. P: 4. available online at: http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr164.pdf

[3] **محمد أبو نمر:** متخصص في السلام الدولي وحل النزاعات. الجامعة الأمريكية. واشنطن. مقابلة مع الباحث. أجريـــت بتاريخ 2008/1/7

[4] Sharp, Jeremy M.: **U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East**. op. cit. Page:7

والاستراتيجية- يرى أن ذلك لا يمثل بديلا عن السياسة الأمريكية التقليدية في المنطقة، بقدر ما يمثل تعديلا جزئيا لها. فالمصالح الأمريكية في النفط وأمن إسرائيل مازالت تمثل الأولوية الأساسية للولايات المتحدة فيها.[1] فالدكتور رشيد الخالدي يرى أن نشر الديمقراطية يهدف إلى إحكام السيطرة الأمنية والاقتصادية على الشرق الأوسط. وبالتالي فإن الفكرة التي تكمن وراء الديمقراطية هي تغيير قيادات وأنظمة دول الشرق الأوسط، أو على الأقل تلك القيادات التي يشكل نظامها تهديدا للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.[2]وهنا يرى الباحث كيف لعبت الولايات المتحدة دورا في توظيف نشر الديمقراطية «والإصلاح» كجزء من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، من حيث جعل نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط إجراءاً وقائياً يساهم في تعزيز أمنها القومي، ومصالحها في العالم. ولعل هذا التوجه يظهر بوضوح استخدام الولايات المتحدة لمفاهيم الديمقراطية في سبيل تحقيق هذه المصالح، ما يعبر عن نظرتها تجاه الديمقراطية في كونها أداة وظيفية يتناغم استخدامها مع رؤيتها وسياستها لفرض سيطرتها على مواطن القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط.

يمكن القول إن استخدام الولايات المتحدة للديمقراطية كسلاح لمواجهة الإرهاب قد ميزه سعيها لخلق شرق أوسط ذي ملامحَ فكريةٍ وسياسيةٍ واقتصادية وأمنية جديدة تختلف عن ما كان سائدا قبل أحداث 11 أيلول. ولعل الصورة التي ترسمها الولايات المتحدة لشكل الشرق الأوسط الجديد يحمل أبعاداً ثلاثة ذات تأثير مهم في المصالح الأمريكية وسياستها:

أولا: من خلال «الإصلاح» ونشر الديمقراطية تهدف إلى خلق أجواء سياسية داخل الدول العربية تميل أكثر إلى تبني الأفكار الأمريكية المتعلقة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وهو ما يؤسس إلى نبذ العنف، والتخلي عن الأفكار المتطرفة، والانفتاح الثقافي والاجتماعي على العالم، ما يمكن أن يغير من الثقافة السائدة في المجتمعات وبالأخص التي تحمل أفكارا ذات أبعاد آيديولوجية متطرفة تجاه الغرب.

---

[1] مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: *الإصلاح في العالم العربي*. ملف التقرير الاستراتيجي العربي. www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/RARB92.HTM 2005-2004

[2] Khalidi, Rashid: **Resurrecting Empire**. op. cit. 2005. Page: 54

ثانيا: أن يشكل العامل الاقتصادي مدخلا لتوسع نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي، واستثماره في سبيل تقوية تحالفاتها وتعزيزها في الشرق الأوسط، من خلال إبرام اتفاقات شراكة تجمعها مع دول المنطقة، تتيح المجال لتدفق الاستثمارات الأمريكية إلى دول المنطقة، واستغلال موارد تلك الدول وانفتاح أسواقها للمنتجات الأمريكية. ومن ثم فإن هذا العامل، الذي يضع إدماج إسرائيل في أولى اعتباراته، سوف يساعد على التغلب على شكل العلاقة القائمة بينها وبين الدول العربية نتيجة للتشابك في العلاقات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية التي تحملها المبادرات الأمريكية. ما يمكن أن يؤسس لانفتاح في العلاقة بين إسرائيل والدول العربية ويسهل الوصول إلى استقرار على الصعيد الأمني، ويسهم في جعل حل الصراع العربي الإسرائيلي قضية ثانوية من حيث المطالبة به عربيا، وأن يكون العامل الاقتصادي مفتاحاً للولايات المتحدة لفرض حلول للصراع تتناسب مع مطالب إسرائيل الأمنية، ولاسيما أن الترابط الاقتصادي بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط بشكل عام يقوّض من فرص تهديدها لأمن إسرائيل، على اعتبار أن حرص الدول العربية على استقرار اقتصادها يوجب عليها تجنب تهديد إسرائيل أمنيا.

ثالثا: وهو مرتبط بشكل وثيق بالعامل الاقتصادي، وهو أن تقود الشراكة الاقتصادية إلى شراكة أمنية تحتم على دول الشرق الأوسط العمل على حماية المصالح الاقتصادية المشتركة التي تجمعها، وتشكيل منظومة أمنية إقليمية تكون من ضمنها إسرائيل لصد أي تهديد لهذه المصالح. وهذا يدعم المصالح الأمريكية في كونها مستفيدة من تعزيز تحالفاتها وتوسيع دائرتها في الشرق الأوسط، ما يمكن أن يعطيها امتيازات أكثر على صعيد التوسع الاقتصادي في المنطقة.

### 2.2.1.3 التحول في السياسة الأميركية تجاه الإسلام السياسي

إن قضية نشر الديمقراطية تثير تساؤلات كثيرة حول مدى استعداد الولايات المتحدة لتقبل نتائج هذه العملية، ومدى استعدادها لقبول مشاركة الإسلاميين فيها. فمعروف أن حركات الإسلام السياسي كانت دائماً تحت الضوء، لنشاطها في واحدة من أهم بقاع العالم اقتصادياً وسياسياً، إلا أن الاهتمام تزايد لفهم ودراسة هذه الحركات بعد أحداث 11 أيلول التي أنتجت

الحرب الدولية على الإرهاب. وتزايد أكثر عندما بدأ الحديث عن فكرة نشر الديمقراطية وإشراك هذه الأحزاب في الحياة السياسية كوسيلة لاحتواء برامجها السياسية ودفعها نحو رؤى أكثر «اعتدالا» ومقبولية. في هذا الخصوص لا يقصد الباحث الخوض في الإطار التاريخي لنشأة الإسلام السياسي وتطور مفهومه، ومدى علاقة الولايات المتحدة بنشأته وتطوره، بل يريد أن يستعرض سياسة الولايات المتحدة تجاهه وموقفها من الوصول إلى السلطة. فبالرغم من أن الإدارة الأمريكية وجدت في تدني مستويات الحرية والديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية مؤشرات رئيسية على التطرف، إلا أن قضية رفع مستوى الحرية وفتح المجال أمام الأحزاب الإسلامية للمشاركة في النظم السياسية وأخذ مواقع في النظم السياسية العربية، حازت على نصيب من الجدل الدائر حول كيفية التصدي «لتطرف» الجماعات الإسلامية.

حقيقة السياسة الأمريكية تجاه هذه الأحزاب يصفها البعض بـ«الغموض»، ولاسيما تجاه اتخاذ موقف واضح من التعامل مع حركات الإسلام السياسي. هذا الغموض يوضحه روبرت ساتلوف من خلال تحليله لمجموعة من الخطابات الرسمية للقيادة السياسية الأمريكية، فهو يرى أن أساس هذا الغموض يُرَدُّ إلى خلو السياسة الأمريكية من إجماع أو اتفاق استراتيجي حول كيفية التعامل مع حركات الإسلام السياسي. وبالتالي لا يتضح معالم موقفها من التعاطي مع الإسلام السياسي. إلا أنه يستنتج من خلال هذه الخطابات أن ما يحكم طبيعة هذه العلاقة هي المصالح الأميركية، وقضايا أخرى ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر بالنسبة لها مثل: عملية السلام، ومحاربة الإرهاب، وتشجيع الأسواق المفتوحة، واحترام حقوق الإنسان.[1]

إلا أن ساتلوف يعود ويطرح المعضلة الحقيقية التي تواجه سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه الحركات، وهذا الطرح يعزوه إلى كيفية التعامل مع الحركات ذات النهج السلمي –أي غير المسلحة–، فالتعامل مع الأحزاب المسلحة واقعياً صعب، لكنه فكريا ونظريا سهل، من حيث استهدافها عسكريا وتوجيه ضربات استباقية لها. أما التعامل مع الحركات «السلمية» فيراه على درجة من الصعوبة تفوق الحركات المسلحة من الناحية النظرية والعملية كذلك، ومكامن

[1] أبو رمان، محمد: *قراءة في دراسة السياسة الأميركية تجاه الإسلام السياسي مراجعة نظرية وتطبيقية*. (روبرت ساتلوف) **صحيفة الغد** http://www.alghad.jo/?news=51292

الصعوبة هذه تأتي من الخطر الذي تشكله الحركات الإسلامية «المعتدلة» أو السلمية، من خلال تبنيها الوسائل السلمية والديمقراطية للسيطرة على مؤسسات الدولة وإحداث تغييرات جذرية من خلال منهجية تعتمد على التدرج والتطوير. فهي وإن اختلفت في التكتيكات والأدوات عن الحركات المسلحة، فإنها تتفق بالأهداف والغايات، ولا فرق بين من يحمل السلاح وبين من يُقبل على صندوق الاقتراع. وهذا يشكل تحدياً حقيقياً أمام الولايات المتحدة لصوغ سياستها التي تسعى إلى الانفتاح الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية وتشجيع احترام حقوق الإنسان.[1]

تبعات هذه «المعضلة» أثارت جدلا في أروقة الإدارة الأمريكية، تمحور حول كيفية التعاطي مع الحركات الإسلامية «السلمية»، وما إذا كانت تمثل بديلا ممكناً للنظم السياسية القائمة. هذا الجدل –والذي يظهر صعوبة تأكيد ما إذا كانت الإدارة الأمريكية قد أقرت سياسة واضحة للتعامل مع الإسلاميين من حيث إشراكهم أم لا– أثاره تنازع تيارين رئيسين، الأول: – وقد تبناه ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي ودافع عن أفكاره– يرفض فكرة التحاور أو التعاطي مع هذه الأحزاب على اعتبار أنها نسخة معدلة أو «مهذبة» عن أولئك الذين استهدفوا الولايات المتحدة في 11 أيلول. والثاني: –وقد تبناه وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول ومن بعده كونداليزا رايس– يرى في أحزاب الإسلام السياسي «واقعاً مفروضاً»، وبالتالي لابد من التعاطي معها من خلال احتوائها ودعم تيارات أخرى كالليبراليين والعلمانيين، من أجل أن تشكل حائط صد أمام المد الإسلامي بوجه عام. ويتضح من ذلك أن كلا التيارين لم يرفضا التعاطي مع الإسلاميين من حيث المبدأ، وإنما اختلاف في الشكل ودرجة هذا التعاطي.[2]

ورؤية الولايات المتحدة للتعاطي مع حركات الإسلام السياسي، ومدى قبول اندماجهما في السياسة العربية، مرت بمراحل ثلاث منذ أحداث 11 أيلول 2001 حتى فوز حماس بانتخابات المجلس التشريعي عام 2006، ويمكن إجمالها بما يلي:

---

[1] أبو رمان، محمد: *قراءة في دراسة السياسة الأميركية تجاه الإسلام السياسي مراجعة نظرية وتطبيقية*. مرجع سابق.

[2] العناني، خليل: *أمريكا والإسلام السياسي: قراءة في خطابات الدمج والإقصاء*. **موقع الإسلاميون اليوم** http://islamists2day-a.blogspot.com/2007/07/blog-post_06.html

أولا: مرحلة الرفض، وهي المرحلة التي تلت وقوع أحداث 11 أيلول مباشرة، هذه الفترة شهدت عدم استعداد الإدارة الأمريكية لقبول مشاركة الحركات الإسلامية في السلطة، أو حتى الحوار معها على اختلاف توجهاتها العقائدية والسياسية، ولاسيما أن النموذج الذي ارتبط في أذهان الأمريكيين في ذلك الوقت تمثل بنموذج حركة طالبان وتنظيم القاعدة.[1]

ثانيا: مرحلة الاستكشاف أو الفرز، –والتي بدأت أواخر عام 2002 –هذه المرحلة شهدت لعب مراكز الفكر والدراسات دورا لاستكشاف الفروق الجوهرية بين أنماط التيارات الإسلامية المختلفة، في مسعى لمساعدة صناع القرار في الولايات المتحدة على تحديد شركائهم الأساسيين في العالم الإسلامي، وتمكنهم من التفريق بين مختلف التيارات الإسلامية السياسية والدينية من خلال تحديد آيديولوجياتهم، واتجاهاتهم السياسية والقانونية، وأجنداتهم الاجتماعية، وطرائق الحكم المفضلة، وموقفهم من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلاقاتهم بالإرهاب، وموقفهم من العنف، في محاولة للتفريق بين الحركات الجهادية، التي تتبنى أجندة عدائية صريحة تجاه الولايات المتحدة، وتلك التي تمارس دورا سياسيا واجتماعيا من خلال الوسائل السلمية. وعلى هذا الأساس كان بالإمكان رصد طيف واسع من المجموعات الإسلامية المختلفة، منها من يتمسك بالقيم الديمقراطية ويرفض العنف، ومنها من يتبنى العنف ويعارض الديمقراطية. وتأتي دراسة توجهات التيارات الإسلامية لتساعد الولايات المتحدة على وضع الاستراتيجيات العسكرية والسياسية التي تسهل عليها مهمة تغيير الأوضاع والعوامل التي تساهم في انتشار الراديكالية الإسلامية.[2]

ثالثا: مرحلة التأييد، وهي المرحلة التي أظهرت فيها الولايات المتحدة تأييدها لمشاركة الأحزاب الإسلامية «المعتدلة» في العمل السياسي، أو حتى الوصول إلى السلطة؛ ليفتح ذلك المجال أمام الحديث عن الإسلام الليبرالي «والمعتدل» كخيارات بديلة يمكن أن تشكل حائط صد أمام التيارات الجهادية.[3]

---

[1] العناني، خليل: *أمريكا والإسلام السياسي: قراءة في خطابات الدمج والإقصاء*.

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق

### 1.2.2.1.3 الولايات المتحدة ووصول الحركات الإسلامية إلى الحكم

يلاحظ من خلال المرحلة الثالثة التي مرت بها فكرة التعاطي مع الإسلام السياسي لـــدى الإدارة الأمريكية أن هناك أهدافاً دفعتها للتوجه نحو هذه الفكرة. وهـــذه الأهـــداف يستعرضـــها الباحث فيما يلي:

هناك من يرى أن الولايات المتحدة أرادت من فتح المجال أمـــام الأحـــزاب الإســـلامية لدخول النظم السياسية لكي تمتص طاقات الغضب الكامنة لديها تجاه الولايات المتحدة من جهـــة وتجاه النظم السياسية العربية من جهة أخرى، نتيجة لسياسات القمع التي تتعرض لها من قبلها، من خلال إيجاد مساحة من حرية المشاركة والتعبير لها داخل النظام السياسي.[1]

مؤدى ذلك فكرة يتبناها «جيرهام فوللر» مؤلف كتاب «مستقبل الإسلام السياسي»، الذي يرى في دخول أحزاب الإسلام السياسي إلى السلطة فرصة لتســليط الضـــوء علـــى قـــدراتها وإمكاناتها الضعيفة، وبالتالي ستكون فرصة لإظهار ضعفها وعدم قدرتها على تحمل المســـؤولية أمام أعين الجميع. هذه الرؤية نابعة من افتراض له يقول فيه: أن لا شيء أفضل من إظهار فشل الإسلام السياسي في صورة «غير جذابة» غير ظهورها في تجربة فاشلة في السلطة.[2]

هذا الافتراض يحمله أيضا مؤلفـــا كتـــاب «الظـــل المنحســـر للنبـــي» «راي تاكيـــا» و«جفوسديف» بقولهما: «إن الرؤية تزداد وضوحا على الدوام بأن الإسلام السياسي الراديكـــالي لا يستطيع التمكن سلطويا من الدول الحديثة أو الدول المتحولة إلى طور الحداثة في قلب العـــالم الإسلامي، وأنه لا يستطيع إقامة نموذج بديل وفعال للحكم».[3] هذا الاستدلال كان نتيجة لدراســـة أجرياها على الحركات الإسلامية في كل من إيران والجزائر ومصـــر والســـودان وأفغانســـتان ويوغسلافيا السابقة، والتي خلصت إلى أن التجارب الإسلامية وفشلهم في قيادة مركبة الحكـــم،

---

[1] فهمي، شيرين حامد: *أمريكا وإفشال الإسلام السياسي: حماس نموذجا*. **موقع مركز الزيتونة**
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=33983

[2] المرجع السابق

[3] فهمي، شيرين حامد: *فشل الإسلام السياسي: بروباجندا أمريكية*. **موقع إسلام اون لاين**
www.islamonline.net/arabic/politics/2005/10/article05.shtml

يمكن أن يكون دليلا للإدارة الأمريكية للنيل من الحركات الإسلامية باعتبار وصولهم سيكون إيذانا بخسارة قضيتهم وفقدان مصداقيتهم؛ لتثبت ضعف حركات الإسلام السياسي.[1]

الاستنتاج الذي يخلص إليه الباحث من دفع الإدارة الأمريكية للعملية الديمقراطية في الشرق الأوسط، والسماح لهذه الحركات بدخولها، يتبلور حول تحقيق الولايات المتحدة لغايات ثلاث: أولاها: أن ذلك سوف يفضي في النهاية إلى انتخابات شرعية تخرج الأصوات «الراديكالية» الموالية لـ«بن لادن» من اللعبة السياسية. وثانيهما أنها ستوصل أصوات إسلامية «معتدلة» إلى السلطة، لتظهر ضعف قدراتها القيادية والسياسية. والتي لن تكون بالضرورة مؤيدة للولايات المتحدة، ولكن على الأقل ستكون سلمية و«مستنيرة». الهدف الثالث يكمن في أن يدفعها وصولها إلى الحكم ومواجهة ضغوطاته، نحو التخلي عن النهج العسكري والراديكالي في المنطلقات والتفكير، والتحول نحو الوسطية و«الاعتدال» في النهج والأسلوب.

**2.2.2.1.3 معارضة هذا الطرح تتمثل في ما يلي:**

الأصوات التي تعارض السماح للحركات الإسلامية دخول الانتخابات تستند في رأيها إلى مخاوفها من أن تكون الديمقراطية وسيلة لوصولها إلى السلطة واحتفاظها بها، وبالتالي إلغاء العملية الديمقراطية وإقامة نظام «أصولي» معاد للغرب وللقيم الغربية ذاتها. فأصحاب هذا الرأي يبدون خوفهم من أن ينقلب الإسلاميون على الديمقراطية ويخنقوا الحريات، ويمارسوا الاضطهاد إذا ما انخرطوا في اللعبة السياسية وتولوا الحكم.[2]

أما التخوف الآخر فيكمن في أن يشكل وصولهم إلى السلطة فرصة لنشر ثقافتهم ونهجهم لتغيير المجتمعات التي تحكمها. وبالتالي يوفر ذلك الدعم والالتفاف الجماهيري حول أفكارها، وخصوصا تلك التي تتبنى نهجا عسكريا. وهذا بحد ذاته ينسحب على المخاوف من أن يشكل

[1] فهمي، شيرين حامد: *فشل الإسلام السياسي: بروباجندا أمريكية*. مرجع سابق.

[2] أبو رمان، محمد: *قراءة في دراسة السياسة الأميركية تجاه الإسلام السياسي*. مرجع سابق

نجاح حماس، كحكومة إسلامية، نموذجا يلقي بظلاله على بقية القوى والتيارات الإسلامية في المنطقة.[1]

الصوت الآخر الذي يعارض هذا الطرح يتخذ من قضية «أمن إسرائيل» إشكالية أمام السماح لهذه الحركات بدخول الحياة السياسية، وذلك عطفا على الصورة النمطية لموقف الإسلاميين من إسرائيل ولاسيما أن معظم هذه الحركات تتخذ موقفا عدائيا تجاهها، هذا الأمر ترك تساؤلات أمام الإدارة الأمريكية –بالأخص في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول–، تدور حول احتمالات تعرض أمن إسرائيل للخطر جراء ذلك.[2]

ويستنتج الباحث أن مشاركة الإسلاميين في الحكم أمست من أهم نقاط التغيير التي طرأت على خطاب «الإصلاح» الأمريكي. وقد صاحب ذلك اختلاف في الآراء والتوجهات داخل المؤسسات الأمريكية حول التعامل مع الإسلاميين، بين من يرى أن الوقت أصبح ملائما لتبني سياسة لقبول الأحزاب الإسلامية كفاعلين وشركاء محتملين في الشرق الأوسط، على أساس أن هذه السياسة هي البديل الوحيد الذي يمكن من خلاله مواجهة التطرف والعنف الإسلامي، وإخراج الأصوات المؤيدة للجماعات «الإرهابية» مثل تنظيم القاعدة. وقد دعّم أصحاب هذا الرأي توجههم بأن إشراك هذه الأحزاب يشكل فرصة للولايات المتحدة لترويض هذه الأحزاب ودفعها نحو «الاعتدال» في نهجها وتوجهاتها. وبين من يدعو إلى الحرب عليها والتحالف مع غير الإسلاميين ضدهم، ويساوي أصحاب هذا التوجه بين خطر التنظيمات الإسلامية غير المسلحة وتلك المسلحة على المصالح الأمريكية. وقد أثاروا مخاوفهم حول احتمال أن يؤدي إشراكهم في عملية «الإصلاح» السياسي إلى استغلال العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة ومن ثم التملص من الالتزام بها، وانتهاج سياسة تعادي الغرب، وبالتالي التأثير على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

---

[1] العناني، خليل: *أمريكا والإسلام السياسي: قراءة في خطابات الدمج والإقصاء*. مرجع سابق

[2] المرجع السابق

### 2.3 «إصلاح» السلطة الفلسطينية

من الصعب –إن لم يكن من المستحيل– عزل التطورات والمتغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن القومي الأمريكي عن التأثير في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ويكمن ذلك لسببين أساسيين: الأول يمثله الترابط الاستراتيجي والتاريخي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في ظل الأهمية التي تشكلها إسرائيل في لعب دور لحماية وتحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فتلقائيا تدخل إسرائيل ضمن دائرة الحماية من الإرهاب بكافة أشكاله.[1] والسبب الثاني يمثله تأثير الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي على استقرار الشرق الأوسط، على اعتبار أن استمراره يغذي العنف والتطرف في المنطقة، ويساعد في تأجيج المشاعر ضد الولايات المتحدة.[2]

على هذه الأسس انطبقت التصورات الأمريكية «لإصلاح» الشرق الأوسط تماماً على الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ولعل أبرز ما يمكن لمسه في ذلك هو إدخال المقاومة الفلسطينية في دائرة الحرب العالمية على الإرهاب، واعتبارها جزءاً من الإرهاب الدولي الذي لا يهدد إسرائيل فحسب، بل إنه متصل بالشبكات الإرهابية الأخرى في العالم.[3] فمن الواضح أن النظرة إلى «الإصلاح» ونشر الديمقراطية، لا تقتصر على مضمون المفهومين من حيث الإطار النظري أو المفاهيمي، فالأبعاد العميقة التي تقف وراءهما تهدف إلى السيطرة على الأزمات في الشرق الأوسط على امتدادها من فلسطين ولبنان وسوريا والعراق وإيران، والتي يعدها صانعو السياسة في الإدارة الأمريكية من أهم العوائق أمام حماية المصالح الأمريكية في المنطقة.[4]

وما يعبر عن أهمية إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين للسياسة الأمريكية يكمن فيما يطرحه «توماس كاروثرس»– مدير مشروع الديمقراطية وسيادة القانون في مؤسسة كارنيغي

---

[1] **نصير عاروري:** أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ماساشوستس الأميركية. **مقابلة مع الباحث.** أجريت بتاريخ 2007/12/7

[2] Gershman, Carl and Martin Kramer: *Democracy Promotion in the Middle East: Time for a Plan B*? op.cit

[3] **نصير عاروري:** مقابلة مع الباحث. مرجع سابق

[4] دالدر، أيفو وآخرون: **هلال الأزمات: الاستراتيجية الأمريكية–الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير.** معهد بروكنجز. ترجمة (حسان البستاني). ط1. 2006. ص 8

للسلام الدولي–، الذي يرى أن إنجاح التحـــول الـــديمقراطي فـــي فلســـطين، وإقامـــة ســـلطة «ديمقراطية» فيه، سوف يشكل مثالا جيدا يمكن أن يستخدم في خدمة المصالح الأمريكيـــة فـــي المنطقة، وخصوصاً في قضية نشر الديمقراطية في الدول العربية. وبالتالي فإن تأسيس نمـــوذج ديمقراطي ناجح في الشرق الأوسط سوف يلقي بظلاله على باقي الدول العربية والإسلامية نحو دفعها تجاه إحداث تحولات و«إصلاحات» في أنظمتها السياسية والاقتصادية والتعليمية.[1] بمعنى أن إظهار النجاح في ممارسة الفلسطينيين للديمقراطية وإخراجهم لقيادة «معتدلـــة» ذات شـــفافية إدارية، سوف يظهر المشروع الأمريكي «للإصلاح» بصورة أكثر قبولا للعالم العربي.

### 1.2.3 بداية التفكير بـــ«إصلاح» السلطة الفلسطينية

لا يخفى أن تعامل الإدارة الأمريكية مع دعاوي إصلاح السلطة الفلسطينية في بـــداياتها جاء بالنسق نفسه الذي تعاملت به مع قضايا الإصلاح في الدول العربية، والذي جاء في ســـياق داعم للأنظمة الديكتاتورية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بالأخص على حساب ممارســـة الديمقراطية طالما أن هذه الأنظمة تتماشى والسياسة الأمريكية. فكانت الإدارة الأمريكية تعتمـــد على تثبيت وتقوية الأنظمة المؤيدة لها والحفاظ على استقرارها من أي عمل يمكن أن يؤثر على وجودها. ولعل التغاضي عن ممارسة الأنظمة للديمقراطية يأتي في هذا السياق كون الولايـــات المتحدة كانت ترى أن الأنظمة التي تدعمها لا تحظى بسمعة ومقبولية لدى عامة الشعب تمكنهـــا من كسب أي عملية ديمقراطية نظرا للسياسات القمعية التي تمارسها، ونظرا لاحتكارها مـــوارد الدولة، وأن إتاحة الفرصة للديمقراطية قد ينعكس سلبا على وجود هذه الأنظمة. فمرحلة ما قبل أحداث الحادي عشر من أيلول لم تشكل الديمقراطية هدفاً للسياسة الأمريكيـــة تجـــاه المنطقـــة، وبقيت قضية ثانوية، لم يتعد حدود الدور الأمريكي عن تقديم مساعدات لتنفيذ بعض البرامج ذات الصلة بالديمقراطية في عدد من الدول العربية ومنها السلطة الفلسطينية.[1]

---

[1] Carothers, Thomas: *Promoting Democracy and Fighting Terror***. Foreign Affairs**. February 2003.www.foreignaffairs.org/20030101faessay10224/thomas-carothers/promotingdemocracy and-fighting-terror.html

[1] إبراهيم، حسنين توفيق: *الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي*. مرجع سابق

في الحالة الفلسطينية انطلقت مطالب الإصلاح من واقع فلسطيني داخلي، عندما أخـذت الأصوات المطالبة بالإصلاح تظهر شيئا فشيئا في المجتمع بعد عام 1996، ولاسيما بعد صدور التقرير السنوي لهيئة الرقابة العامة حول الفساد في إدارة السلطة الفلسطينية، والذي كشف العديد من وقائع سوء إدارة مؤسسات السلطة، وأسماء المسئولين المتهمين بالفساد، وإهدار المال العام، وانتشار ظواهر المحسوبية والاحتكارات، وغياب الأمن، وعدم فعالية القضـاء فـي مؤسسـات السلطة. ورافق هذا التقرير العديد من الدراسات التي تحدثت عن الفساد، منها دراسـة أعـدت بتمويل أوروبي، ورعاية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، حملت عنوان «تقوية مؤسسـات السلطة الفلسطينية» وعرفت أيضا بتقرير «روكارد»، والتي سعت لدراسة كفـاءة ومصـداقية مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني في إدارة أجهزته. وقد جاء هذا التقريـر موضـحا لمـواطن الضعف التي تؤثر في شفافية وعمل أجهزة السلطة الفلسـطينية، موضـحا ضـرورة إحـداث إصلاحات في أجهزة السلطة الفلسطينية.[1] نتيجة لذلك برزت مجموعات متنوعة من الإصلاحيين في المجتمع الفلسطيني، ضمت بعض أعضاء المجلس التشريعي، وأخرى ضمت أعضـاء مـن رؤساء مؤسسات المجتمع المدني، وثالثة تكونت من أساتذة جامعات، ومراكز أبحاث، وأخيـرا تكونت المجموعة الرابعة من قادة الأحزاب السياسية ونشطائها.[2]

ومن أبرز الأصوات التي ظهرت في هذه الفترة كان ما قام به عشرون، بين أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني، وكتّاب ومفكرين وسياسيين فلسطينيين، وشخصيات عامة، بنشـر بيان عرف باسم «بيان العشرين» في كانون أول 1999 متضمنا انتقادا شديدا للفساد في السلطة الفلسطينية، ومطالبا بملاحقة مسؤولين متنفذين داخل أجهزتها، الذين تورطوا بقضايا فساد وسوء استخدام للمال العام. كما أن هذه المبادرات جاءت أيضا من المؤسسة التشريعية الفلسطينية، حين شكل المجلس التشريعي لجنة لدراسة تفشي ظاهرة الفساد وإحالة تقريرها إلى الرئيس عرفـات

[1] روكارد، ميشيل، وآخرون: **تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**. برعاية مجلس العلاقات الخارجية– واشنطن. مركـز البحوث والدراسات الفلسطينية. 1999. ص أ

[2] حرب، جهاد: **الإصلاح المالي في السلطة الفلسطينية**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. دائـرة السياسـة والحكم. رام الله. حزيران 2004. ص 2

لاتخاذ إجراءات لازمة بحق المتورطين.[1] إلى جانب ذلك برزت دراسات وتوصيات قامت بها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن حول مواطن الفساد في النظام السياسي الفلسطيني، والذي طالب في توصياته ضرورة احترام السلطة التنفيذية، بمختلف مؤسساتها وأجهزتها، للسلطتين التشريعية والقضائية، وأن يتم تحديد صلاحيات الأجهزة الأمنية واحترام حقوق الإنسان، وتفعيل دور مجلس الوزراء.[2]

على الرغم من تعالي هذه الأصوات، إلا أن السياق العام الذي تعاملت به الإدارة الأمريكية مع مواضيع الإصلاح في الدول العربية، انطبق كذلك على الحالة الفلسطينية، فلم تلجأ الإدارة الأمريكية إلى الضغط لإحداث إصلاحات في جسم السلطة الفلسطينية لاعتبارات الحفاظ على الوضع القائم، الذي شكل أولوية في السياسة الأمريكية تجاه السلطة. إذ يرى أسعد عبد الرحمن أن قضية الفساد وحاجة السلطة الفلسطينية لإعادة إصلاحها على أسس مهنية كانت واضحة للإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي منذ النشأة، إلا أن ذلك قوبل بتغاض كون السلطة تقوم بمهام أمنية على أكمل وجهة. [3] أما وجهة نظر الدكتور سليم تماري –أستاذ علم الاجتماع ومدير مؤسسة الدراسات المقدسية– والتي يؤيد فيها ما طرحه أسعد عبد الرحمن من حيث عدم اكتراث الإدارة الأمريكية بإصلاح السلطة، فيردُ ذلك إلى اعتقاد الإدارة الأمريكية أن وجود السلطة الفلسطينية هو وجود وظيفي، مرتبط بأدائها الأمني وقدرتها على مواجهة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وبالتالي فإن لها إصدار القوانين التي تسهل هذا الدور، وأن سيادة القانون تبقى قضية مرنة بحيث تتيح للسلطة القدرة على القيام بالمهام الأمنية.[1] ولعل ما يعزز هذه الآراء ما أشار إليه دنس روس في كتابه (السلام المفقود) من أن الأمريكيين والإسرائيليين تعمدوا عدم مساءلة عرفات حول ما كان يقوم به داخليا لاعتقادهم أنه الوحيد القادر على إدارة

---

[1] الجرباوي، علي: *حول الأجندة الخارجية «للإصلاح»: الحالة الفلسطينية*. مرجع سابق. ص 75

[2] المرجع السابق. ص 76

[3] The International Crisis Group: **The Meanings of Palestinian reform**. 12 November 2002. Page: 6. available online at: www.crisisgroup.org/library/documents/report_archive/A400815_12112002.pdf

[1] **Palestinian Reform: Behind the Headlines**. **Salim Tamari**. during a Seminar organized by The Carnegie Endowment For international peace. May 01, 2003. available online at: http://www.carnegieendowment.org/events/index.cfm?fa=eventDetail&id=607&&proj=zdrl

الفلسطينيين، وأن رابين دعاهم مرارا إلى عدم الضغط على عرفات بخصوص مسائل داخلية تتعلق بحقوق الإنسان أو الفساد.[1]

وهنا يرى الباحث أن هذا التوجه حكمه رغبة الإدارة الأمريكية في الإبقاء على ياسر عرفات قويا في السلطة الفلسطينية بالرغم من شدة المطالب الفلسطينية بالإصلاح، وإعطائه عناصر القوة التي تمكنه من التحكم في السلطة وأجهزتها من أجل ضمان استمرارها في تطبيق تعهداتها تجاه إسرائيل، وعدم صعود أي قوة يمكن أن تؤثر على تطبيق هذه الالتزامات، ولكي يمسك بجميع خيوط السلطة الفلسطينية وضمان سيطرته عليها وإعطائه الحرية في سن القوانين التي تساعده على تقوية الأداء الأمني للسلطة. لذا جاء هذا التوجه ظنا من الإدارة الأمريكية أن تنفيذ المطالب الإصلاحية يشكل عاملا قد يقوض الأداء الأمني للسلطة الفلسطينية والذي كان يحظى بنوع من القبول، ويضعف من سلطة ياسر عرفات. إلى جانب ذلك كان الاعتقاد الأمريكي أن وجود فصل بين السلطات في داخل السلطة الفلسطينية، ووجود مجلس تشريعي فعال يمارس الرقابة والمحاسبة وبالأخص فيما يتعلق بسياق العملية التفاوضية سوف يؤدي إلى تعطيل التوصل إلى تسوية ترضي طموحات الأمن الإسرائيلي، وسوف يضعف من سلطة الرئيس عرفات كونه، بالاعتبارات الأمريكية، الشخص القادر على توقيع الاتفاقات.

### 2.2.3 مأزق التسوية السلمية والتحول في العلاقة الأمريكية–الفلسطينية

إن بداية التحول في نسق العلاقة الفلسطينية–الأمريكية والتفكير في «إصلاح» السلطة الفلسطينية يرجعه كثير من المفكرين إلى تداعيات الفشل الذي حدث في مفاوضات كامب ديفيد الثانية، حين بدأ الحديث يدور حول الدور الذي لعبته القيادة الفلسطينية في إفشال التوصل إلى صيغة نهائية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عندما رفضت المقترحات التي تقدم بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. على هذا الأساس تغيرت نظرة الإدارة الأمريكية للشريك الفلسطيني إلى أخرى تدعي عدم أهلية هذا الشريك وقدرته على المضي في عملية السلام.[1]

---

[1] Ross, Dennis: **The missing peace**. op.cit. Page: 189

[1] صالح، محسن محمد: *المشهد الفلسطيني الإسرائيلي: بدء الرحلة باتجاه الخط الأخضر*. **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**. مرجع سابق. ص 75

وهنا يرى الدكتور ناثان براون –كبير الباحثين في مؤسسة كارنجي للسلام الـدولي– أن التبعات التي حدثت بعد فشل كامب ديفيد الثانية، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، جعلـت الإدارة الأمريكية تؤمن أن هناك تغييراً في سلوك القيادة الفلسطينية تجاه التعاطي مع الصـراع، ففـي التصور الأمريكي أن ياسر عرفات قد دفع نحو اندلاع الانتفاضة من أجل أن تشكل ورقة ضغط له في العملية التفاوضية، ولكسب نوع من التعاطف العربي والدولي مع المطالـب الفلسـطينية، فبدد ذلك الأمل الذي كان معقودا عليه لتسوية الصراع، وقاد إلى تغيير الصورة النمطيـة التـي أخذت عنه –بأنه الشخص القادر على أن ينهي الصراع– إلى أخرى أوصلت الإدارة الأمريكيـة إلى قناعة أن القيادة الفلسطينية الحالية قد أصبحت جزءاً من المشكلة لا طرفا في الحـل.[1] وقـد عزز التلويح الفلسطيني بإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد من اعتقاد الولايات المتحدة أن ياسر عرفات يناور من أجل إحراز مكاسب سياسية، ولم يكن مستعدا لإبداء أي تنازل في سبيل تحقيق السلام مع الإسرائيليين، في وقت أبدى فيه الإسرائيليون عكس ذلك.[2]

صحيح أن القاعدة الأساسية التي بنيت عليها التوجهات الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية قد تشكلت قبل 2001، إلا أن التغيير في السلوك السياسي للإدارة الأمريكية تجاه التعـاطي مـع القضية الفلسطينية قد طرأ بعد هذا التاريخ، وتحديدا عقب أحداث 11 أيلول. فقـد تغيـر نسـق العلاقة الفلسطينية–الأمريكية تباعا للتغيرات التي حدثت على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد هجمات 11 أيلول، والذي ميزه تغير في تصورات الإدارة الأمريكية –إدارة بـوش الابن– واستراتيجياتها حيال العملية السلمية، وحيال التسوية النهائية.[1] ونتيجة لهذه التحولات أخذ «الإصلاح» يحتل أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية، إذ بدأت ترى أن طبيعة التغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط يقتضي بالضرورة التعاطي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بطريقة مختلفة تتطلب تغيير القيادة الفلسطينية بأخرى جديـدة.[2]

---

[1] ناثان براون: كبير الباحثين في مؤسسة كارنجي للسلام الدولي. وأستاذ العلوم السياسية والشؤون الدوليـة فـي جامعـة جورج واشنطن. **مقابلة مع الباحث**. أجريت بتاريخ 2007/12/3

[2] Quandt, William B.: **Peace Process**. op. cit. Page: 367-369

[1] نعيرات، رائد: *القضية الفلسطينية والوضع الدولي*. مرجع سابق. ص 138

[2] Ross, Dennis: *Reforming the Palestinian Authority: Requirements for Change*. (editor) **The Washington Institute for Near East policy**.

هنا رأت الإدارة الأمريكية أن القيادة الفلسطينية بشكلها وعقيدتها وأسلوبها وتوجهاتها السياسية لا يمكن أن تخدم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة القائمة على توسيع تحالفاتها في الشرق الأوسط، وتعجيل إنهاء الصراعات التي تؤثر على مصالحها، لاستثمارها في الترويج لسياساتها في المنطقة.

إذ يرى الباحث أن الإدارة الأمريكية وجدت في الوضعية التي عليها السلطة الفلسطينية، وقيادة عرفات لها، عائقاً أمام تنفيذ التصورات الأمريكية للحل؛ كونها لا ترى فيه الشخص الذي من الممكن أن يعول عليه تسريع الوصول إلى تسوية نهائية، والتخلص من عقدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فعلى صعيد القيادة السياسية الفلسطينية، فإن العقلية التي تحكمها، والتي كانت مقترحات كلينتون محط اختبار للمدى الذي يمكن أن تذهب إليه لحل الصراع، أثبتت أن لا أمل فيها لتقود العملية السلمية وتسرّع الوصول إلى اتفاق، ولاسيما أن مواقفها من هذه المقترحات أظهرت الحد التي يمكن أن يصل إليه سقف تنازلاتها، وهو ما لا يتوافق مع أقصى ما يمكن أن يقدمه الأمريكيون والإسرائيليون.

ومن ناحية أخرى فإنها وجدت أن ياسر عرفات لا يمكن أن يخدم السياسة الأمريكية لمحاولته ممارسة الضغط السياسي والشعبي والعسكري على الإدارة الأمريكية من خلال استخدامه خيار الانتفاضة العسكرية في سبيل تحقيق مكاسب سياسية تقوي موقفه في عملية المفاوضات. أما الجانب الآخر وهو الأهم أن ياسر عرفات لم يعد الشخص الأقوى في النظام السياسي الفلسطيني. فالقيادة الفلسطينية بشكل عام بدأت تفقد قوتها شيئا فشيئا في الساحة الفلسطينية نتيجة لفقدانها السيطرة على الجماعات المسلحة، وتصاعد قوة الأحزاب المنافسة للسلطة، والتي تبتعد كثيرا عن نهج الولايات المتحدة، وعدم قدرتها على وقف هجماتها، وانتشار الصراعات الداخلية في جميع أجهزتها خصوصا الأمنية منها. ولا يستثنى من ذلك تراجع شعبيتها ولاسيما في ظل انتشار شواهد الفساد وسوء الإدارة في أجهزتها. والجانب الآخر الذي عزز من هذه التصورات هو بروز شخصيات قوية داخل حركة فتح ذات نفوذ يمكنها من التعاطي بإيجابية مع السياسة الأمريكية. وبالتالي وجوده –ياسر عرفات– يمكن أن يقوض فرص

استثمار الورقة الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق سياسي ينعكس على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وخصوصاً تجاه العراق واحتواء إيران.

هذه المتغيرات تزامنت أيضا مع انتهاء المرحلة الانتقالية دون التقدم في العملية السلمية، وعدم التوصل إلى نتائج في القضايا العالقة، ما حدا بالإدارة الأمريكية إلى التوجه نحو إطالة مدة المرحلة الانتقالية وإعطائها شرعية، من حيث الادعاء أن العملية السلمية تتطلب استقرار النظام السياسي الفلسطيني على أسس من الشفافية والحكم الصالح، وذلك للحيلولة دون السماح للفلسطينيين باتخاذ خطوات أحادية كإعلان الدولة من جانب واحد، ودون انهيار السلطة أمام القوى الفلسطينية الأخرى. ولعل التصور الأمثل لذلك كان بالضغط على السلطة الفلسطينية للدخول في عملية «إصلاح» شاملة، تطول أجهزة السلطة بمختلف مسمياتها كاشتراط للتقدم نحو العملية السلمية.[1]

بدأت الإدارة الأمريكية تتعامل مع قضية «الإصلاح» بالاتجاه إلى إثارة قضية الفساد داخل السلطة الفلسطينية مستندة إلى تقرير «روكارد»، والى المطالب الفلسطينية الداخلية. والواضح أن هذا الاتجاه تنامى ليدفع بعملية «الإصلاح» نحو التحول إلى قضية رأي عام فلسطيني ودولي، وبذلك خرج موضوع «الإصلاح» عن إطاره الفلسطيني وأصبح أكثر من طرف دولي يتدخل في طرحه. وعليه كانت مسألة إثارة قضايا الفساد في السلطة الفلسطينية أمرا حيويا يخدم مرامي السياسة الأمريكية تجاه دفع المجتمعين الدولي والمحلي نحو إحداث تغييرات جوهرية في القيادة الفلسطينية. ثم الربط بين الفساد وأسلوب إدارة النظام الفلسطيني القائم على الشخصنة. وهنا دأبت وسائل الإعلام الغربية وخصوصا الأمريكية، على إظهار التلاقي بين الرؤية الأمريكية والفلسطينية حول أداء السلطة، وتصوير المطالب الأمريكية «للإصلاح» هي نفسها المطالب الفلسطينية الداخلية.[1] ومن دواعي هذا التوجه في اعتقاد الباحث هو أن تشكل إثارة قضية «إصلاح» السلطة الفلسطينية مبررا للإدارة الأمريكية بحيث تأخذ

---

[1] ناثان براون: **مقابلة مع الباحث**. مرجع سابق

[1] مضر قسيس في باسم الزبيدي: **الإصلاح: جذوره ومعانيه، وأوجه استخداماته**. (معقب). مرجع سابق. ص 87

قراراتها مقبولية دولية، وبالتالي تحويل هذه القضية من مطلب خارجي إلى آخر داخلي ليصبح الشعب أداة ضاغطة على السلطة الفلسطينية نحوه. إذ يرى الدكتور مصطفى البرغوثي – أمين عام المبادرة الفلسطينية– أن الإدارة الأمريكية عملت على استثمار المشاكل الداخلية الفلسطينية والمطالب الفلسطينية «للإصلاح» كوسيلة لابتزاز تنازلات سياسية وأمنية من السلطة الفلسطينية.[1]

يرى الباحث أن الإدارة الأمريكية وجدت في استخدام شعار «الإصلاح والتحول الديمقراطي» وسيلة إيجابية للضغط على القيادة السياسية الفلسطينية لـ «تطويع» موقفها السياسي، كون إثارة هذه القضية والمتناغمة مع المطالب الفلسطينية سوف تضع السلطة الفلسطينية في مواجهة القوى والأحزاب والمؤسسات الفلسطينية، والمجتمع الدولي. ولعل ما يحمل قدرا من الأهمية أنها أعطت انطباعا أن دوافع وأسباب مطالبتها بـ«الإصلاح» هو (غرق) مؤسسات السلطة بالفساد، وتورط القيادة الفلسطينية في ذلك، وبالتالي تبرير المطالب الأمريكية لتغيير القيادة الفلسطينية، وإظهار دوافعها «للإصلاح» بمظهر إيجابي أمام الداخل الفلسطيني والمجتمع الدولي. كما أن إثارة قضية «الإصلاح» توجب الاختيار بين التماشي مع هذه المطالب أو الظهور بمظهر المستفيد من استمرار الفساد واستمرار الوضع الذي عليه السلطة، وهنا تكمن أهمية استغلال الإدارة الأمريكية للمطالب الإصلاحية الفلسطينية.

كما يعتقد الباحث أن موضوع «الإصلاح» أثار جدلية ما بين كونه وطنياً فلسطينياً، أو مرتبطاً بالمطالب الأمريكية، وما حوّله إلى موضع جدل هو الهدف المنشود منه سواء داخليا أو أمريكيا، فعلى الصعيد الداخلي ضغطت القوى الفلسطينية باتجاه أن يكون الإصلاح فلسطينيا يبدأ بإصلاح البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية، يبنى عليه إصلاح المؤسسات الفلسطينية ودمقرطتها بشكل يهدف إلى خدمة الإصلاح السياسي، ومن ثم إصلاح العلاقة مع الاحتلال.

---

[1] البرغوثي، مصطفى: *الأبعاد السياسية لغياب استراتيجية عمل وطني موحدة*. ضمن كتاب **قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وآفاق الإنعتاق**. تحرير وسام رفيدي. ورقة عمل قدمت للمؤتمر السنوي المحلي أقامه معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. 2004. ص 31

بعكس ما توجهت له السياسات الأمريكية تماما، والتي دأبت على المطالبة بشكل معين «للإصلاح» يمثله التخلص من القيادة السياسية والتركيز على صعود قيادة جديدة، وعلى أولوية «الإصلاحات» الأمنية كإطار حاكم لعملية «الإصلاح» ككل.

جاء اهتمام الكونجرس الأمريكي بـ«إصلاح» السلطة الفلسطينية في البداية من خلال التركيز على الحديث عن فقدان ياسر عرفات المصداقية في التعامل مع الإدارة الأمريكية، ورفض التعامل معه لعدم قدرته على أن يكون شريكا في صنع السلام. وهو ما دعا إلى تقديم عدد من أعضائه مشروع قانون يدعو إلى وضع منظمة التحرير على قائمة الإرهاب، وتحميل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مسؤولية الهجمات الفلسطينية على إسرائيل، ويطلب تجميد جميع ودائعه الشخصية، وأرصدة منظمة التحرير في الولايات المتحدة، ووضع قوات الأمن التابعة له، والأجنحة العسكرية التابعة لحركة فتح ضمن قائمة المنظمات الإرهابية.[1] من الضروري الإشارة إلى أن هذا التوجه رافقه أيضا إبراز دور عرفات باعتباره سببا في إخفاق عملية السلام في كامب ديفيد، والمسؤول عن تأجيج العنف، والأعمال العسكرية ضد إسرائيل، ولاسيما عقب تصاعد الحديث عن دوره في تسليح كتائب الأقصى وتوفير الدعم المالي لها، وإصدار أوامر لتنفيذ تفجيرات في إسرائيل.[2] هنا دأب كثير من أعضاء الكونجرس على إظهار القاسم المشترك بين ياسر عرفات وزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ومدى التقارب في سلوكيهما، والجمع بين تهديدات أعمالهما على السياسة الأمريكية ومصالحها في الشرق الأوسط، وعلى أمن إسرائيل. وتناولوا صورته كمسؤول عن التحريض على الإرهاب وتمويله، بالصورة ذاتها التي يقوم بها أسامة بن لادن، وفي إشارة أيضا إلى الكيفية التي يستخدم فيها التعبيرات اللغوية للتحريض ضد إسرائيل.[1]

من هنا أثار الكونجرس إشكالية العلاقة بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية، واستمرارها في التعامل مع القيادة الفلسطينية، وأصبح الحديث يدور حول وظيفة السلطة

[1] Congressional record. May 15, 2002
[2] Ibid. March 19, 2002
[1] Ibid. March 21, 2002

الفلسطينية بالمقارنة مع الصيغة التي نشأت عليها، والدور الذي تؤديه أجهزتها الأمنية في تهديد أمن إسرائيل، واتجاهات صرف الدعم المالي المقدم لها، بالتزامن مع دور عرفات في السيطرة عليها.[1] بمعنى أن نظرة الكونجرس الأمريكي إلى السلطة الفلسطينية اختلفت عما كانت عليه، كون السلطة الفلسطينية بالمفهوم الأمريكي نشأت كصيغة أمنية ذات هوامش سياسية، ترتبط باتفاقيات توجب عليها ملاحقة الأفراد والجماعات والمؤسسات التي تمارس أعمال تحريضية ضد إسرائيل أو تستهدفها. والسلطة بذلك تكون قد انقلبت على الوضع الذي أسسه لها اتفاق أوسلو، من حيث الالتزام بمهام وتوجهات الأجهزة الأمنية المحددة في هذا الاتفاق.

والذي أثار هذا الوضع هو تحول الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى عوامل مساعدة ومحركة للانتفاضة الفلسطينية، عوضا عن لعب دور في إخمادها. وقد جاء ذلك معززا بتغاضي السلطة الفلسطينية عن ملاحقة عناصر التنظيمات التي تنفذ هجمات ضد إسرائيل، واستغلالها الدعم المالي في سبيل دفع رواتب المطلوبين للأجهزة الأمنية الإسرائيلي، وتسليح التنظيمات الفلسطينية، فعلى سبيل المثال حادثة سفينة (Karnie A) التي أشارت بأصابع الاتهام إلى الرئيس الفلسطيني بتورطه في صفقة الأسلحة الإيرانية. على إثر هذه الأحداث تحولت نظرة الكونجرس إلى السلطة الفلسطينية من كونها شريك في عملية السلام إلى «كيان معاد» نتيجة لتخليها عن أسس العلاقة التي تجمعها مع إسرائيل، وأصبح يُنظر إلى غياب الشفافية، والمحاسبة، والقانون، والديمقراطية، في ظل سيطرة ياسر عرفات، بوصفها أسباباً رئيسية لخروج السلطة الفلسطينية عن مسارها وإحداثيات وجودها. لذلك جاءت دعواته لضرورة القيام بعملية «إصلاح» جذري تعيد تصويب مسار السلطة الفلسطينية بما يتوافق مع الأهداف التي نشأت من أجلها وفق المنظور الأمريكي والإسرائيلي.

ارتبط البعد الأمني لعملية «الإصلاح» والتحول الديمقراطي بشكل وثيق بتغيير القيادة الفلسطينية، نتيجة لمسؤوليتها عن خروج الأداء الأمني الفلسطيني عما جاء عليه في أوسلو، ومحاولتها الحصول على مكاسب سياسية جديدة من خلال تهديد أمن إسرائيل. وعليه ظهرت

[1]Congressional record.. March 19, 2002

الحاجة الأمريكية والإسرائيلية لإعادة السيطرة على الوضع الأمني في السلطة الفلسطينية من خلال عملية «الإصلاح».[1] لذا أولت الإدارة الأمريكية اهتماما كبيرا بـ«إصلاح» الأجهزة الأمنية، ولاسيما أن نجاحها في إعادة هيكلتها ودمجها في ثلاثة أجهزة رئيسية، وإحكام سلطاتها في الضفة وغزة، سوف يشكل عنصراً مهما في عملية «إصلاح» السلطة الفلسطينية بشكل عام. فنجاحها في ذلك سوف يقوي الأداء الأمني للسلطة الفلسطينية في إيقاف العمليات العسكرية ضد إسرائيل.[2] وعليه اتجهت الرؤية الأمريكية نحو هيكلة الأجهزة الأمنية على شكل يمكّن السلطة من محاربة الإرهاب ومنع انتشاره، ويجعلها قادرة على السيطرة على المنظمات الفلسطينية التي تمارس أعمالا عسكرية ضد إسرائيل، ويبقيها بعيدة عن سلطة ياسر عرفات.[3] وهنا انطلقت الإدارة الأمريكية من أن «إصلاح» الأجهزة الأمنية هو نواة عملية «الإصلاح»، لأن ذلك يعني أن السيطرة على الأجهزة الأمنية وضعها تحت قيادة فلسطينية «معتدلة» كفيلة بإعادة الهدوء، والقضاء على بنية التنظيمات المسلحة.

ونستخلص أن هناك حدثين مهمين أديا إلى تحول في العلاقة الفلسطينية الأمريكية، ولعل أولهما هو انسداد آفاق الوصول إلى تسوية سياسية ترضى عنها أطراف الصراع، وتحقق لإسرائيل أمنها، وللفلسطينيين دولتهم. ويأتي هذا الانسداد من ضعف المبادرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية عن تحقيق هذين الأمرين، وتركيزها على أمر واحد ذي أهمية كبرى وهو أمن إسرائيل على حساب تحقيق دولة فلسطينية ضمن التصورات الفلسطينية لذلك. والذي قابله عدم قبول الفلسطينيين بالحد الأقصى الذي قدمته الإدارتان الأمريكية والإسرائيلية كصيغ للتسوية النهائية. جميع هذه الأمور حدثت في وقت بدأت تتكشف فيه ضعف صيغة أوسلو عن تأسيس لبنة أساسية سليمة لاتفاق دائم، وهو ما ظهر فيما بعد عندما فشلت آخر محاولات الإدارة الأمريكية لإنهاء الصراع، فأوشك ذلك على الإطاحة باتفاق أوسلو، لذا رغبت الإدارة الأمريكية

[1] **Palestinian Reform: Behind the Headlines.** Salim Tamari. (Seminar). op. cit
[2] James A. Baker III Institute For Public Policy: **Creating A Roadmap Implementations Process under United State Leadership**. Israeli Palestinian working group Policy Paper. February 2005. Page: 13 http://bakerinstitute.org/Pubs/workingpapers/BakerInstituteWkspReport.pdf
[3] **Palestinian Reform: Behind the Headlines.** Larry Garber. (Seminar) op. cit

في إطالة مدة هذه الاتفاق، من خلال الإبقاء على المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تنتهي عام 1999.

أما الأمر الثاني وهو لجوء الفلسطينيين إلى الانتفاضة بشتى أنواعها الشعبية والعسكرية كردة فعل على فشل اتفاق أوسلو عن تحقيق الدولة. وهو ما أدى إلى خروج السلطة الفلسطينية عن التزاماتها الأمنية، ومشاركة أفراد من أجهزتها في أعمال عسكرية ضد إسرائيل. ما أثار التساؤل حول جدوى الاستمرار في التعامل مع القيادة الفلسطينية الحالية، وجدوى بقائها في السلطة طالما أنها أخلت في شروط الاتفاقات السابقة، وبدت ضعيفة أمام السيطرة على الأوضاع الأمنية مرة أخرى.

كلا الأمرين جعل الإدارة الأمريكية تلمس صعوبة أن يتم تقريب الموقف الفلسطيني من الصيغة التي طرحتها للتسوية النهائية، وأدركت أن العقلية والعقيدة السياسية التي تسير عليها القيادة الفلسطينية، وتمسكها بمواقفها، تجعل من الصعب التسريع في عملية التخلص من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتبعاته، ما دعا إلى النظر إلى القيادة الفلسطينية على أنها عائق أمام تنفيذ هذه المبادرات، ولاسيما أن حاجتها لإنهاء الصراع بدت ماسة كونها تتوجه نحو انفتاح في استراتيجيتها تجاه محاربة الإرهاب، وتأمين مصالحها، ما يعني حاجتها لحشد الدعم الدولي العربي والإسلامي لإنجاح هذه السياسة. من هنا جاءت توجهاتها إلى التركيز على عملية «الإصلاح» أولا لإطالة الفترة الانتقالية وقطع الطريق على الفلسطينيين من اتخاذ أي خطوات أحادية. وثانيا للتخلص من القيادة الفلسطينية القائمة واستبدالها بأخرى أكثر مرونة وتجاوبا مع الطروحات الأمريكية، وثالثا أن عملية «الإصلاح» ترفع الحرج عن الإدارة الأمريكية للضغط على إسرائيل من أجل تسوية الصراع، وهو ما يبقي الحديث عن طرح مبادرة أمريكية للسلام أمرا مرهونا بتحقق شروط «الإصلاح».

### 3.2.3 خصوصية الحالة الفلسطينية

على الرغم من اتفاق المطالب الخارجية والداخلية على حاجة السلطة الفلسطينية إلى الإصلاح، إلا أن ذلك يستدعي الحديث عن خصوصية الإصلاح في الحالة الفلسطينية، فهذه الخصوصية تكمن في معضلة تعريف «الكيانية الفلسطينية»، وارتباطاتها، ومصدر شرعيتها، واستقلاليتها، ومدى كونها انتقالية حسب محددات اتفاق أوسلو. فالإصلاح في الحالة الفلسطينية يتطلب تحديد شكل سيادة السلطة الفلسطينية ومحدداتها الجغرافية والسياسية والإدارية، وبالضرورة أيضا أن ينتقل إلى تعريف مؤسساتها وترابطاتها. فإلى جانب كل الاعتبارات التي تصب في بوتقة أهمية الإصلاح بالنسبة للسلطة الفلسطينية، إلا أن المراقبين يعتبرونه منقوصا، من الناحية السيادية، فهناك إشكالية تكمن في وضعية السلطة الفلسطينية في كونها تمر بمرحلة انتقالية، وينقصها كثير من الجوانب السيادية، ولاسيما في ظل خضوعها للاحتلال، وعدم خروجها بعد من مرحلة التحرر إلى مرحلة الدولة، والتي صبغت أداءها بالازدواجية بين العمل السياسي والعمل العسكري. فمن الواضح أن النظام السياسي الفلسطيني يعاني من إشكالية بنيوية تتمثل في كونه ليس نظاماً سياسياً متكاملاً ذا سيادة، بل مازال يعتبر سلطة حكم ذاتي محكوم بسقف سياسي معين.[1]

وتكمن أهمية السيادة في الحالة الفلسطينية، كون الاحتلال يشكل عائقا مهما أمام تطور أي ثقافة أو ممارسة ديمقراطية، فعملية التحول الديمقراطي في فلسطين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقلال، والاستقرار السياسي، وضمان السيادة وفرض السيطرة؛ فكلاهما يساهم في تعزيز السيادة على الأرض والسكان، ويفتحان المجال أمام تحولات أكثر إيجابية في تطبيق مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية. إلا أن الارتباط الوثيق بين أمن إسرائيل وسيادة السلطة، يحول

[1] صافي، خالد محمد: *أزمة التحول الديمقراطي في فلسطين*. **موقع دنيا الوطن** http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id=112315

دائماً دون إعطاء الفلسطينيين سلطة كاملة على أرضهم، ليشكل عامل انعدام الاستقلال السياسي والاقتصادي، إشكالية أمام أهم جزء من أجزاء التحول نحو الديمقراطية والتنمية السياسية.[1]

وهنا يرى الباحث أن الإدارة الأمريكية في مطالبتها السلطة الفلسطينية إحداث «إصلاحات»، تخطت جدلية حاجة الدولة إلى الكيانية والسيادة والاستقرار لكي تبدأ بعملية التغيير نحو النهج الديمقراطي، فتغاضت عن كون السلطة الفلسطينية مازالت سلطة انتقالية ذات سيادة محدودة، وأن جل الأراضي التي تقع سيطرتها عليها هي في الواقع تحت السيطرة العملية الإسرائيلية. وما يفسر هذا التوجه هو خصوصية «إصلاح» السلطة الفلسطينية بالنسبة للولايات المتحدة، والذي يأتي من زوايا متباعدة عن تلك الفلسطينية، وبطبيعة الحال مرتبطة بشدة بمدى تأثير تداعيات استمرار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. الزاوية الأولى: تتمثل بمقتضيات تشكيل حلف لمحاربة الإرهاب، وترويج الإدارة الأمريكية لضرب أفغانستان والعراق، ورغبتها في إدخال الدول العربية والإسلامية في هذا الحلف، وكسب تأيدها. وهنا أرادت أن تظهر اهتمامها بحل القضية الفلسطينية كجانب يدعم توجهاتها نحو تهدئة الرأي العام العربي والدولي، وإعطائه انطباعا أنها سوف تقيم دولة فلسطينية مستقلة، وأنها الوحيدة التي تعالج القضايا الساخنة، الأمر الذي يوفر مناخا مناسبا لوجودها في المنطقة.[2]

والزاوية الثانية تتمثل بتوجه الإدارة الأمريكية نحو التخلص من الضغط العربي لحملها على تنفيذ تعهداتها بأخذ زمام المبادرة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإطلاق عملية سلام تقود إلى تسوية نهائية، بعد الانتهاء من الحملة الأمريكية على أفغانستان، ولاسيما أن الدول العربية عقب أحداث أيلول عملت على تصوير الأسباب الكامنة وراء هذه الهجمات مرتبطة بتغاضي الإدارة الأمريكية عن ممارسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني وسماحها لها بتشديد

---

[1] الأسطل، كمال: *إعلان الدولة الفلسطينية: قضايا تحتاج إلى رؤية وحسم. مرجع سابق*

[2] صبيح، محمد: *خارطة الطريق: لغة جديدة وأفعال قديمة*. **مجلة السياسة الدولية/** العدد 53. 2003. ص 200

الخناق عليه، وأن استمرار الصراع جدير بأن يشكل بيئة خصبة للتطرف والإرهاب.[1] ولذلك قضية «الإصلاح» شكلت مخرجا لها من مأزق التعاطي مع المطالب العربية لحل الصراع والضغط على إسرائيل للكف عن استخدام العنف لوقف الانتفاضة.[2]

والزاوية الثالثة، وهي ما كنا قد تطرقنا إليه سابقا من حيث حاجة الولايات المتحدة إلى استثمار أي نجاح على صعيد التحول الديمقراطي في فلسطين ليشكل ذلك نموذجا يخدم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويبرز مدى مصداقية دعواتها «للإصلاح».

### 4.2.3 الرؤى والاستراتيجيات الأمريكية للتحول الديمقراطي في فلسطين

يحاول الباحث في هذا البند أن يلقي الضوء على الاستراتيجيات التي استخدمتها الإدارة الأمريكية في سبيل وضع السلطة الفلسطينية أمام خيار «الإصلاح»، وكيف ساهمت في دفع القيادة الفلسطينية نحو الاستجابة لهذه المطالب. في المقابل يسعى الباحث إلى الخوض في الرؤى والتصورات التي تنتظرها الولايات المتحدة كمخرجات لعملية التحول الديمقراطي، وكيف تلتقي مع سياستها العامة تجاه الشرق الأوسط، والرؤى التي رسمتها «لإصلاحه»، واضعا هذه التصورات أمام نظيرتها الفلسطينية، محللا أوجه الاختلاف فيما بينهما.

#### 1.4.2.3 الربط بين عملية السلام و«إصلاح» السلطة الفلسطينية

في ضوء الخصوصية التي تمثلها عملية «إصلاح» السلطة بالنسبة للولايات المتحدة، وارتكازها على استثمارها في خدمة مصالحها، سارت خطواتها نحو ذلك مبكرا، وضمن مراحل مختلفة، بدأت منذ أن أخذت العلاقة الفلسطينية–الأمريكية شكل التنافر. في بداية الأمر جاءت المبادرات الأمريكية ممثلة بمقترحات جزئية «للإصلاح»، عبرّت عنها جملة من الأدوار التي أوكلت إلى قائد القيادة المركزية الأميركية السابق «انطوني زيني»، ومدير وكالة الاستخبارات

---

[1] كميل، منصور: *أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 والمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية*. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. العدد 49. 2001. ص 49

[2] عكاشة، سعيد: *الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية*. **مجلة السياسة الدولية/** العدد 149. 2002. http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/2002/7/1/File4.htm

المركزية «جورج تينت»، لوضع صيغ تفضي إلى تهدئة أمنية على صعيد الانتفاضة، وتضع تصوراتها لتصحيح المسار الأمني للسلطة الفلسطينية، كالدعوة إلى استئناف التعاون الأمني، ووقف الهجمات وملاحقة الجماعات المسلحة. أسست هذه الأدوار إلى لجان ذات مهام أمنية، ترأستها الولايات المتحدة للعمل على تفعيل التعاون الأمني بين الجانبين، والمتابعة المباشرة للأداء الأمني للسلطة.[1] من اللافت في رأي الباحث أن هذه الخطوات قدمت فقط رؤى «إصلاحية» ذات بعد أمني صرف، أكثر من كونها تحمل خطوات «إصلاحية» شاملة. وعلى الرغم من تركيزها على الجانب الأمني دون الولوج في الجوانب الإدارية أو القانونية أو السياسية، إلا أنها تعبر بوضوح عن الرغبة الأمريكية في التأسيس لعملية «إصلاح» أمني موسع يطرق الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية.

ضغطت الإدارة الأمريكية في اتجاه دفع السلطة الفلسطينية إلى الاستجابة لتوصيات هذه اللجان. ومن المهم الإشارة إلى أنها وضعت مسألة إعادة النظر بالاعتراف السياسي للسلطة الفلسطينية رهينة تطبيقها الإجراءات التي تلزمها بمكافحة المجموعات العسكرية.[2] كان لهذا الأمر أهمية في رأي الباحث، وهو أن الوصول إلى هذه النقطة من التنافر يعني أن السلطة الفلسطينية سوف تعتبر «كيانا معاديا» في الاعتبارات الأمريكية، وما يرافقه من إلغاء الالتزامات الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية، والذي من الممكن أن يقود إلى موقف دولي في هذا الاتجاه. إلا أن الإدارة الأمريكية وقعت في إشكالية المضي في سحب الاعتراف السياسي، كون ذلك أولا يعطي القيادة الفلسطينية الحجة للتنصل من التزاماتها تجاه الولايات المتحدة والاتفاقات التي رعتها، وثانيا يضعها في حرج أمام الدول العربية، من حيث جدية رغبتها في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

بُني التصور الأمريكي لعملية «الإصلاح» على تقليص الدور السياسي الذي يلعبه الرئيس عرفات، وتحجيم تأثيره على القرار السياسي الفلسطيني، من خلال إجراء تغييرات في

---

[1] انظر نصوص تقرير زيني، وبنود خطة تينيت. **موقع BBC**. 14 حزيران 2001

[2] عبد الفتاح، محمد: *متابعات عملية السلام في الشرق الأوسط*. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط/ العدد 16. عمان. 2001. ص 111-112

النظام السياسي تقود إلى التخلص من مركزية القرار الذي يتحكم به، وإبعاده عن ممارسة سلطات ذات تأثير في السلطة الفلسطينية.[1] نتيجة لذلك بدأ مسار الضغوطات الأمريكية يتبلور باتجاه تجريد عرفات من أركان نفوذه السياسي الثلاثة: السيطرة على القرار السياسي الفلسطيني، التحكم بصرف المال العام، والسيطرة على الأجهزة الأمنية، وإيداعها لدى قيادات فلسطينية أكثر «اعتدالاً» وبرجماتية، ما يحوّل دوره من رئيسي إلى آخر صوري. هذا الخيار حاز على قبول الإدارة الأمريكية، ولاسيما أنه يتجاوز التداعيات السلبية التي يشكلها سحب الاعتراف السياسي، وإبعاد ياسر عرفات عن السلطة جسديا أو إجراء انتخابات رئاسية.[2]

انسجاما مع ذلك، شكل خطاب الرئيس بوش في 24 أيار 2002 الإعلان الرسمي لفكرة «إصلاح» السلطة الفلسطينية على أساس إحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي. لذا انطلقت رؤيته «للإصلاح» من واقع أن «الإصلاحات» ينبغي أن تكون أكثر من مجرد تغيير في الشخصيات، أو محاولات متناثرة في جوانب غير ذات صلة تبقي الوضع كما هو، بل تتطلب وجود مؤسسات سياسية واقتصادية وأمنية تستند إلى الديمقراطية، واقتصاديات السوق، وتتخذ إجراءات صارمة ضد الإرهاب. وتعتقد هذه الرؤية أنه لكي يتحقق «الإصلاح» والتحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني لابد من تقويم وتصويب أحوال مؤسسات السلطة وهياكلها السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والمالية والأمنية، إضافة إلى القواعد والأنظمة التي تحكم عمل هذه المؤسسات وتسيرها.[3]

وقد جاء الخطاب بمجموعة من الأمور الواجب تحققها في السلطة الفلسطينية كأساس لإنجاح تصوراتها لعملية «الإصلاح». ففي الجانب السياسي دارت الفكرة المحورية لهذا الخطاب حول ضرورة أن يغير الفلسطينيون قيادتهم إلى أخرى «معتدلة»، ترفض العنف،

---

[1] نص خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش عن الشرق الأوسط. 24 حزيران 2002. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 149. ص 112-113

[2] Hilal, Jamil: *Reform and resistance*. **The Best of Bitterlemons**: Five years of writings from Israel and Palestine. Edited by Yossi Alpher and others. P.173. Available online at: http://www.bitterlemons.org/newbook/pdf/bitterlemons.pdf

[3] نص **خطاب الرئيس جورج بوش**. 24 حزيران 2002. مرجع سابق

وقادرة على الحد من القدرة العسكرية للتنظيمات الفلسطينية وتفكيك بنيتها، واعتبار ذلك شـــرطا أساسيا للدعم السياسي والاقتصادي الأمريكي للدولة الفلسطينية. فهو يقول: «إن السلام يتطلـــب وجود قيادة فلسطينية جديدة، ومختلفة، حتى يمكن أن تولد دولة فلسطينية. ولذلك فـــإنني أدعـــو الشعب الفلسطيني إلى انتخاب زعماء جدد، [لا يقبلوا حلولاً وسطاً مع الإرهاب].»[1]

أما في الناحية الاقتصادية، فقد تحدث بوش عن أن الدولة الفلسطينية تتطلـــب اقتصـــادا «نابضا بالحياة»، يستند إلى مؤسسات اقتصادية جديدة، غير خاضعة لسيطرة قادة غير خاضعين للمحاسبة والمساءلة، وتحتاج إلى سياسات اقتصادية سليمة، ترتكز على اقتصاد السوق، وتعطي القطاع الخاص دورا أكبر في عملية البناء والتنمية والازدهار، وتمويـــل المشـــاريع المختلفـــة، وتوفير فرص عمل للشباب، للخروج من الركود الاقتصـــادي.[2] والباحـــث يـــرى أن المـــدخل الاقتصادي يشكل ضرورة للإدارة الأمريكية من حيث أن إنعاش الاقتصاد الفلســـطيني، وتبنـــي مشاريع تقود إلى إنعاش الحياة الاقتصادية، سوف ينعكس إيجابا على مقبولية نتائج «الإصلاح» بالنسبة للشعب الفلسطيني، وأن ذلك سوف يظهر «مصـــداقية» الطروحـــات الأمريكيـــة نحـــو «الإصلاح»، ولاسيما أن الإدارة الأمريكية تنطلق من إدراك أن عدم لمس المواطن الفلســـطيني لنتائج «الإصلاح» سوف يظهر المطالب الأمريكية بصورة «سلبية» وبالتالي لن تحظى بالتأييـــد المطلوب.

وقانونيا فقد شخّص الخطاب حاجة السلطة الفلسطينية إلى إحداث «إصلاحات» قضائية، لإرساء نظام من العدالة، يضمن الفصل بين السلطات، ويحدد العلاقة بين المؤسسات الفلسطينية الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وإيجاد إطار دستوري جديد للسلطة يقـــوم علـــى أســـس ديمقراطية، تضمن استقلال القضاء، وسيادة القانون. والتأسيس لنظم إداريـــة ســـليمة تتـــوخى التنظيم، والرقابة، والشفافية، والمحاسبة، والمسائلة، ومراقبة المال العام والتوجهات المصرفية.[1]

---

[1] نص **خطاب الرئيس جورج بوش**. 24 حزيران 2002. مرجع سابق

[2] المرجع السابق

[1] المرجع السابق

وامتداداً لذلك فإن الخطاب تطرق أيضا إلى الضعف الذي يعانيه المجلس التشريعي الفلسطيني، من حيث الصلاحيات، وبقاؤه دون سلطة، وتأثير في القرار السياسي، ووقوعه تحت سيطرة شخص واحد في ظل مركزية السلطة. وحاجة السلطة إلى برلمان فلسطيني ذي سلطة كاملة، يعطي استقلالية للحكومة. والتطوير البرلماني يأتي في اتجاه رفع كفاءته وتقوية دوره ودور الأحزاب داخله في المراقبة والتشريع. [1] فقد سار هذا التوجه منسجما مع اعتقاد الإدارة الأمريكية أن عملية السيطرة على الوضع الأمني تقتضي تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، وصياغة دستور بنظام برلماني ديمقراطي قوي يعطي صلاحيات لرئيس الوزراء، وقانون انتخابي يضمن المشاركة السياسية للجميع، بجانب فرض سلطة للقانون.[2]

أما «الإصلاحات» الأمنية، فإنها تعكس تصور الإدارة الأمريكية لتصويب الأداء الأمني الفلسطيني من خلال إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية و«إصلاحها» تحت تسلسل قيادي موحد، على أسس تضمن وضوح أهدافها، والقدرة على محاربة «الإرهاب»، والحد من القدرة العسكرية للتنظيمات الفلسطينية وتفكيك بنيتها، وضمان الأمن.[3]

وعلى الرغم من اتساع التصورات الأمريكية لعملية «الإصلاح» واشتمالها على معظم جوانب الخلل التي حددتها الدراسات الفلسطينية والدولية، إلا أن الباحث يتفق مع ما يراه كثير من المفكرين في أن الطرح الأمريكي فيه تأطير لعملية «الإصلاح» بالتركيز على نتائج محدودة، مؤداها يقضي إلى تغيير أو تحييد شخوص معينة في النظام السياسي الفلسطيني وبالأخص رئيس السلطة.[1] وهنا يرى توماس كاروثيرز أن فكرة إحداث تحول ديمقراطي في فلسطيني تحمل أهدافاً متناقضة للإدارة الأمريكية، فهي ترغب في إحداث تحول ديمقراطي يقود إلى تحول في القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية، لكنها تشترط أوجه التحول بأن لا يساهم في

---

[1] نص **خطاب الرئيس جورج بوش**. 24 حزيران 2002. مرجع سابق

[2] الشقاقي، خليل، وعائشة أحمد: *ملاحظات أولية على خطة «خارطة الطريق»*. **المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية** www.pcpsr.org/arabic/strategic/books/2003/roadmap/cover.html

[3] نص **خطاب الرئيس جورج بوش**. 24 حزيران 2002. مرجع سابق

[1] Brown, Nathan J.: **Evaluating Palestinian Reform**. Carnegie Endowment for International Peace. Middle East Series. June 2005. Page: 9. Available online at: http://www.ciaonet.org/pbei/ceip/cei009/cei009.pdf

إعادة انتخاب ياسر عرفات مرة أخرى. وبالتالي فإن نتائج كهذه لن تحظى على رضـــا الإدارة الأمريكية حتى لو أتت بطرق ديمقراطية إلى السلطة.[1]

يمكن القول أن هذا الخطاب شكّل الإعلان الرسمي لرفض الإدارة الأمريكية التعامل مع القيادة الفلسطينية وبالأخص ياسر عرفات. والذي أسس أيضا لمرحلة جديدة من تعاطي الولايات المتحدة مع القضية الفلسطينية. فمن هذا المنطلق دفعت نحو الضغط على الســلطة الفلســطينية لإحداث تغييرات جوهرية في رأس الهرم السياسي الفلسطيني.[2] فسياسيا بدأت بفــرض عزلــة دبلوماسية على القيادة الفلسطينية، وبالأخص رئيس السلطة، من خلال رفض مسئولين أمريكيين مقابلته، أو إجراء أي اتصال سياسي أو دبلوماسي رسمي معه، كأحد خطوات الضــغط عليــه.[3] هنا رأت الإدارة الأمريكية أن هذا الإجراء يمكن أن يقود إلى سحب أجزاء من الصلاحيات التي يملكها الرئيس الفلسطيني أو تنازله عنها شيئا فشيئا، ولاسيما أنه يحاول دائما المناورة للبقاء في دائرة القرار السياسي، وفي الوقت ذاته إظهار استجابته للمطالب الدولية. أمــا اقتصــاديا، فقــد حرصت الإدارة الأمريكية على وقف صرف أموال تذهب مباشرة إلى السلطة الفلسطينية، وهــو ما عُزِزَ بإصدار الكونجرس الأمريكي قانون يمنع من خلاله صــرف مســاعدات ماليــة إلــى السلطة.[4] في هذا الإجراء أرادت الإدارة الأمريكية تشديد القيود على إمكانيــة أن تقــع أمــوال المساعدات الأمريكية تحت تصرف الرئيس الفلسطيني، وبالتالي استخدامها في وجهات يمكن أن تدعم موقعه، ومكامن قوته، وتبقيه في دائرة السيطرة.

ولعل الأهمية التي جسدها خطاب بوش، إلــى جانــب كونــه يحمــل رؤيــة معينــة «للإصلاح»، هي ربطه الخطوات الدبلوماسية الأمريكية نحو إقامة الدولــة الفلســطينية، بقيــام السلطة بعملية «إصلاح» شاملة في بنيتها وآليات عملها، وإيجاد قيادة فلسطينية جديــدة، تــتمكن من محاربة «الإرهاب». بمعنى أن ولادة دولة فلسطينية يتطلب ولادة قيادة فلســطينية جديــدة.

---

[1] Carothers, Thomas: *Promoting Democracy and Fighting Terror***.** op. cit

[2] Brown, Nathan J.: **Evaluating Palestinian Reform**. op.cit. Page: 4

[3] Hawthorne, Amy: During a seminar titled: **Toward Democracy in Palestine: Learning from Other Countries**. The Carnegie Endowment For international peace. July 10, 2002 http://www.carnegieendowment.org/events/index.cfm?fa=eventDetail&id=504

[4] Congressional record. June 12, 2002

وهنا يقول بوش: «إنه إذا اعتمد الفلسطينيون الديمقراطية، وتصدوا للفساد، ورفضوا الإرهاب بثبات، فإن بوسعهم الاعتماد على الدعم الأميركي لقيام دولة فلسطينية.»[1] لذلك عملت الإدارة الأمريكية على الضغط في اتجاه تأجيل طرح خطة خارطة الطريق كمبادرة دولية لتسوية الصراع، وذلك لكسب الوقت، والضغط على السلطة للقيام بعدة «إصلاحات» يمكن أن تقلص من صلاحيات الرئيس الفلسطيني، وأهمها تعيين رئيس وزراء، ووزير للمالية.[2] الجدل القائم حيال ذلك تراه الإدارة الأمريكية مبررا بعدم قدرة القيادة الفلسطينية على صنع السلام، لفشلها تأدية مهامها تجاهه، ووقف الهجمات العسكرية ضد إسرائيل، وتورطها بقضايا فساد وإساءة التصرف بالمال العام. وبالتالي فإن السلام يتطلب قيادة فلسطينية، أقل فساداً وأكثر شفافية، وسلطة فلسطينية جاهزة بمكوناتها السياسية والإدارية والقيادية والاجتماعية والثقافية والأمنية لبناء دولة فلسطينية، ليشكل وجودها خطوة استراتيجية نحو صنع السلام مع إسرائيل، ويمكّن الفلسطينيين من أن يتصرفوا كشريك مؤهل لصنع السلام.[3]

عند طرح خارطة الطريق كان التركيز منصبا على تعزيز الترابط بين الدولة الفلسطينية وقدرة القيادة الفلسطينية على العمل لتحقيقها، وربط مصير العملية السلمية وإقامة الدولة، صراحة بمدى إنجاز مسألة «الإصلاح» والتحول الديمقراطي في السلطة. لذلك جاءت الخطة كمبادرة «إصلاحية»، ضمن ثلاث مراحل، تبدأ بتغيير القيادة الحالية، وتصويب أداء الأجهزة الأمنية و«إصلاحها»، وتنتهي باستئناف مفاوضات الحل النهائي. ما يبدو في هذه الصيغة أن المطالب الأمريكية خرجت عن كونها إطارا أمريكيا «للإصلاح»، وبلورتها في إطار آخر دولي. وهنا لم تعد الخطوات الدبلوماسية الأمريكية تجاه المبادرة لحل الصراع وحدها مرهونة بنتائج عملية «الإصلاح»، بل أن خارطة الطريق جعلت من الدبلوماسية الدولية أيضا مرتبطة

---

[1] نص **خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش.** 24 حزيران 2002. مرجع سابق

[2] Ross, Dennis: *Taking Stock: The Bush Administration and the Roadmap to Peace*. **The National Interest**. No: 73. 2003 http://www.encyclopedia.com/doc/1G1-109220696.html

[3] إندك، مارتن: *الاستراتيجية الأمريكية لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني*. مرجع سابق. ص 60-61

بتحقيق هذا الشرط. وأن الانتقال للمراحل التالية مرهون بموافقة كافة أعضاء اللجنة الرباعية، وإقرارهم بأن الطرف الفلسطيني قد أوفى بكافة هذه التعهدات.[1]

أهمية التطرق لهذه المبادرة يكمن في حملها عنوان: «خارطة طريق مبنية على الأداء»، هذا العنوان يبوح بالمضمون، وهو أن أداء السلطة بتفرعاته، وخصوصا الأمنية، تلقائيا يضع المضي نحو تسوية الصراع مع إسرائيل، أو حتى الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل الخطة، أمام معايير تتضمن صعود قيادة فلسطينية جديدة، ذات رؤى أكثر «اعتدالا» في المواقف تجاه إسرائيل، قادرة على تنفيذ الالتزامات الواردة في الخطة من اجتثاث جذور المنظمات العسكرية الفلسطينية، والتوجه نحو «الإصلاح» والديمقراطية.[2] فالنص الوارد في مقدمة المرحلة الثانية من الخطة، والذي يؤكد على «[أن قيام الدولة ذات الحدود المؤقتة] سيتحقق عندما يكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحزم ضد الإرهاب، ولها الرغبة والقدرة على بناء ممارسة ديمقراطية...» سيوفر بالتأكيد الذريعة المناسبة للولايات المتحدة وإسرائيل للانتقال من مرحلة إلى أخرى، حسب الأداء الأمني للسلطة الفلسطينية.[3] إن من المعروف أن للولايات المتحدة وإسرائيل تفسيراتها الخاصة لكافة هذه «الإصلاحات» وهو تفسير يجيء تحت عنوان «تغيير النظام». بعبارة أخرى، إن لم تؤد هذه «الإصلاحات» إلى عزل ياسر عرفات أو جعل منصبه منصباً رمزيا، فإن الولايات المتحدة قد تعارض أي ضغوط على إسرائيل للانتقال للمرحلة الثانية، أو حتى الضغط عليها لتنفيذ التزاماتها في المرحلة الأولى. وبالتالي تصبح مسألة تغيير القيادة الفلسطينية، ومواقفها تجاه التسوية النهائية هي المحدد لنجاح أو فشل عملية «الإصلاح»، واستئناف عملية السلام.[4]

هنا يتفق الباحث مع ما يراه المحلل السياسي هاني المصري حول الأهمية التي تشكلها خارطة الطريق كاستراتيجية سياسية، كونها تأتي في سياق تصوير الصراع الفلسطيني–

---

[1] النص الرسمي لخطة خارطة الطريق. منشور في **موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية**. http://www.mofa.gov.ps/arabic/key_decuments/pdf_files/roadmap_30_3_03.pdf

[2] Said, Edward: *A Road Map to Where*? **London Review of Books**. available online at: http://www.lrb.co.uk/v25/n12/said01_.html

[3] **خارطة الطريق**. مرجع سابق

[4] The International Crisis Group: **The Meanings of Palestinian reform**. op. cit. Page: 2

الإسرائيلي على أنه صراع مرتبط بـ«الإصلاحات» والأمن، وتغييبها للأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا الصراع، في كونه صراعاً بين احتلال ومحتل. فالخوض في قضية «الإصلاح» يضع جانبا كل ما يخص تسوية الصراع من قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وغيرها من القرارات التي ولدت لحل القضية الفلسطينية. وأصبحت الإشكالية تنحصر حسب التصوير الأمريكي إشكالية أمنية، بعيدة الصلة عن السياق التاريخي للصراع، وبالتالي تبرير إسرائيل لممارساتها بحجة المحافظة على وجودها. وهو ما يعني أن الإدارة الأمريكية في استراتيجيتها السياسية وضعت مبدأ «الإصلاح» الأمني من أولويات التسوية، وأن التسوية يجب أن تكون نتيجة «للإصلاح» والتحول الديمقراطي وتابعا له.[1] ويمكن الاستدلال على ذلك من النص الوارد في خارطة الطريق: «إنه لن يتم تحقيق الحل القائم على أساس دولتين للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني إلا من خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم ضد الإرهاب وراغبة وقادرة على بناء ديمقراطية فاعلة ترتكز إلى التسامح والحرية».[2]

يرى الباحث أن أهمية إعلان الإدارة الأمريكية -الذي جاء في خطاب بوش- أن تصوراتها لحل الصراع العربي الإسرائيلي تنظر إلى إقامة دولة فلسطينية جزءاً من الحل، وأن مقتضياته توجب وجود قيادة فلسطينية جديدة كما جاء في خارطة الطريق، كونه أتى ليضع مكامن الحل في يد الفلسطينيين، وإظهار أن مصير القضية الفلسطينية بيدهم، وبالتالي تحميلهم مسؤولية التأخير في حل الصراع. ومغزى ذلك، محاولة كسب الدعم العربي لتوجهاتها تجاه السلطة الفلسطينية، وأن يشكل هذا الإعلان عاملا محفزا لزيادة الضغوط العربية على الرئيس عرفات في سبيل ذلك. وتوجيه الأنظار والاهتمام العربي والدولي نحو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الاهتمام بتوجهاتها للتخلص من النظام العراقي. ومن جانب آخر فإنه يرفع الحرج عن الولايات المتحدة لتقديم مبادرة جدية لحل الصراع، كون ذلك يأتي في سياق عدم قدرتها فرض أي تصور للتسوية النهائية يضع إسرائيل أمام تنازلات لتحقيق الاتفاق. وهنا تكمن

[1] هاني المصري في باسم الزبيدي: **الإصلاح: جذوره ومعانيه**. (معقب). مرجع سابق. ص 80

[2] **خارطة الطريق**. مرجع سابق

أهمية الدعوة إلى الإصلاح، فلجوء الإدارة الأمريكية لذلك أتى في سياق يهدف لخلق وضع يكون فيه سقف المطالب الفلسطينية منخفضاً، وينظرون إلى تعقيدات الصراع والقضايا العالقة على أنها صعبة المنال عسكريا أو سياسيا. وبالتالي يتعاطون بمرونة مع التصورات الأمريكية والإسرائيلية للحل في ظل الوقائع الجديدة التي خلقها الجدار والمستوطنات.

**2.4.2.3. تدويل عملية «إصلاح» السلطة الفلسطينية**

في هذا الشأن أرادت الولايات المتحدة أن تُدخل البعد الدولي في صلب استراتيجياتها للضغط على القيادة الفلسطينية، بحيث تظهر المطالبة بـ«الإصلاح» ليست أمريكية فقط، أو حتى فلسطينية، بل أن المجتمع الدولي برمته يشاركها توجهاتها نحو «إصلاح» السلطة الفلسطينية. أهمية هذا التوجه كونه يعزز من قوة موقفها، ويجعلها تضمن أن يكون هناك توافق دولي واسع حول الموقف الأمريكي من القيادة الفلسطينية. هذا الأمر أخذ منحا عمليا عندما شُكلت هيئة دولية جديدة في 2002، كمبادرة لدعم وتنمية خطة شاملة تعنى بـ«إصلاح» الشأن الفلسطيني، عرفت بـ (اللجنة الرباعية). في تحليل بسيط للأعضاء المكونين لهذه اللجنة فإننا نجد أنها تضم أكثر العناصر المؤثرة في السياسة الدولية؛ (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، والأمم المتحدة) وهو ما يعطي مطالب «الإصلاح» قوة أكبر، ويضيق فسحة المناورة لدى السلطة الفلسطينية مع الأطراف الدولية، ويحول دون لعب المجموعة الدولية دورا مغايرا لما تلعبه الولايات المتحدة، وهكذا سوف يفقد الفلسطينيون الساحات الأخرى التي تعالج مشاكلهم. ولكي يتأكد ذلك فإن اللجنة الرباعية أسست مبادرتها التي عرفت بـ «خارطة الطريق» بناءً على ما جاء في رؤية بوش للدولة الفلسطينية.[1]

ولمتابعة عملية «الإصلاح» أوجدت اللجنة جسما دوليا جديدا عرف بـ (Task Force) وهي (قوة العمل) «للإصلاح» الفلسطيني، أوكلت إليها مهام «إصلاح» السلطة في مجالات الإدارة المالية والشفافية، واقتصاد السوق، وسيادة القانون والمحاسبة، والإدارة العامة والخدمة المدنية، والوزارات، والانتخابات، والحكم المحلي، إضافة إلى تطوير أداء المجتمع المدني

[1] **Palestinian Reform: Behind the Headlines. Larry Garber**. (Seminar). op.cit

بمؤسساته، وتعزيز فرص مشاركته في العمل السياسي، ودعم القطاع الخاص، وعمل مشاريع اقتصادية وتنموية داخل السلطة الفلسطينية. ما يهم هنا أن خارطة الطريق أعطت اللجنة الرباعية دورا في مراقبة تنفيذ «الإصلاحات»، وجعل التقدم نحو تطبيق مراحل خارطة الطريق، واستمرار المنح والمساعدات الخارجية، مرهونين بتقدم سير عملية «الإصلاح»، وتوصيات اللجان وتقاريرها.[1]

لكن السؤال الذي يطفو هو إلى أي مدى سوف تسمح الولايات المتحدة للمجموعة الدولية التدخل في عملية «الإصلاح»، وتقييم معايير نجاحها وفشلها؟ يبدو واضحا أن إجابة هذا التساؤل قد جُسدت عمليا من قبل الإدارة الأمريكية حين قسمت مسؤوليات المجموعة الدولية، بحيث تبقى بعيدة عن تولي مسؤولية «الإصلاحات» الأمنية.[2] وأبرز ما يعزز من هذه الإجابة هو إيكال مهمة إعادة بناء الأجهزة الأمنية، والإشراف عليها، وتدريب كوادرها البشرية، واستئناف التعاون الأمني، مباشرة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وبالتالي تحقيق التوافق مع التحفظات التي أبدتها الحكومة الإسرائيلية على خارطة الطريق.[3] أهمية هذه الخطوة أنها أعطت إسرائيل الفرصة للتحكم في الكيفية التي يجب أن تبنى عليها الأجهزة الأمنية الفلسطينية حيث يساعدها التقارب في الرؤى مع الولايات المتحدة على ضمان العامل الأمني كأساس «للإصلاح».

مما له مغزى، أن تحليل مسألة إبقاء «الإصلاح» الأمني خارج برنامج «قوة العمل»، ومعالجته في سياق منفصل، يدعو إلى الاستنتاج إلى أن هذه الخطوة جاءت لوضع قضية الأداء الأمني عاملا حاسما في الحكم على نجاح «الإصلاح» والتحول الديمقراطي، وهو ما أرادت الولايات المتحدة وإسرائيل التفرد في إصدار الحكم عليه دون أن تأخذ المجموعة الدولية دورا في ذلك، وترتب على ذلك انفصال «الإصلاح» الأمني عن مناقشات الأعضاء، وبقاء دور اللجنة

---

[1] الجرباوي، علي: *حول الأجندة الخارجية «للإصلاح»: الحالة الفلسطينية*. مرجع سابق. ص 82

[2] عسيلة، صبحي: *خريطة الطريق احتمالات إقامة الدولة الفلسطينية*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. كراسات استراتيجية/ العدد 13. http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K10.HTM

[3] **خارطة الطريق**. مرجع سابق

الرباعية مقتصراً على تقييم الأداء المؤسساتي، من حيث تطبيق مبادئ الحكم الصالح، وسيادة القانون. إن أهمية ذلك هو أن تكون الولايات المتحدة –وبالطبع إسرائيل– وحدها التي تقرر الانتقال إلى الخطوة التالية من خارطة الطريق.[1] وهنا يرى الباحث أن قضية الأمن هي العامل الأهم الذي يمكن أن يعيد مراحل خارطة الطريق إلى بدايتها حتى وإن تجاوزت المراحل الأولى التي يفترض بنهايتها أن تكون هناك سيطرة على الأداء الأمني الفلسطيني، فالعلاقة بين التقدم بالمراحل والعنصر الأمني أصبحت علاقة طردية.

من هنا يرى الباحث أن هناك أربعة أمور نجحت الإدارة الأمريكية في تحقيقها من خلال تدويل عملية «الإصلاح» وهي:

أولا: أنها نجحت في وضع تصور واحد لحل القضية الفلسطينية، من خلال فرض الرؤية الأمريكية لحل الصراع، وتبني اللجنة الرباعية لها، والتي حملت مسمى «خارطة الطريق». وهي بذلك تجمد –إن صح التعبير– أي مبادرة يمكن أن تطرح من المجموعة الدولية، وجعل كل مسعى أوروبي أو عربي أو حتى روسي في هذا المجال يبقى من دون معنى.

وثانيا: يتمثل بنجاحها في جعل المساعدات الدولية ترتبط بمدى تجاوب السلطة الفلسطينية مع مطالب «الإصلاح»، واقتصار جزء كبير منها على مشاريع تستهدف المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي.

ثالثا: نجاحها في جعل التركيز الدولي منشغلا بـ«إصلاح» السلطة ومدى إحداث تحولات ديمقراطية فيها على حساب الحديث أو الاهتمام بالقضايا المتعلقة بعملية السلام إلى حين تحقيق هذه «الإصلاحات». وبالتالي نجحت في إبقاء قضية «إصلاح» السلطة الفلسطينية في بؤرة الاهتمام الدولي، وهمشت باقي القضايا الأخرى على اعتبار أنه لا جدوى من مناقشتها في ظل عدم تحقق التحول الديمقراطي.

---

[1] **خارطة الطريق**. مرجع سابق

أما الأمر الرابع: فهو جعل «الإصلاحات» المتعلقة بالأمن والأجهزة الأمنية مهمة منفصلة عن باقي عملية «الإصلاح»، واقتصار مهام «إصلاحها» بالولايات المتحدة دون لعب اللجنة الرباعية دوراً في تقيم الأداء أو الحكم فيه.

### 3.4.2.3 الاستراتيجية الثقافية

#### 1.3.4.2.3 إحداث تغيير في المناهج الدراسية الفلسطينية

ليس من السهل فصل مسألة «إصلاح» الحقول الثقافية والتعليمية في فلسطين عن التوجه العام للولايات المتحدة في التعامل مع الثقافات المنتشرة في البلاد العربية؛ فكثير من المحللين وصناع السياسة الأمريكية يعتقدون أن الثقافة هي المغذي الأساسي «للتطرف»، وأن التغيير والانفتاح الثقافي كفيل بالتغلب على الآيديولوجيات المصدرة «للإرهاب». فمن منظورهم أن خلق مناهج تعليمية متوازنة تتضمن ترويج مفاهيم الديمقراطية والتنمية والحداثة، سوف يلقي بتأثيره على الدول العربية والإسلامية الأخرى نحو تبني هذه النماذج، ويجعل مجتمعاتها أكثر مسالمة نحو الولايات المتحدة وإسرائيل.[1] وهو ما ينسجم مع توصيات اللجنة التي أعدت تقرير أحداث 11 أيلول، التي تستند إلى أن التعليم عنصر أساسي في خلق الاستقرار في المنطقة، من خلال نشر ثقافة التسامح، والمواطنة الصالحة، والفهم المتبادل، والتعايش، وأن التعامل مع قضية محاربة الإرهاب يقتضي إجراء تحولات ذات تأثير بعيد المدى، من خلال «عصرنة الثقافات» العربية والإسلامية.[2]

من هنا تتضح ملامح الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع البيئة الثقافية داخل المجتمع الفلسطيني. يعود هذا الاهتمام إلى إدراك الولايات المتحدة أن معالجة البيئة الثقافية الفلسطينية جدير بتغيير السلوك السياسي الفلسطيني، والتأثير في التوجهات السياسية الفلسطينية المستقبلية فيما يخص التعاطي مع الصراع. في اعتقاد الباحث أن هذا الإدراك بدأ منذ اتفاق أوسلو، لكنه

[1] Pina, Aaron D.: **Palestinian Education and the Debate over Textbook**. Congressional Research Service (CRS). The Library of Congress. March 7, 2006. http://www.investigativeproject.org/documents/testimony/330.pdf

[2] **American's National Strategy for Combating Terrorism**. op. cit Page: 9-10

أخذ يتأصل بشكل كبير عقب اندلاع انتفاضة الأقصى، حينما لمست الولايات المتحدة المدى الذي تفاعل به الشارع الفلسطيني مع الانتفاضة، وكيف تحول نحو استخدام العنف كأداة للتعاطي مع الصراع مع إسرائيل. وعلى هذا الأساس شكل «إصلاح» الحقول الثقافية والتعليمية الفلسطينية مدخلاً مهماً لدى الإدارة الأمريكية للترويج لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أهمية تغيير المناهج الفلسطينية بدت واضحة بالنسبة للرؤية الأمريكية، فقد أخذ هذا الموضوع حيزا من اهتمام دوائر صنع السياسية الأمريكية، ومنها الكونجرس الأمريكي، فقد تعامل مع موضوع المنهاج بحيز من الأهمية، حينما أشار كثير من أعضائه إلى أن محتوى المناهج التعليمية الفلسطينية يشكل المصدر الأساس في التحريض ضد إسرائيل، وضد اليهود بشكل عام. فجل جلسات الاستماع التي تحدثت عن المنهاج التعليمي الفلسطيني، رأت فيه منهاجا «ضد السامية» باعتباره يزيد من الكراهية تجاه إسرائيل، وبالتالي فإنه ركن أساسي في عملية التحريض على العنف ضدها. وقد انعكس هذا الاهتمام من خلال رفعه توصيات إلى الإدارة الأمريكية تدعوها إلى عدم الاعتراف «بالدولة فلسطينية» ما لم تتخذ خطوات تهدف إلى «إصلاح» المنهاج التعليمي إلى آخر يعترف بحق إسرائيل بالوجود، ويلغي الأفكار التحريضية ضدها.[1]

وتقوم هذه الاستراتيجية على توظيف الجانب التعليمي والتربوي في سبيل خلق ثقافة جديدة داخل المجتمع الفلسطيني ترمي إلى إحداث تغيير في النظرة والثقافة السائدة فيه، وبلورة وعي جديد نحو مفاهيم جديدة تصب في جوهرها في خانة التسامح والتعايش مع إسرائيل. يمكن لمس إحداثيات هذه الاستراتيجية الأمريكية في محاولة إفراغ المنهاج الفلسطيني من المحتوى الذي ينظر إلى إسرائيل على أنها عدو يجب إزالته، وبالأخص تلك التي تحمل أفكارا تحريضية ضد إسرائيل واليهود، والتي ترسخ في ذهن الأجيال الفلسطينية الأحقية التاريخية للشعب الفلسطيني بالأرض، وإحلال بدلا منها مفاهيم تتطرق إلى التعايش والتسامح مع الآخر ونبذ

[1] Congressional record: **Palestinian Education -Teaching Peace or War?** Special Hearing. October 30, 2003

العنف، وحق إسرائيل بالوجود.[1] في هذا القبيل، ساهمت مؤسسات أمريكية مثل الأكاديمية للتنمية الثقافية (AED) والتي تركز نشاطها على المساعدة على «إصلاح» المنهاج الفلسطيني، في عقد ورشات عمل تستهدف فئة المدرسين الذين يشكلون جزءاً مهما من عملية «الإصلاح» الثقافي، تهتم بتطوير أدائهم من حيث القدرة على إيصال المعلومات التي تعزز مسألة التحول الديمقراطي.[2]

### 2.3.4.2.3 تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني

اعتمدت هذه الاستراتيجية على استهداف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني كوسيلة لإحداث تغييرات جوهرية في الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة. فمنذ عام 2001 حتى عام 2006 –وهي الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة– شكّل «الإصلاح» الثقافي أحد أهم أوجه عمل الوكالة الأمريكية للتنمية في فلسطين. ويمكن القول أن استهداف الولايات المتحدة لمؤسسات المجتمع المدني ارتبط بتحقيق بعدين هامين:

**البعد الأول: تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في القرار السياسي الفلسطيني**

**البعد الثاني: «الاعتدال» في التوجهات السياسية الفلسطينية**

تتضح دوافع تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في القرار السياسي الفلسطيني من خلال الضعف الذي أصاب مؤسسات المجتمع المدني في التأثير بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية، وقراراتها السياسية، وفي متابعة أدائها. لذا فإن جوهر هذا التوجه قائم على أساس أن إشراك المجتمع المدني في القرارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، سوف يشكل أداة ضغط ومراقبة على أداء السلطة ومؤسساتها، ما يؤثر في سياساتها العامة نحو تطبيق القانون والشفافية والمحاسبة، وحقوق الإنسان.[1]

---

[1] Pina, Aaron D. **Palestinian Education and the Debate Over Textbooks**. op. cit
[2] Ibid. P: 19

[1] عبد الهادي، عزت: *رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية: ورقة مفاهيم*. **مركز بيسان للبحوث والإنماء**. رام الله – فلسطين 2004. ص 6

تطلّب رفع الأداء العام لهذه المؤسسات التوجه نحو تكثيف الاهتمام بتقديم مساعدات ودورات تدريبية وإقامة مشاريع وورش عمل في جميع المجالات التي تعزز مسألة التحول الديمقراطي، والمشاركة السياسية، والتي تهتم بحقوق الإنسان، وقضايا المرآة، والقضايا التعليمية.[1] هذا التوجه بطبيعة الحال جاء منسجما مع الدور الذي لعبته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، في مجال نشر الديمقراطية ومبادئ الحكم الصالح، وحقوق الإنسان، وتدعيم العمل المؤسساتي، ورفع القدرات الأدائية سواء إداريا أو ماليا لهذه المؤسسات. كما أن جانباً آخر من دورها جاء في سبيل تطوير الأداء المجتمعي نحو المشاركة السياسية، ولعب دور في الرقابة على مؤسسات السلطة وأداء الحكومة. وتصاعد اهتمامها بالتركيز على هذه الجوانب بصورة ملحوظة عندما كان الحديث يدور عن عقد انتخابات، إذ تركزت برامجها على رفع الوعي المجتمعي نحو المشاركة في الانتخابات، والتعريف بكيفية الانتخاب والقوانين الانتخابية والمراقبة.[2]

وكما ظهرت أيضا من خلال مشاريع تهدف إلى خلق مجموعات لمراقبة الأداء الحكومي، والتأثير في سياساتها العامة، وأخرى لإنشاء مراكز للإعلام الحر، ومحاربة الفساد، وسيادة القانون، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولعل أهمية هذا التوجه أنه يهدف إلى خلق مناخ من الحراك السياسي نحو المطالبة بالديمقراطية، والشفافية والمحاسبة، يؤدي إلى تبلور حالة من الوعي السياسي والثقافي بالقضايا الديمقراطية، واستغلال هذه القناعات للمطالبة بـ«الإصلاح»، وفي سبيل تمكين المجتمع المدني كطرف ثالث في القرار السياسي الفلسطيني الذي سيطر عليه اتجاهان، الأول تمثله السلطة الفلسطينية بتوجهاتها، والثاني تمثله الحركات الفلسطينية ولاسيما المسلحة منها.[1]

---

[1] Hawthorne, Amy: **Middle eastern democracy: Is Civil Society the Answer?**. issued by Carnegie Endowment for International Peace. 2004. Page: 16

[2] **موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.** http://www.usaid.gov/wbg/program_democracy.htm

[1] المرجع السابق.

مؤدى هذه الفكرة في رأي الباحث أن إدماج كافة شرائح المجتمع في عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني سوف يلغي تفرد وتحكم اتجاه فكري واحد على العمل السياسي، ويعطي دورا أكبر لمؤسسات المجتمع المدني في عملية مراقبة أداء السلطة الفلسطينية. كما أن تنظيم هذه الفعاليات سوف يمكن التيارات السياسية المهمشة من الدخول في العملية السياسية، ما يمكن أن تستفيد منه الإدارة الأمريكية لصالح استراتيجية التحول الديمقراطي. هذا المسعى يظهر رغبة الإدارة الأمريكية في وصول النظام السياسي الفلسطيني إلى مرحلة الاستقرار السياسي لما له من ارتباطات وانعكاسات على العلاقة مع إسرائيل، فالقدر الذي تحظى به السلطة الفلسطينية بالاستقرار السياسي والاقتصادي، يؤدي إلى استقرار في العلاقة مع إسرائيل.

ولعل أهمية تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني، ولاسيما «المعتدلة» منها، يظهر بشدة حين الحديث عن التوجهات الأمريكية نحو الحد من امتداد الجماعات الإسلامية ونموها في الشرق الأوسط. إذ ينسجم ذلك مع الحد من تمدد المؤسسات التي ترعاها حركة حماس وتوسعها، خصوصا بعد أن بدأ نفوذها يتصاعد بسبب معارضتها للعملية السلمية، وسياسيات السلطة بشكل عام، وكذلك دورها خلال انتفاضة الأقصى في توفير الخدمات للطبقات الفقيرة والتي كان يحول أداء السلطة الفلسطينية دون الوصول إليها. وبالتالي فإن تقوية أداء مؤسسات المجتمع المدني يجعلها تشكل عاملا موازيا ومنافسا لهذه الجماعات، من أجل سد الفراغ الذي قد يتركه أداء السلطة الفلسطينية، وليمكنها من أخذ حيزا لمواجهتها من خلال دعم مشاريع تنفذها هذه المؤسسات حتى يكون لها القدرة على سحب النفوذ من مؤسسات حركة حماس. خصوصا أن الأساليب التي تستخدمها مؤسسات حركة حماس يعتمد على استهداف الطبقات الفقيرة، وسد الفراغ الذي تتركه السلطة، ما أكسبها دعماً شعبياً.[1]

أما «الاعتدال» في التوجهات السياسية الفلسطينية، والذي يمثل البعد الثاني، فقد زاد الاهتمام الأمريكي نحو إيجاد تداعيات بعيدة المدى للاستراتيجية الثقافية، تؤدي إلى خلق حالة من التحول الثقافي داخل المجتمع الفلسطيني نحو اللاعنف في التعاطي مع الصراع مع إسرائيل،

[1] Hawthorne, Amy: **Middle eastern democracy: Is Civil Society the Answer?** op. cit. P:15

والتحول إلى مجتمع يتقبل الوجود الإسرائيلي، ومتجاوب أكثر مع المبادرات التي تطرحها الإدارة الأمريكية لحل الصراع مع إسرائيل. وقد سعت إلى ذلك من خلال تبنيها مشاريع لنشر ثقافة الحل السلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.[1] فمن الواضح أن الإدارة الأمريكية من خلال الاستراتيجية الثقافية، بكافة تفصيلاتها، تهدف إلى تعميق فكرة الاعتراف بإسرائيل بين القوى الفلسطينية المركزية، والتأسيس لقوى سياسية ومجتمعية، ونخب فكرية وسياسية تحمل أفكار التعايش السلمي مع إسرائيل، والتعاطي بواقعية مع التطورات التي طرأت على قضية الصراع معها، من ناحية ضرورة إيجاد صيغ جديدة لحل الصراع وتسوية الأوضاع معها على أسس يرتكز ثقلها على الحقائق الجديدة على الأرض، وبالأخص بما يتعلق بموضوعات القدس، واللاجئين، والمستوطنات، وهذه الصيغ ترى عدم واقعية المقترحات والقرارات التي جاءت بها الأمم المتحدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.[2]

لذلك فإن «الاعتدال» بالمفهوم الأمريكي؛ مصطلح يأتي في سياق الأفكار التي تسعى الولايات المتحدة لنشرها من خلال استهداف مؤسسات المجتمع المدني في العالمين العربي والإسلامي بما يعرف باستراتيجية «القوة الناعمة»، ما يمكنها من تمرير خططها وإنجاز برامجها وسياساتها في الشرق الأوسط، والتغلب على الثقافات السائدة فيه إلى نحو يؤدي إلى نشر الثقافة الأمريكية، ويساهم في «أمركة» المجتمعات العربية والإسلامية، وتحويلها إلى أخرى بعيدة عن ثقافاتها تحت دعوى «الاعتدال» العالمي. ولذلك فإن مصطلح «المعتدلون» يقصد به خلق قيادات تتماشى مع السياسة الأمريكية ونهجها، وتساهم في تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، ما يجعل مخالفة هذا النهج نوع من «التطرف».

وهنا يرى الباحث أن الإدارة الأمريكية أرادت أن يشكل خلق قيادات شابة جديدة في المجتمع الفلسطيني، وتيارات سياسية «معتدلة»، كي تكون بديلة عن الحركات الفلسطينية بشكل

---

[1] **محمد أبو نمر:** متخصص في السلام الدولي وحل النزاعات. الجامعة الأمريكية. واشنطن. مقابلة مع الباحث. أجريت بتاريخ 2008/1/7

[2] المرجع سابق

عام، أو على الأقل منافسا لها، وذات تأثير قوي في النظام السياسي الفلسطيني. والتفسير الذي يرى الباحث أن الإدارة الأمريكية اعتمدت عليه يأتي من خلال افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي الذي آلت إليه السلطة الفلسطينية قد خلق فئة شعبية تنظر سلبا إلى الأداء الإداري والمالي الذي تركته حركة فتح في تجربتها في السلطة، وكذلك ترى هذه الفئة أن عسكرة الانتفاضة أو الأداء العسكري للانتفاضة في ظل المعطيات الدولية والتحولات التي طرأت بعد أحداث 11 أيلول 2001 أدت إلى خلق ظروف أضرت بالشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن هذه الفئة لا تريد المغامرة بالتجديد لحركة فتح استنادا إلى تجربتها السابقة، وترى في عسكرة الانتفاضة سببا في حجب صوتها عن حماس.

يمكن أن نستخلص أن الرؤية الأمريكية «لإصلاح» السلطة الفلسطينية تهدف إلى تمكين النظام السياسي الفلسطيني ذي القيادة «المعتدلة»، من استيعاب فئات المجتمع المختلفة، وإدخالها النظام السياسي بشرط «الاعتدال» والالتزام بقوانين السلطة، وإعطائها أدوارا في رسم سياساتها العامة، وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من التأثير على الحكومة. وأن تضمن وجود نظام سياسي قوي ومتوازن وحر نسبياً يفرض سيطرته على الأوضاع الداخلية سياسيا واقتصاديا وأمنيا وقانونيا، ما يجعل قضية المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، والأمور الداخلية بمجملها، خاضعة بالضرورة لأنظمة وقوانين العمل السياسي الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. هذا يقود إلى جعل المرجعية العسكرية واحدة تابعة لأجهزة الأمن الفلسطينية، والتي تلتزم بالسياسة العامة للسلطة الفلسطينية ضمن حدود الاتفاقات التي وقعتها مع إسرائيل، وتصبح عملية حمل السلاح بعد ذلك خاضعة أيضا لسلطة القانون، واقتصار حمله على أجهزة السلطة الأمنية، كجهة شرعية وحيدة مخولة بذلك، وما دون ذلك يدخل في إطار السلاح غير الشرعي والذي يفترض أن يُجرّم حامله بحكم القانون. ما يعني تجريد الحركات الفلسطينية من أسلحتها بحجة عدم شرعيتها.

### 3.3 التفاعل الفلسطيني مع قضية الإصلاح

صحيح أن فكرة إصلاح السلطة الفلسطينية قد ظهرت منذ نشأتها، إلا أن كثيراً من المفكرين يرون أن أصوات الإصلاح تعالت أكثر بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وتحديدا بعد أن أعادت إسرائيل اجتياح المدن الفلسطينية عام 2002، ولاسيما أن ذلك رفع الغطاء عن نقاط ضعف البناء الفلسطيني الداخلي ومؤسساته، وهو ما أثار تساؤلا حول قدرة مؤسسات السلطة وفاعليتها في مواجهة تبعات الاحتلال والصمود أمامه. هذا التطور فتح الباب أمام الحديث عن ضرورة مراجعة الملف الداخلي، والكشف عن مواطن الفساد فيه، والمطالبة بإصلاحه على أسس تؤدي إلى تأسيس نظام حكم ديمقراطي قائم على سيادة القانون، وفصل السلطات، والمحاسبة، والمساءلة، والشفافية، وحل معضلة توزيع المسؤوليات والفوضى السائدة في الأجهزة الأمنية. وقد عزز هذا التوجه الإقرار الرسمي الفلسطيني بسوء أداء السلطة سياسيا وأمنيا، وبروز خلل في أداء السلطة التنفيذية، ومجمل الجسد والهيكل الفلسطيني على كافة الأصعدة الاقتصادية، والإدارية، والخدماتية، والأمنية، وتداخل الصلاحيات بين مؤسساته وتضاربها.[1]

ومن العوامل التي ساهمت في دفع المطالب الداخلية الفلسطينية نحو الإصلاح، هو الإشكالية التي أصبحت تواجه النظام السياسي الفلسطيني بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، والتي بموجبها يتوجب الذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية. فالوضع القانوني للسلطة أصبح مثار جدل بعد انتهاء صلاحيته التي حددها اتفاق أوسلو، حيث أن مجلس السلطة ورئاسته يجب انتخابهما لمدة لا تزيد ولايتهما عن خمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاق غزة–أريحا عام 1994، وفقا لذلك فإن الانتخابات كان من المحتم أن يتم إجراؤها عام 1999.[2] لكن هذه الإشكالية فتحت الباب أمام إشكالية أخرى وهي حاجة النظام السياسي الفلسطيني لإيجاد مصدرٍ ومنطلق لشرعيته، من حيث الهيئة التي يجب أن تكون عليها العلاقة مع موروث منظمة

[1] **Palestinian Reform: Behind the Headlines**. **Nathan Brown**. (Seminar). op. cit

[2] نص اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل. (اتفاق أوسلو) http://www.jabha.net/body4.asp?field=doc&id=7

التحرير، وبالتالي تحديد وجه العلاقة بين المنظمة والسلطة الفلسطينية، وهل ميراث المنظمة يُعد مصدرا أساسيا لشرعية النظام السياسي، أم أن هذه الشرعية يجب أن تشكلها الانتخابات؟[1] على هذا الأساس تصاعدت المطالب بضرورة تحديد مصدر شرعية النظام السياسي، وإعادة إصلاح منظمة التحرير وبنائها، وهيكلة النظام السياسي على أسس وطنية وديمقراطية تتسع لكل الأطياف الفكرية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية على قاعدة الشراكة التكاملية، وسيادة القانون.[2]

كما تأتي الحاجة للإصلاح من حاجة النظام السياسي الفلسطيني لإعادة هيكلة مؤسساته، الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أسس سليمة تتيح المجال لبناء نظام اقتصادي، مؤسساتي تحت سيادة القانون. وإتاحة المجال أمام قيادات فلسطينية جديدة للدخول في العمل السياسي الفلسطيني.[3] ومن وجهات النظر التي تحدد مواطن الحاجة للإصلاح في السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال دعت وثيقة «الإطار العام لمفهوم الإصلاح في السلطة الوطنية» التي صدرت عن مؤسسات المجتمع المدني حول الإصلاح في 2003 إعادة النظر في الإدارة المالية للسلطة، وكذلك قواعد التعيين في المؤسسات الحكومية، وتطوير دور هيئة الرقابة العامة وقانونها بما يعزز استقلاليتها وإخضاع جميع الأجهزة والمؤسسات العامة لرقابته.[4]

والحديث عن الإصلاح جاء مرتكزا أيضا على تطوير الوظيفة السياسية للمؤسسة التشريعية، كزيادة دورها في السياسة الخارجية والمشاركة في صنع القرار، وتطوير أداء لجانها، وزيادة قدرة المجتمع المدني على التأثير في العملية التشريعية والتحقق من مدى ممارسة المؤسسة التشريعية لوظائفها في مجال التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية.[5]

---

[1] Shikaki, Khalil: **The Rationale for Palestinian Reform**. The Washington Institute for Near East Policy. July 19, 2002. Page: 2 available online at: http://www.washingtoninstitute.org/pdf.php?template=C05&CID=2083

[2] المجدلاوي، جميل: *الإصلاح والتغيير بين نقد الواقع والطموح الممكن*. من الموقع الالكتروني http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/19/page5.html

[3] Shikaki, Khalil: **The Rationale for Palestinian Reform**. op. cit. Page: 2

[4] حرب، جهاد: **الإصلاح المالي في السلطة الوطنية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص 4- 5

[5] العيلة، رياض علي: *إصلاح المؤسسة التشريعية الفلسطينية*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 159. 2005. ص 110

نتيجة لذلك برزت مجموعات مختلفة من الإصلاحيين في المجتمع الفلسطيني:

الأولى: مجموعة من النواب في المجلس التشريعي الذين أثاروا قضية الفساد المالي والإداري في السلطة الفلسطينية مظهرين تقصير أجهزة القضاء الفلسطيني ومن هؤلاء حنان عشراوي، ومروان البرغوثي، وعزمي الشعبي، وزياد أبو عمر، وآخرون.

والثانية فتألفت من منظمات ونشطاء المجتمع المدني ذات العلاقة بحقوق الإنسان والمؤسسات الثقافية والقانونية.

والثالثة تكونت من أكاديميين من مختلف الجامعات الفلسطينية، بالأخص معهد الحقوق في جامعة بيرزيت الذي ساهم بإظهار مواطن القصور في القانون الفلسطيني وأنتج مجموعة من الأوراق القانونية التي تساهم في إصلاح نظام القضاء الفلسطيني.

أما الرابعة فقد تمثلت بالأحزاب السياسية الفلسطينية التي ساهمت بتشكيل ضغط على السلطة الفلسطينية لإجراء إصلاحات وملاحقة قضايا الفساد بالسلطة، ومن هذه الأحزاب كان هناك تأثير لحركة حماس واليسار الفلسطيني في إثارة قضايا الفساد والمطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية، إذ شكل صعود قضية الإصلاح مرتكزا للأحزاب الفلسطينية لكسب التأييد الشعبي.[1]

اجتمعت هذه الاتجاهات على أهمية مطالبة السلطة الفلسطينية وأجهزتها بالارتكاز على الإصلاح والحد من المظاهر السلطوية في النظام السياسي، وسيطرة اتجاهات وأفراد على السلطة سياسيا وإداريا، في ظل انتشار مظاهر الفساد والاحتكارات وسوء استخدام السلطة والمال العام. وعلى الرغم من الاتفاق على فكرة الإصلاح بين المجموعات الأربع، إلا أن أعضائها لم يعملوا بشكل متحد بل كانوا متنافسين، وهذا دعا إلى وجود رؤى مختلفة للإصلاح.[1] ويمكن القول أن هناك أربعة اتجاهات شكلت التوجهات الفلسطينية العامة نحو الإصلاح:

---

[1] Brown, Nathan: **The Palestinian Reform Agenda**. United States Institute of Peace. December 2002. P:17 http://www.usip.org/pubs/peaceworks/pwks48.pdf

[1] حرب، جهاد: **الإصلاح المالي في السلطة الوطنية الفلسطينية**. مرجع سابق. ص 5

الاتجاه الأول: يرى ضرورة عدم الحديث عن الإصلاح أو المطالبة بإجرائه في ظل الظروف الراهنة، بوصفها مطالب خارجية تدعم الأهداف الإسرائيلية من جهة، وبالتالي فإن ذلك يعد تدخلا في الشأن الداخلي الفلسطيني من جهة أخرى. وأن الأولوية ينبغي أن تكون لمقاومة الغطرسة الإسرائيلية ومحاولة إيجاد حل للمأزق الذي تمر به القضية الفلسطينية.[1]

والاتجاه الثاني: يرى ضرورة القيام بهذه الإصلاحات بصرف النظر عن التوقيت، انسجاما مع الحاجة لإصلاح البيت الفلسطيني، الذي تهالك بفعل الاحتلال، وسوء أداء السلطة الفلسطينية، وغرقت مؤسساتها بالفساد الذي أدخل الشعب في حالة من الفوضى والتشتت والعجز. وما سيحققه ذلك من توازن وتدعيم للموقف الفلسطيني في مواجهة الطرف الإسرائيلي. وينطلق هذا الاتجاه من أن إصلاح الداخل الفلسطيني يجب أن يعمل على تعزيز دعائم مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والصمود أمام الضغوطات الأمريكية، باعتبار أن هذا الصراع طويل يأخذ طابع الوجود أو اللاوجود.[2]

والاتجاه الثالث: يرتكز في رؤيته للإصلاح على أساس إعادة النظر وتقييم الأداء الداخلي الفلسطيني ومواءمته مع المعطيات والمتغيرات الدولية التي أصابت المنطقة بعد 11 أيلول، بحيث يقود الإصلاح إلى نظام تتواءم سياساته مع المطالب الدولية، بالأخص الأمريكية والإسرائيلية منها، ويتجه أصحاب هذا التفكير إلى ضرورة إعادة النظر في العمل العسكري الفلسطيني من خلال الأخذ بعين الاعتبار النتائج الذي أصابت الحياة الفلسطينية نتيجة لعسكرة الانتفاضة في ظل الاعتبارات الدولية، وتغليب النهج السياسي والدبلوماسي المعتمد على التفاوض لإنهاء الصراع وتحقيق الدولة.[1] لهذا الفريق مبرراته لاتخاذ هذا النهج، فهم يرون أن الحال الذي تداعت إليه الأوضاع الدولية بعد سلسلة من التغيرات الدراماتيكية بِدأً من انهيار

---

[1] عسيلة، صبحي: *أبو مازن وبداية الطريق الصعب*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. ملف مختارات إسرائيلية www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/CI2R19.HTM

[2] المرجع السابق

[1] الزبيدي، باسم: **الإصلاح: جذوره ومعانيه، وأوجه استخداماته: الحالة الفلسطينية نموذجاً**. أحد إصدارات معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. الطبعة الأولى. 2005. ص 53

المنظومة الشيوعية وصولا إلى تفجيرات نيويورك وواشنطن، كلها صبت في صالح الطرف الآخر من الصراع، وأضعفت الطرفين العربي والفلسطيني، إلى درجة إهمال الحديث عن القضية الفلسطينية وابتعادها عن أولويات القوى الدولية من الناحية العملية. وبالتالي فإن الوسطية و«الاعتدال» في التعاطي مع الصراع كفيل بأن يحقق الاستقلال والدولة.[1]

وأما رابع هذه الاتجاهات فقد طرحه الدكتور أيمن يوسف في دراسته «الإصلاح السياسي والإداري: منظور حقوق الإنسان»، وهو اتجاه متخوف من عملية الإصلاح، ويستند هذا التخوف إلى المؤدى الذي يعتقد أن تؤول إليه نتائج الإصلاح، من حيث أن إبعاد الرئيس سيؤدي إلى صراعات داخلية أو تنافر بين الفصائل والتنظيمات بسبب عدم وضوح حدود المسؤوليات بين المؤسسات المختلفة.[2]

أما توجه الحركات الإسلامية نحو المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية فهو لا يبتعد عن مبررات الاتجاه الثاني، ويمكن لمس ذلك من خلال توجهات حركة حماس والجهاد الإسلامي نحو عملية الإصلاح، فحركة حماس ترى أن البداية الحقيقية للإصلاح يجب أن تأتي من خلال إصلاح وطني شامل، يرتكز على إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني من جديد على قاعدة الجهاد والمقاومة وبمشاركة كل القوى والفصائل الفلسطينية.[3] وهذا التوجه تتفق مع ضرورته حركة الجهاد الإسلامي، لكنها ترى أن الإصلاح يجب أن يكون شاملا لكافة النواحي ومعبرا عن رغبة وطنية جادة، تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، وليس من أجل الخروج من أزمة أو مأزق سياسي.[1]

يرى الباحث أنه بالرغم من ما يجمع المطالب الخارجية مع المطالب الداخلية في قضية الإصلاح والتحول الديمقراطي، إلا أن الاختلاف يكمن في تفسير توجهات وأولويات كل منهما

---

[1] الزبيدي، باسم: **الإصلاح: جذوره ومعانيه، وأوجه استخداماته: الحالة الفلسطينية نموذجاً**. مرجع سابق. ص 54

[2] يوسف، أيمن: *الإصلاح السياسي والإداري منظور حقوق الإنسان*. **مركز الدراسات- أمان**. http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=929

[3] عفيفة، وسام: *الإصلاحات الداخلية في خطاب السلطة الفلسطينية في ظل التيارات وتصفية الحسابات*. **مجلة العصر** http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=2338

[1] المرجع السابق

فيما يخص نتائج الإصلاح ومخرجاته. ففلسطينيا، إصلاح السلطة يعنى القضاء على مظاهر الفساد المالي الذي واكب نشأتها، وإعادة هيكلة السلطة وتحديد مصدر شرعيتها، وإصلاح مؤسساتها وفق قواعد أكثر عدالة، تقود إلى سيادة القانون والمشاركة السياسية، وعدم احتكار فصيل بذاته للقرار السياسي الفلسطيني. وبالتالي فالنظرة الفلسطينية للمطالب الأمريكية كما يراها الدكتور سليم تماري –أستاذ علم الاجتماع ومدير مؤسسة الدراسات المقدسية– ترى أن أولوياتها –بل حتى نتائجها– أن يأتي بقيادة فلسطينية جديدة «معتدلة»، قادرة على حماية «أمن إسرائيل»، أكثر منه رغبة منها لتعزيز أوجه الحكم الصالح والشفافية والمحاسبة، وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية على أسس سليمة.[1] والنظرة الأمريكية ترتكز على أن يكون «إصلاح» الأجهزة الأمنية الفلسطينية أساس عملية «الإصلاح»، بحيث تكون قادرة على محاربة «الإرهاب» والسيطرة على المنظمات الفلسطينية التي تمارس عملا عسكريا ضد إسرائيل، ووقف أي هجمات تستهدف أمن إسرائيل. أما النظرة الفلسطينية لإصلاح الأجهزة الأمنية فترتكز على ضعف أدائها، وعدم قدرتها على لعب دور يساهم في توفير الأمن للمواطنين، إضافة إلى تجاوزاتها لحقوق الإنسان، واستغلالها في تحقيق مصالح شخصية لقادتها.[2]

**استجابات النظام السياسي الفلسطيني للمطالب الأمريكية**

جاء تعامل القيادة الفلسطينية مع مطالب «الإصلاح» مختلفا عن التفاعلات الداخلية معها، فعلى الرغم من إقراراها بحاجة النظام السياسي للإصلاح وضروراته، وإقرارها بوجود حالات من الفساد وسوء استخدام المال العام وإدارته. غير أن السير على طريق تحقيق الإصلاح بقي يصطدم، ببنية نظام سياسي وإداري، كان الرئيس عرفات، يمتلك مفاتيحه، ويحرص على أن تبقى «الشرعية التاريخية»، المكتسبة عبر النضال الطويل، هي العامل المحدد لأدوار القوى المختلفة داخل الساحة الفلسطينية. وهو الأمر الذي استدعى أن يتعامل مع قضية الإصلاح بطريقة تؤدي إلى إبطائها وإفراغها من مضمونها. في هذا القبيل جاءت سياسته منسجمة مع محاولة تخفيف الضغوط الداخلية والخارجية عليه، والقيام بمجموعة من الخطوات

[1] **Palestinian Reform: Behind the Headlines**. **Salim Tamari**. (Seminar). op. cit
[2] Brown, Nathan J.: **Evaluating Palestinian Reform**. op. cit. Page: 16

التي توحي للقوى الدولية استجابة القيادة للإصلاح، وفي المقابل تظهر أنها جاءت استجابة للمطالب الداخلية.[1]

لذا سيطر اتجاهان رئيسيان على تعامل القيادة الفلسطينية مع موضوع الإصلاح: الاتجاه الأول من خلال المناورة وإبطاء عملية الإصلاح، والتذرع بالعوائق الإسرائيلية لإتمامها، سواء على صعيد إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، أو على صعيد إصلاح الأجهزة الأمنية. الاتجاه الثاني جاء من خلال التعامل الدبلوماسي معها، من حيث إظهار رغبتها في الإصلاح، وإنجاز خطوات إصلاحية في جوانب مختلفة، كتوقيع مسودة القانون، وتشكيل لجان لدراسة عملية الإصلاح وآلياتها، أو حتى من خلال الاعتراف بوجود فساد في أجهزة السلطة والرغبة في إصلاح الأداء.[2] وهنا تعامل الرئيس عرفات مع الضغوط من خلال إلقاء خطاب إصلاحي أمام المجلس التشريعي، تحدث فيه عن ضرورة إحداث إصلاحات وفصل بين السلطات، والإعداد لإجراء انتخابات، وتقديم صيغة جديدة للسلطة وإدارتها، وأجهزتها الأمنية من أجل إعادة بنائها على قاعدة أصوب. وقد تبع هذا الخطاب تبني المجلس التشريعي إعلانا لتطوير وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، في المجالات الدستورية والقانونية والتنفيذية والقضائية، وتشكيل «اللجنة الوزارية للإصلاح».[3]

وجاء خطاب الرئيس عرفات متبوعا بسلسلة من الإجراءات التي حاولت تخفيف الضغوط الدولية، والتجاوب مع شروط طرح خارطة الطريق؛ كالقبول باستحداث منصب رئيس الوزراء، واقتطاع جزء من الصلاحيات التي يتولاها، بحيث يكون الدور الأكبر للقرار فيها عائداً إلى الحكومة ورئيس الوزراء. كان الهدف هنا تقييد دور عرفات عن طريق الاستعاضة بمنصب رئيس للوزراء يأخذ جزءاً مهما من صلاحيات رئيس السلطة، ولاسيما تلك التي تتعلق

---

[1] جقمان، جورج: *مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات*. **مجلة الدراسات الفلسطينية**/ العدد 62. ربيع 2005. ص 51

[2] الجرباوي، علي: *حول الأجندة الخارجية «للإصلاح»: الحالة الفلسطينية*. مرجع سابق. ص 80

[3] انظر خطاب الرئيس عرفات حول الإصلاح أمام المجلس التشريعي. بتاريخ 2002/5/15. **موقع BBC**. 2002/5/16

بإدارة المال العام أو الإشراف على الأجهزة الأمنية الفلسطينية.[1] ومن جملة الخطوات كان تعيين سلام فياض –كشخص يتمتع بقدر من الاحترام من قبل الولايات المتحدة والدول المانحة– وزيرا للمالية كمبادرة لإظهار الالتزام بنهج الإصلاح. وأخرى جاءت في المجال القانوني؛ كمصادقة القانون الأساسي، وتوقيع قانون استقلال القضاء، وتحديد مواعيد للانتخابات المختلفة.[2]

يُنظر إلى الصيغة التي تعاملت بها القيادة الفلسطينية مع موضوع الإصلاح، أنها تنطلق من مبدأ الحفاظ على الوجود، فهي ترى أن عملية «الإصلاح» يراد منها إعطاء الشرعية لاستمرار الفترة الانتقالية، وأنها في جوانبها تهدف لإطالة أمد الفترة الانتقالية، وتثبيت وضع السلطة الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي يأتي جزءاً من ترسيخ الدولة المؤقتة، وأن ذلك سوف يؤدي إلى انقسامات داخل الصف الفلسطيني.[3] إلا أن كثيراً من المراقبين يرون أن التباطؤ في الإصلاح، وبالأخص إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، يعكس تخوف القيادة الفلسطينية من أن يؤدي إجراؤها إلى زعزعة حكمها ومكانتها في القرار السياسي الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، ترى أن غياب الثقة في أن لا تؤدي نتائجها –ولاسيما إذا جددت الثقة لياسر عرفات–، إلى تغيير نظرة الإدارة الأمريكية للقيادة الفلسطينية، وقيادة عرفات للشعب الفلسطيني.[4] وهنا يتفق الباحث مع ما يطرحه الدكتور جورج جقمان –أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت– حول الإشكالية التي خلقها انتهاء الفترة الانتقالية، وفشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، فوجهة نظره ترى أن عدم تحقيق أي إنجاز سياسي في كامب ديفيد يعطي شرعية للنظام السياسي الفلسطيني، أدى إلى تحول في سلوك القيادة الفلسطينية نحو تثبيت أو تجديد شرعيتها من منطلق الحفاظ على الذات، وأنها وجدت نفسها مضطرة لدعم الانتفاضة حتى لا تفقد مكانتها في الشارع الفلسطيني.[1]

---

[1] Rocard, Michel and others: **Reforming the Palestinian Authority: An Update**. issued by the Independent Task Force on strengthening Palestinian Public institution. January 2003. Page: 6-7

[2] أبو دية، أحمد: **عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رام الله نيسان 2004

[3] صافي، خالد محمد: *أزمة التحول الديمقراطي في فلسطين*. مرجع سابق

[4] غاربر، لاري: *الإصلاح الفلسطيني والمساعدة الدولية. نشرة الإصلاح العربي*. **موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**. 2005 www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20050200000301#20050200000301128

[1] جقمان جورج: *المبادرات السياسية الفلسطينية: نظرة تقيمية*. قدمت كورقة في مؤتمر معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت. 8 أيار 2004. **جريدة الأيام**. 15 أيار 2004

يمكن الاستنتاج أن الولايات المتحدة نجحت في لعب دور رئيسي ومؤثر في جعل قضية «إصلاح» السلطة الفلسطينية محط تفاعل القوى الداخلية والخارجية لـــدفع القيـــادة الفلســـطينية للاستجابة لمطالب «الإصلاح». فقد نجحت في توظيف ثلاثة عناصر أساسية ساهمت في تكثيف الضغوط على السلطة الفلسطينية واتخاذها مجموعة من الخطوات في اتجاه إحـــداث تغييـــرات بنيوية في النظام السياسي الفلسطيني. وأول هذه العناصر، أنها استطاعت جعل مصـــير الدولـــة الفلسطينية والتسوية النهائية أمراً معلقا، وربط تحركها السياسي نحو استئناف المفاوضات بمدى إنجاز الفلسطينيين قضية «الإصلاح»، وتحقق الشروط الأمنية. وهو الأمر الذي ساهم في جعـــل التقدم نحو طرح مبادرات لحل المشكلة الفلسطينية مرتبطاً بقضية «الإصلاحات» والأمن. ثانيـــا أنها نجحت في التأثير في السياسات الدولية تجاه السلطة الفلسطينية على نحو يـــدعم توجهاتهـــا لإحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي الفلسطيني، وإغلاق أبواب المناورة أمـــام القيـــادة الفلسطينية من خلال وضع المطالب الأمريكية والفلسطينية بـــ«الإصلاح» في إطار دولي يربط الدعم المالي والسياسي بمدى استجابة الفلسطينيين لعملية «الإصلاح». وثالثا، تكثيـــف أنشـــطتها التي تستهدف البيئة الثقافية للمجتمع الفلسطيني على نحو يضع ضغطاً على السلطة الفلســـطينية، ويساهم في إحداث تغييرات في البيئة السياسية الفلسطينية، وكيفية تعاطيهم مع الصراع.

إن مقارنة الاعتبارات والمطالب الداخلية والخارجية للإصلاح تظهر فارقا في توجهـــات الداخل والخارج لمخرجات عملية الإصلاح وأهدافها، فالأساس الذي اســـتندت إليـــه المطالـــب الداخلية تمثل في أن تقود عملية الإصلاح إلى تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية بما يحافظ على قدر أكبر من الشراكة والتكاملية في الحكم، تعطي فئات المجتمع كافة الفرصة في لعب دور في بناء مؤسسات السلطة بما يعزز من قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود والنضال في مواجهـــة الاحتلال. وقد تطلعت إلى أن تساهم عملية الإصلاح في إنتاج نظام سياسي قائم على التعدديـــة السياسية، وبعيد عن احتكار فريق سياسي معين له. فيما تظهر التصورات الأمريكية لذلك في أن تأتي مخرجات «الإصلاح» بقيادة سياسية ونظام سياسي فلسطيني قادر على التعاطي بإيجابيـــة ومرونة مع التصورات الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقادر على التجاوب مع

المنظومة الأمريكية لمحاربة الإرهاب وجماعاته على المستويات كافة. في هذا القبيل أيضا، رغبت الإدارة الأمريكية في أن تجعل من مخرجات «الإصلاح» ذات آفاق بعيدة المدى على صعيد التغلب على الطابع الثقافي الفلسطيني المعادي لإسرائيل، من خلال إحداث «إصلاحات» في النظم التعليمية والثقافية الفلسطينية.

# الفصل الرابع

# توجهات السياسة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية

يحاول الباحث في هذا الفصل أن يقرأ توجهات السياسة الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية بعد تحقيقها لجزء من المطالب الدولية بإجراء انتخابات رئاسية ومحلية وتشريعية. من خلال هذه القراءة يسعى الباحث لتحليل سياسة الإدارة الأمريكية وتوجهاتها عقب التطورات التي شهدتها الحياة السياسية الفلسطينية، والربط بين الأهداف والمواقف والوسائل التي انتهجتها الإدارة الأمريكية حيال النظام السياسي الفلسطيني. كما أنه سوف يسعى لإعطاء القارئ لمحة عن تطورات المشهد السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإلقاء الضوء على أبرز معالم المشهد السياسي الجديد. ومن خلال هذا الفصل سوف يبحث أيضا في الأسباب والتداعيات التي سبقت ورافقت مشاركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، مسلطا الضوء على التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النظام السياسي. ومن ثم، ولضرورة قراءة أوسع للتوجهات الأمريكية تجاه النظام السياسي الفلسطيني فإن الباحث سوف يتجاوز الفترة الزمنية التي حددها في أطروحته، ليلقي الضوء على إجراءات وممارسات السياسية الأمريكية تجاه حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت بتوافق فلسطيني داخلي استنادا لاتفاق مكة الذي عقد عام 2007.

## 1.4 تطورات المشهد السياسي الفلسطيني

### 1.1.4 وفاة ياسر عرفات، وانتخاب أبو مازن

تركت وفاة الرئيس ياسر عرفات في الحادي عشر من تشرين ثاني عام 2004 ظلالها على القضية الفلسطينية، كونها جاءت في وقت تركزت فيه الجهود الدولية على تقييد دوره في الحياة السياسية الفلسطينية عبر الحديث عن ضرورة إحداث «إصلاحات» في السلطة الفلسطينية. كما ترجع أهمية هذا الحدث إلى كونه ساهم في تغيير حسابات الأطراف الدولية تجاه عملية التسوية السلمية، كون وفاته فتحت نافذة، أو خلقت فرصة أمامها لإحيائها، من خلال التخلص من إحدى أهم عقبات استئناف العملية السياسية، فطالما شكل وجوده حجة للإدارة الأمريكية لعدم التعامل مع القيادة الفلسطينية لانتفاء صفة الشراكة عنها. فغيابه حوّل المشهد

السياسي الفلسطيني إلى حقبة جديدة، ميزها غياب تأثير سيطرته على إدارة القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل.[1]

يمكن القول إن وتيرة الحراك السياسي الفلسطيني قد تزايدت بعد رحيل الرئيس عرفات، فقد دخل المجتمع الفلسطيني بكافة أطيافه السياسية والاجتماعية في مرحلة انتقالية، أظهرت اتفاقا على ضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية تقود إلى بناء النظام السياسي الفلسطيني، وإتاحة المجال أمام القوى الأخرى للمساهمة في بنائه. إذ ساهم ذلك في رفع الحرج عن بعض الأصوات الفلسطينية من مختلف الاتجاهات والفصائل للمطالبة بعملية إصلاح هياكل السلطة الفلسطينية، وإعادة صياغة العلاقة بين مؤسساتها الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية على نحو يضمن تشكيل نظام ديمقراطي حقيقي. وهنا بدأت الفصائل الفلسطينية تطالب بعملية التغيير، وفصائل أخرى بدأت تتطلع إلى دخول منظمة التحرير.[2]

وقد بدا المشهد السياسي الفلسطيني مختلفا في ظروفه وتركيبته بعد انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة. ففلسطينيا، نُظر إلى هذه التطورات من باب الأمل في أن يقود انتخابه، إلى مواصلة عملية الإصلاح على نحو يفضي إلى تعزيز الإجراءات الإصلاحية، وأن يكون الخط السياسي الذي يتبناه ذا تأثير قادر على إعادة الحيوية إلى عملية السلام، والحياة السياسية الفلسطينية، وأن تقود المقبولية التي يحظاها إن لم يكن إلى حل الصراع مع إسرائيل فعلى الأقل الوصول إلى تهدئة شاملة تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة.[3]

وعلى الصعيد الدولي فإن وجود محمود عباس على رأس الهرم القيادي الفلسطيني يحمل جملة من المعاني، وأهمها تباين السمات القيادية بينه وبين ياسر عرفات، ولاسيما التباين الذي يظهر بوضوح في الأداء والتوجهات السياسية، واختلاف الأولويات لدى كليهما من حيث آليات

---

[1] عسيلة، صبحي: *فلسطين بعد عرفات، تحديات الإصلاح والتسوية*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.** كراسات استراتيجية/ العدد 151. 2005 http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K32.HTM

[2] المرجع السابق

[3] التقرير الاستراتيجي العربي: *الفلسطينيون: ضرورات الإصلاح وقيوده*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.** 2004-2005 http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB94.HTM

التعاطي مع الصراع، وهو ما يؤشر إلى عودة العملية السلمية إلى برنامج السلطة السياسي. فأبو مازن يدعم النهج القائم على التعاطي السلمي مع الصراع، ويعارض في الوقت نفسه النهج العسكري في المقاومة.[1]

كما أن ما يميز هذا التغيير هو مدى المقبولية التي يحظى بها أبو مازن لدى الأوساط الدولية والعربية؛ كونه يبدي «اعتدالا» في توجهاته السياسية تجاه حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا يتبنى مواقف وأفكاراً «متطرفة» أو ذات أبعاد آيديولوجية معينة، ولكونه أيضا من الشخصيات الفلسطينية التي عُوِل عليها لكي تكون شريكة في صنع السلام. إذ إن فلسفته السياسية تقوم على أن النضال المسلح ليس هو الطريق لحل القضية الفلسطينية، وأن هذا الحل بيد أمريكا وإسرائيل، وعلى الفلسطينيين أن يدفعوا إلى أقصى ما يمكن لإسرائيل أن تعطيه لهم، ثم يطوروه في المستقبل البعيد.[2]

جاء الموقف الأمريكي من إجراء انتخابات رئاسية مختلفا عما كان عليه إبان وجود ياسر عرفات، ففي تلك الفترة كانت الإدارة الأمريكية تحمل تخوفا من أن يؤدي إجراء الانتخابات الرئاسية إلى إعادة انتخاب ياسر عرفات، وإعطائه شرعية جديدة في السيطرة على السلطة الفلسطينية. إلا أن ذلك الموقف تغير بعد وفاته، فالإدارة الأمريكية أيدت إجراء الانتخابات الرئاسية، ولاسيما أن أغلب الاستطلاعات رجحت فوز أبو مازن فيها، وبالتالي فإن هذا الإجراء سوف يعطي أبو مازن شرعية، ويقوي موقعه القيادي. ولعل مؤشرات هذا التأييد أتت في اتجاهين، الأول: سعي الإدارة الأمريكية لاستئناف الزيارات الدبلوماسية، والتي بدأت بزيارة كولن باول في تشرين الثاني 2004، والثاني في استئناف المساعدات المالية المباشرة للسلطة الفلسطينية والتي جاءت في بدايتها في سبيل دعم العملية الانتخابية. من هنا ظهرت

[1] Youngs, Tim: **The Middle East Peace Process: Prospects After The Palestinian Presidential Elections**. house of common. Research Paper. 05/29, MARCH 2005. Page: 44-46. available at: http://www.parliament.uk/commons/lib/research/rp2005/rp05-029.pdf

[2] التقرير الاستراتيجي العربي: *الفلسطينيون: ضرورات الإصلاح وقيوده*. مرجع سابق

توجهات جديدة في تعامل الإدارة الأمريكية مع القيادة الفلسطينية، من حيث تغيير صيغة تعاطيها معها على اعتبار أن هذه القيادة معروفة بواقعية نهجها السياسي، ورغبتها في حل الصراع.[1]

ويرى الباحث أن هذه الوضعية حرّكت جمود العلاقة الفلسطينية الأمريكية، وأعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام، فزوال عقبة الرئيس عرفات، وانتخاب أبي مازن، يكون جزءاً لا بأس به من الحجج الأمريكية والدولية لعدم استئناف عملية التسوية السياسية قد انتهت لاعتبارات التطورات الجديدة، ولاسيما أنها جاءت بشخصية تحظى بقبول دولي، لما يظهره نهجه السياسي وفلسفته. هنا رأت الإدارة الأمريكية أن هذه المتغيرات تسمح بإعادة التركيز على الملف الفلسطيني في سبيل الدفع نحو تطبيق بنود خارطة الطريق. على هذا الأساس كان الاعتقاد أن أبا مازن هو الشخص القادر على إعادة الأمور إلى نصابها والمضي ضمن تنفيذ خارطة الطريق.

### 2.1.4 دخول حماس النظام السياسي

أما التطور الثاني الذي طرأ على المشهد السياسي الفلسطيني فمثله دخول حركة حماس المرحلي في أجهزة السلطة الفلسطينية وصولا إلى دخولها في نسيج النظام السياسي الفلسطيني ككل؛ إذ بدأت الحركة بالمشاركة في الانتخابات المحلية، وحصلت على نسبة أصوات عالية في دوائر مختلفة مكنتها من تشكيل مجالسها الإدارية. وبالنظر إلى النتيجة التي جاءت بها الانتخابات التشريعية عام 2006 دخلت حماس النظام السياسي الفلسطيني بأغلبية الأصوات التي حصلت عليها، وأصبحت فيما بعد القوة المسيطرة على الحكومة الفلسطينية العاشرة. إزاء هذه التطورات فرضت خارطة جديدة للقوى في الساحة السياسية الفلسطينية، إذ بدأ ينظر إلى فوز حماس على أنه تغيير في النظام السياسي بما يعنيه من تغير في النهج السياسي، وتغير في مجمل الأهداف التي قامت عليها السلطة الفلسطينية، وما يقتضيه من إعادة تعريف سياسات

[1] أحمد، سيد أحمد: *القوى السياسية الفلسطينية والانتخابات*. **مجلة السياسة الدولية/** العدد 159. 2005. ص 90

السلطة الفلسطينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى تحديد المعـــايير والخطـــوط الحمراء فيما يخصّ العلاقة مع إسرائيل.[1]

يمكن القول إن أبرز ما طرأ من تحولات سياسية عقب وفاة ياسر عرفات تمثل في بـــدء السلطة إجراء جملة من الإصلاحات في النظام السياسي الفلسطيني، بـــدأت بـــإجراء انتخابـــات رئاسية، بالرغم من أن الدافع الأكبر الذي عجل بإجرائها كان الفراغ الدســـتوري الـــذي تركـــه رحيل عرفات، إلا أن ذلك لا ينفي كونها جاءت أيضا استجابة لبنود خارطة الطريـــق.[2] وثـــاني هذه المظاهر كان إجراء انتخابات محلية شملت البلديات، والمجالس القروية، وآخرها انتخابـــات المجلس التشريعي عام 2006، بمشاركة أغلب الفصائل الفلسطينية، وأبرزها حركة حماس، التي تمكنت من الفوز بـــ 74 مقعد، ما يعادل 56% من إجمالي مقاعد المجلس التشريعي.[3] اســـتناداً لنتائج هذه الممارسات، بدا واضحا أن النظام السياسي الفلسطيني يتجه نحو التغيير في مـــوازين القوى داخله، وظهور التنافر الحاد في البرنامجين السياسيين لكل من مكوناته الأساسية؛ الرئاسة والحكومة. أهمية هذا الحدث يكمن في آثاره على السياسة الأمريكيـــة تجـــاه النظـــام السياســـي الفلسطيني، والتي سوف يخوض الباحث في تفاعلات أهداف ومواقـــف وإجـــراءات السياســـة الأمريكية تجاه النظام السياسي الفلسطيني من خلال تحليل هذه العناصر الثلاثة، وقراءة أبعادهـــا ومراميها.

يمكن الاستنتاج أن حصيلة العمليتين الانتخابيتين قد أفرزت نظاماً سياســـيا فلســـطينيا ذا برنامجين مختلفين ومتنافرين، الأول يتوافق مع المتطلبات الدولية، ويضع فـــي ســـلم أولوياتـــه استئناف مفاوضات السلام، والتعاون مع الأطراف الدولية في سبيل تطبيق بنود خارطة الطريق، وهذا البرنامج يلتقي مع المطالب الأمريكية التي وضعتها أساسا لأي عملية «إصلاح» وهـــو أن

---

[1] Mishal, Shaul: *Hamas: The Agony of Victory*. **Jaffee Center for Strategic studies**. Strategic Assessment. Volume 9. No. 1 April 2006. available at: http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v9n1p3Mishal.html

[2] عوض، طالب: **العملية الانتخابية الفلسطينية 2002-2004**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمســـحية. رام الله. نيسان 2004 www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2004/talebawad.pdf

[3] الحـــمد، جـــواد: **دراسة تحليلية لاتجاهات الناخبين وفق نتائج المرحلة الأولى من انتخابات البلديات الفلسطينية فـــي الضفة الغربية**. مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان. 2005 http://www.mesc.com.jo/IndexAr-05.html

تأتي بقيادة فلسطينية «معتدلة» التوجهات والأهداف. والثاني يتميز برفضه للاتفاقات السياسية التي أبرمتها منظمة التحرير، ورفضه التعاطي مع الشروط الدولية بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف. وهو ما يتعارض مع تصورات الولايات المتحدة لمخرجات عملية «الإصلاح».

### 2.4 التوجهات السياسية الأمريكية بعد الانتخابات الرئاسية

بعد انتخاب أبي مازن، دفعت الإدارة الأمريكية نحو استثمار هذا التطور في سبيل تحقيق أهدافٍ سياسية وأمنية في مسار القضية الفلسطينية تؤدي إلى استئناف العملية السلمية من جهة، واحتواء التنظيمات الفلسطينية المسلحة من جهة أخرى. لذلك نرى أن التحرك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية انصب في مسارين رئيسيين:

#### 1.2.4 المسار الأول: دعم أبو مازن، واستئناف العملية السلمية

في المسار الأول وجدت الإدارة الأمريكية نفسها أمام زوال العقبة التي طالما كانت تؤخر دفعها للعملية السلمية، فكان لزاما عليها أن تثبت صدق مقولتها أن غياب عرفات هو الحل، وهو ما عبر عنه الرئيس جورج بوش حين اعتبر وفاة ياسر عرفات منعطفا مهماً في التاريخ الفلسطيني، والأمل في أن يجلب ذلك المستقبل للشعب الفلسطيني، وتحقيق تطلعاته في قيام دولة مستقلة وديمقراطية.[1] تسارع التحرك الأمريكي بشكل واضح بعد ذلك نحو دعم الفلسطينيين لتجاوز مرحلة ما بعد عرفات، وملء الفراغ السياسي الذي تركه رحيله، وتمكين أبو مازن من الاستمرار بالسلطة، والتعجيل في مسألة «الإصلاح»، والبناء المؤسساتي. تُرجم ذلك سياسيا بإظهار الخطاب الأمريكي ثقته بقدرة أبي مازن على العمل لإعادة الحياة للعملية السلمية، وأخذت العلاقة الأمريكية الفلسطينية تتجه نحو تكثيف التواصل الدبلوماسي من خلال اللقاءات التي جمعت الرئيس الأمريكي مع أبي مازن في واشنطن، وزيارات كونداليزا رايس، وتعيين الجنرال المتقاعد «وليم وورد» لتولي مهمة مراقبة الأوضاع في الضفة وغزة وإسرائيل.[2] لم

[1] ورد في بيان الرئيس الأمريكي جورج بوش حول وفاة الرئيس ياسر عرفات. 2004/11/11. موقع **BBC**

[2] ميتشل دن: متخصصة في شؤون الشرق الأوسط. موظفة سابقة في وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض. **مقابلة مع الباحث**. أجريت بتاريخ 2007/3/14

يأت الدعم الدبلوماسي من الإدارة الأمريكية وحدها، بل جاء أيضا من قبل الكونجرس الأمريكي الذي أشاد بالأجواء التي عقدت فيها الانتخابات، ورأى في وجود أبو مازن في السلطة فرصة لعودة الأمل بإطلاق عملية السلام. وعلى الرغم من هذا الإطراء، إلا أن ذلك لم يُخف أن الكونجرس وضع أبو مازن في فترة اختبار يتحمل فيها مسؤولية التخلص من التنظيمات العسكرية، وإثبات القدرة على ذلك، والمضي في «إصلاح» السلطة الفلسطينية، وهو ما يعني الضغط عليه في سبيل تعجيل وتيرة «الإصلاح».[1]

فتح ذلك الأبواب أمام تقديم مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية، ففي السنة المالية 2005، زادت الإدارة الأمريكية والكونغرس المساعدات الاقتصادية المقدمة للسلطة الفلسطينية، من خلال رفع قيمة المخصصات الإضافية، وإعادة برمجة المساعدات الاقتصادية التي تم تخصيصها في سنوات سابقة. كما استخدم الرئيس الأمريكي صلاحياته من أجل توفير خمسين مليون دولار أمريكي كمساعدات مباشرة للسلطة لدعم جهود «الإصلاح» وحفظ الأمن، في مسعى لتقوية وضعها في الساحة الفلسطينية. وأعادت كذلك برمجة مساعداتها بقيمة خمسة وسبعين مليون دولار أمريكي لصناديق الدعم الاقتصادي الفلسطيني لعام 2005.[2] من الواضح أن هذه التوجهات جاءت في سياق دعم أبي مازن للحصول على قبول داخلي وخارجي، ومساعدته على الاستمرار في قضايا «الإصلاح»، وإثبات قدراته في مواجهة قضايا أساسية على الساحة الفلسطينية الداخلية، كالانفلات الأمني، والركود الاقتصادي.

ضغطت الإدارة الأمريكية بعد ذلك في اتجاه إعادة إحياء العملية السلمية، والتركيز على المسار السياسي الفلسطيني. كان الاعتقاد أن إطلاق مسار سياسي جدّي يحيي عملية السلام، سوف يدعم برنامج أبي مازن السياسي، ويعطي السلطة الفلسطينية أُفقا يقوض خيار حلها. وجلياً ظهر أن التركيز الأمريكي سوف ينصب على تطبيق خطة خارطة الطريق بعد عملية فك الارتباط. لذا كان التوجه الأمريكي يسعى إلى التقريب بين الفلسطينيين والإسرائيليين عبر

[1] Congressional record: **Commending the result of the Palestinian presidential elections**. February 01, 2005

[2] Congressional record. May 11, 2006

لقاءات صبت في إطار خطوات بناء الثقة وحسن النية بينهما، بدأت في شرم الشيخ والعقبة، على أمل أن يقود ذلك إلى وقف الأعمال العسكرية، وتهيئة الأجواء المناسبة لأبي مازن لكي يسيطر على الأوضاع الداخلية، ومساعدته على كسب التأييد الشعبي لبرنامجه السياسي.[1] وهنا تعاملت الإدارة الأمريكية مع خطة فك الارتباط الإسرائيلية، باعتبارها خطوة أولى لتنفيذ خطة خارطة الطريق، وتكييف كافة الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب مع المسار الذي تبنته خارطة الطريق، وخصوصا أن واشنطن كانت ترى أن الانسحاب الإسرائيلي يتوافق مع هذه الخطة، وأنه خطوة على طريق السلام. وهي محاولة أيضا لإبقاء الخطوات الإسرائيلية المستقبلية تسير ضمن الإطار الذي حدده المجتمع الدولي في خارطة الطريق، وهو ما أرادت الإدارة الأمريكية إظهاره حينما أصرت أن تجدد إسرائيل التزامها بخطة خارطة الطريق باعتبارها الخطة الوحيدة على طاولة المفاوضات. حتى لا يُظهر ذلك تخلي الولايات المتحدة والمجتمع الدولي عنها، ما سوف يشكك بمصداقيتها ونواياها نحو التقدم باتجاه الحل الدائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.[2]

ولا يخفى أن التوجه الإسرائيلي نحو تطبيق خطة الفصل وضع السلطة الفلسطينية أمام محك إثبات الذات للمجتمع الدولي، وقدرتها على إدارة المناطق التي تنسحب منها إسرائيل. وأساس ذلك، أن القدر الذي تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من تثبيت أقدامها في القطاع، وإنعاش الحياة الاقتصادية فيه، والسيطرة الأمنية عليه، هو القدر الذي سوف يدعم العودة إلى المسيرة السلمية. فالانسحاب من غزة اعتبر اختبارا للسلطة والمجتمع الفلسطيني لإقامة نظام سياسي يمكن على أساسه الحكم على مدى قدرة هذا النظام من إحكام السيطرة على الأوضاع الأمنية في غزة، وإمكانية أن يمتد إلى الضفة الغربية. هنا أرادت الولايات المتحدة إنجاح خطوات السلطة في هذا السياق، وتكثيف الجهود لتمكينها من ضمان سيطرتها على الأوضاع في غزة، وعمل الكونجرس الأمريكي على الدفع في هذا الاتجاه، لكي لا يتيح ذلك لحماس استثمار الانسحاب الإسرائيلي في صالحها، وتصويره إنجاز للمقاومة.[1] لذلك سعت الإدارة الأمريكية مع المجتمع

---

[1] ميتشل دن: **مقابلة مع الباحث**. مرجع سابق

[2] Bart, Roni: *New (Im)Balances: American Policy after the Disengagement.* Strategic Assessment. **Jaffee Center for Strategic Studies.** Volume 8. No. 2 August 2005. available online at: http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v8n2p10Bart.html

[1] Congressional record. July 28, 2005

الدولي إلى إعطاء ثقل لتهيئة الأجواء المناسبة لعملية الفصل، وإعداد السلطة ومؤسساتها لإدارة الواقع الجديد الذي سوف يتركه تنفيذ خطة الفصل. لذلك كانت الدعوة لمؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية منسجمة مع ذلك، إذ جاء المؤتمر كمحاولة لحشد الدعم المادي والسياسي للسلطة الفلسطينية من خلال مشاركة دولية واسعة، خصص لبحث سبل توفير دعم مالي «لإصلاح» السلطة، وإعادة بناء مؤسساتها الأمنية، والاقتصادية، والإدارية، وإقامة مشاريع من شأنها أن تقود إلى إنعاش الاقتصاد وإنجاز «الإصلاحات» المطلوبة، وإشعار المواطن بتحقيق إنجازات حياتيه ملموسة على أرض الواقع، ولاسيما في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل.[1]

انطلق مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية من حقيقة أن بناء فلسطين كدولة ديمقراطية يتطلب معالجة أربعة تحديات أساسية: الأمن، والحكم، والتنمية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي. ولكي تنجح أي مفاوضات مستقبلية، فإنه يتعين تعزيز المؤسسات الفلسطينية، ودعم أبو مازن على الصعيدين الدولي والداخلي. نظرت الإدارة الأمريكية إلى خروج قطاع غزة من سيطرة إسرائيل، فرصة لترك مساحة للفلسطينيين لإدارة الحكم، وأن التغلب على التحديات الأربعة في هذه المساحة، سوف يعجل من تنفيذ خارطة الطريق بمراحلها المختلفة. لذا فإن نجاح السلطة في إدارة الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل، وجعلها نموذجا للحكم الصالح، والاستتباب الأمني، والانتعاش الاقتصادي، سوف يوفر أساسا لبناء مؤسسات الدولة مستقبلاً، ويقوي من الدعم الشعبي لأبي مازن ونهجه –كون ذلك ظهر عمليا في غزة–، وبالتالي يصب في مصلحة التوجهات الأمريكية نحو تطبيق خارطة الطريق. لذلك أرادت الإدارة الأمريكية استثمار هذه المساعي في سبيل تمهيد الطريق أمام استئناف عملية السلام، وأن تكون الخطوات التي اتخذها المؤتمر ممهدة لإنشاء دولة فلسطينية.[2] انصبت الجهود على تحريك المساعدات الدولية وحشدها في سياق تمكين السلطة الفلسطينية من إدارة قطاع غزة، واستثمار الدعم المالي الذي أقره المؤتمر البالغ 1.2 مليار دولار في تعزيز خطواتها في مجالات الحكم، الأمن، وإعطاء زخم

[1] See conclusion of the **London meeting on supporting the Palestinian authority**. March 2005. available online at: www.fco.gov.uk/files/kfile/london,eeting010305_conclusions.pdf

[2] Lerman, Eran: *The Primacy of Regional Transformation: US Strategy in the Post-Disengagement Era*. Strategic Assessment. **Jaffee Center for Strategic Studies**. Volume 8. No. 2. August 2005. available online at: http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v8n2p9Lerman.html

أكبر لنشاطاتهما في مجالات التنمية الاقتصادية، وخصوصاً فيما يتعلق بالأولويات قصيرة المدى، كاستقرار مرحلة ما بعد الانسحاب، ووضع الخطوات العملية اللازمة لتقوية المؤسسات الفلسطينية، وتشديد الاهتمام بالقضايا الإنمائية، كالإسكان، والتغذية، والتعليم، والصحة، والخدمات العامة. وهي الأمور التي تستخدمها حماس لكسب الدعم الشعبي، من خلال تقدم المساعدات والخدمات للمواطنين، مقابل ضعف مؤسسات السلطة عن الوفاء بذلك. وفي نفس الوقت أبقت على دورها في مجال الأمن، والإشراف على بناء الأجهزة الأمنية وهيكلتها.[1]

من جانب آخر، لا تنفصل أهمية التحرك الأمريكي لإعادة الاعتبار للعملية السلمية عن ما تواجهه السياسة الأمريكية في محاور شرق أوسطية أخرى، فيعكس ذلك بشكل جلي الأداء السياسي الأمريكي، والظروف التي تمر بها سياستها في المنطقة، من حيث وقوعها في إخفاقات على صعيد الأوضاع في العراق، وتزايد وتيرة العنف واستهداف القوات الأمريكية، إضافة إلى الاختراق الإيراني لقواعد اللعبة في العراق، والتي أمست طرفا يحرك الأوضاع فيها، ويتحكم بمخرجاتها ونتائجها. فتأتي عملية السلام على أمل أن يحدث ذلك اختراقا في هذا المسار بشكل يؤدي لاستثماره سياسيا من قبل الولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما يمكن أن يلقي بتأثيراته على مجريات الأمور فيه، بما في ذلك الحرب على الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية.[2] ولعل هذا التوجه أظهر أهميته تقرير بيكر–هاميلتون، الذي دعا الإدارة الأمريكية إلى ضرورة التحرك على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، والعمل على التوصل إلى اتفاق سلام قائم على حل الدولتين، كون هذا الإجراء من الممكن أن ينعكس على أمن المنطقة، وخصوصا إذا استطاعت الإدارة الأمريكية أن تدفع المسارين السوري واللبناني إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل.[3]

---

[1] See conclusion of **London meeting on supporting the Palestinian authority**. op. cit

[2] Bart, Roni: *New (Im)Balances: American Policy after the Disengagement***.** op. cit

[3] Baker, James & Lee H. Hamilton: **The Iraq Study Group Report**. Working Group announced by the U.S Congress and organized by the United States Institute of Peace. December, 2006. Page: 39

### 2.2.4 المسار الثاني: الدفع نحو مزيد من «الإصلاحات»، واحتواء حركات المقاومة

التوجه الآخر للولايات المتحدة تجاه السلطة الفلسطينية تمثل في العمل في اتجاه ضمان استمرار عملية «الإصلاح» في أجهزة السلطة، وإعادة الحياة إلى خارطة الطريق، فيما يخص «إصلاح» مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإعطاء الأهمية والأولوية لقضايا محاربة الإرهاب، والقضاء على الفساد، وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. وقد كان من ضمن هذه الخطوات ما تمثل بإجراء السلطة «إصلاحات» في مجال الأمن كإحداث تغيير في قادة الأجهزة الأمنية، وإعادة بنائها وفق ترتيبات وأسس جديدة.[1]

إلا أن من أهم «الإصلاحات» التي عملت الإدارة الأمريكية على المطالبة بإحداثها كان إجراء انتخابات تشريعية، والدفع نحو مزيد من الإجراءات التي تحاول دمج حركات المقاومة في العملية السياسية، والضغط عليها للتخلي عن سلاحها. ولعل أهمية إجراء الانتخابات يتمثل بالأبعاد التي تهدف الإدارة الأمريكية الوصول إليها من خلالها، والتي سوف يحاول هذا الجزء إلقاء الضوء عليها وتحليلها.[2] وهنا جاء التركيز الأمريكي على إجراء الانتخابات التشريعية لسببين:

الأول: كونها أرادت ضخ حياة جديدة في النظام السياسي الفلسطيني، والذي اعتبرته بلغ نهايته، وعجز عن ضبط الأوضاع الفلسطينية، وتسييرها باتجاه التسوية السياسية المنشودة، ولاسيما أن الشهور الأولى التي انقضت على وجود أبو مازن في الحكم تركت انطباعا لدى الإدارة الأمريكية بعدم قدرته على تسيير الأمور من حيث العمل بحزم ضد الفصائل السياسية المقاومة، دون وجود مجلس تشريعي قوي إلى جانبه، فقد جاء الاعتقاد الأمريكي أن وجود مجلس تشريعي قوي إلى جانب الرئيس أبو مازن سوف يقوي من سلطته، وقدرته، ويعطيه

---

[1] جمعة، محمد: *حماس وفتح، احتمالات الصراع المفتوح*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 165. 2006. ص 125

[2] ابحيص، حسن، وائل سعد: **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. محسن محمد صالح (محرر). 2008. ص 11

مزيدا من الشرعية لاتخاذ القرارات الحساسة بطريقة أسهل، ما يسهل تنفيذ التصورات الأمريكية.[1]

ثانيا: وهو هدف عام وأشمل، وينطلق من مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويقوم على أساس استيعاب التيارات الإسلامية «المعتدلة»، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في النظم السياسية، ودخولها في الحكم عن طريق الانتخابات، والذي يمثل احتواء حركة حماس واحداً من ضروراتها. وهنا تناسبت التوقعات التي سادت قبل إجراء الانتخابات مع رغبات الولايات المتحدة، فجُلها تحدث عن أن حركة حماس سوف تشكل أقلية معارضة وفاعلة داخل المجلس التشريعي لكن دون السيطرة بالأغلبية عليه، حيث أن تحقيق مثل هذه النتيجة سوف يسمح ببقاء المجلس التشريعي تحت سيطرة حركة فتح، وتيارات أخرى «معتدلة»، وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية رأت أن مشاركة حماس في القرار السياسي الفلسطيني سوف تكون محدودة، ولا يسمح دخولها في المجلس التشريعي بفرض نهجها وبرنامجها عليه، وفي كل الأحوال تبقى السيطرة للتيار «المعتدل» في النظام السياسي.[2]

يمكن القول إن توجهات الإدارة الأمريكية حيال السلطة الفلسطينية في هذه المرحلة ركزت على إنجاح السلطة في إدارة قطاع غزة، وجعله نموذجا للازدهار والأمن، والحكم الصالح. وإظهار أن خطوات عملية سارت في اتجاه التقدم نحو عملية السلام، من خلال وضع الانسحاب الإسرائيلي في إطار خارطة الطريق. كما سارت التوجهات نحو إظهار جدوى النهج السلمي في حل الصراع، على اعتبار أن النجاح في غزة سوف ينعكس على الضفة، وهو ما يمكن أن يلقى دعما شعبيا كون المجتمع لمس التغيير في حياته في غزة، ما يسهل من عملية السيطرة على الأوضاع الأمنية، وفكفكة التنظيمات العسكرية. ترافق هذا التوجه مع تكثيف الجهود لتمكين أبو مازن من المضي في عملية «الإصلاح»، وتقوية نفوذه في السلطة، والسيطرة على القرار السياسي الفلسطيني. ولذلك عملت الإدارة الأمريكية على دعم الخطوات التي يقوم

---

[1] الجرباوي، علي: *حول الأجندة الخارجية «للإصلاح»: الحالة الفلسطينية*. مرجع سابق. ص 84

[2] المرجع السابق. ص 84

بها في اتجاه السيطرة على الأوضاع الأمنية. وجاء التركيز الأمريكي على دعم عملية «الإصلاح» كون الضعف العميق الذي تعاني منه الأجهزة الأمنية الفلسطينية سينعكس على حيوية القيادة الفلسطينية التي تفتقر إلى مصادر قوة يمكنها الاعتماد عليها في تعزيز تطبيق القانون، وإرساء النظام، ومحاربة البنية التحتية «للإرهاب». ونظرا لهشاشة هذا الوضع فإن أجندتها السياسية سوف ترتكز على السعي لتثبيت نفوذها السياسي بدل امتلاك القدرة على اتخاذ قرارات أقرب إلى التصورات الأمريكية في المفاوضات المستقبلية. وهذا ما يرى فيه الباحث مبررا للإدارة الأمريكية للدفع نحو إجراء انتخابات تشريعية تعجل من تشكيل الأجندة السياسية الفلسطينية على نحو يقبل المفاوضات مع إسرائيل ويعجل من التسوية. فترك أبو مازن أو تأجيل الانتخابات يعني أن القيادة الفلسطينية سوف تبقى ضعيفة أمام اتخاذ قرارات لاستئناف المفاوضات والوصول إلى تسوية مع إسرائيل.

في الواقع، إن التوجه الفلسطيني نحو إجراء انتخابات تشريعية لقي تفاعلا من مختلف التنظيمات الفلسطينية، نتيجة لقراءتها الواقع السياسي الفلسطيني الذي تغير بعد انتفاضة الأقصى، وفرص تحقيق مكاسب على صعيد أخذ أدوار أوسع في القرار السياسي الفلسطيني. في مقابل هذا التفاعل، كان هناك تفاعل آخر مع قضية الانتخابات التشريعية ومسألة إجرائها والمشاركة فيها، وهو المدى الذي يمكن أن يذهب إليه الموقف الأمريكي حيال القبول بمشاركة التنظيمات ذات الأجنحة العسكرية، والتي تتعارض فكريا وعمليا مع نهج الولايات المتحدة، وخصوصا حركة حماس. في البداية طغت جدلية «من أين نبدأ أولا» على هذا الموقف؛ هل بعدم السماح لها بالمشاركة قبل أن تنزع سلاحها، وتنبذ العنف، وتعترف بإسرائيل، أم أن تسمح لها دون الإصرار على قضية نزع سلاحها كشرط يسبق مشاركتها. وهل تسمح الولايات المتحدة بمشاركة التيارات الإسلامية لصالح نشر الديمقراطية، وعلى حساب محاربة الإرهاب وانتشاره؟

الكونجرس الأمريكي أبرز من يمثل الشق الأول من الجدلية، والذي عارض مشاركة حماس في الانتخابات، ولعب دوراً في النظام السياسي الفلسطيني. تأتي مبررات هذا التوجه للوضعية التي عليها حماس؛ فالكونجرس لا يرى أنها مجرد حزب لا يتفق معه، بل منظمة

مصنفة على اللوائح الأمريكية للإرهاب منذ عام 1996، ومسئولة عن قتل مئات الإسرائيليين والأمريكيين ومواطني دول أخرى، ولها توجهاتها التي تدعو إلى القضاء على «دولة إسرائيل»، وأسلمة السلطة والمجتمع الفلسطيني. ويرى أن المبادئ التي تقوم عليها الحركة، وبالأخص تبنيها مواقف واستراتيجيات للقضاء على إسرائيل، سوف تقوي من التوجهات «الراديكالية» في السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وسيشكل برنامجها السياسي جزءاً أساسياً من برنامج عمل السلطة، وبالتالي فإن نتائج التوجهات الأمريكية من عملية «الإصلاح» سوف تعود سلبا على أهدافها.[1]

لم تكن توجهات الكونجرس مرتبطة بكون حماس منظمة «إرهابية» وحسب، بل جاءت أيضا في سياق الضعف الذي ظهر على أداء السلطة الفلسطينية وحركة فتح، ومجمل التيارات «المعتدلة» في الانتخابات المحلية، وتمكن حماس من حسم كبرى المدن الفلسطينية لصالحها. هذه الوضعية بعثت بمؤشرات حول قدرة الاتجاه «المعتدل» في المجتمع الفلسطيني من الصمود أمام تفوق حماس. وهو ما يدلل على أن السماح لها بالمشاركة سوف يمنحها الفرصة لفرض نفسها كأمر واقع، وعلى الآخرين أن يتعاطوا معه، وبالتالي إعطاؤها ونهجها الشرعية المبتغاة. ومن جانب آخر، فإن دخول حماس النظام السياسي الفلسطيني سوف يقوي من نفوذ إيران وسوريا فيه، ويتيح للجماعات والدول المصنفة في دائرة الإرهاب التي ترتبط الحركة بها، لعب دوراً في تسيير السلطة الفلسطينية إلى مسار مخالف للتوجهات الأمريكية. وهو ما يجعلها تستفيد من التوجهات الأمريكية نحو «الإصلاح» في تحقيق أهدافها، وتقويض سلطة الرئيس أبو مازن وقدرته على التقدم نحو تطبيق بنود خارطة الطريق.[2]

وهنا دفع الكونجرس نحو تعطيل مشاركة حماس في الانتخابات، واستبعادها عن تحقيق مكاسب سياسية من خلال مشاركتها في السلطة. جاء هذا الضغط باتجاهين، الأول: من خلال رسالة المطالب التي بعث بها مجموعة من أعضائه إلى الرئيس بوش تدعوه للضغط على

[1] Congressional record. December 14. 15. 17. 2005
[2] Ibid. December 15, 2005

الرئيس الفلسطيني لتأجيل الانتخابات، ومنع مشاركة حماس فيها، واستبعادها من العملية السياسية إذا لم تنزع سلاحها. والاتجاه الثاني: هو التوجه نحو إعادة النظر في العلاقة مع السلطة الفلسطينية في حال إشراكها حماس في الانتخابات، وقطع المساعدات عنها، وقف التعاون مع أي حكومة أعضاؤها من حماس.[1] الإشكالية التي يراها أصحاب هذا التوجه هو ما بعد المشاركة بالعملية السياسية، فهم يرون أن التيارات الإسلامية بشكل عام، وحركة حماس على وجه الخصوص تتميز بقدرتها على استخدام لغة التعددية السياسية والتسامح بحنكة وسلاسة، دون أن تعتبر نفسها مضطرة إلى تغيير برامجها الآيديولوجي. وما يبرز هذه الإشكالية هو قدرة حماس على النمو السريع، والمحافظة على قنوات الدعم المالي، والمناورة في إظهار تمسكها بالديمقراطية، والحفاظ على أجندتها الآيديولوجية ذات البعد العسكري الجهادي.[2]

أما الإدارة الأمريكية فقد تعاملت مع موضوع مشاركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي بنسق مختلف عن ما جاء عليه موقف الكونجرس الأمريكي تجاه هذا الموضوع. ومن الواضح أن ذلك أتى منسجما مع سياق الإطار الاستراتيجي الذي تجري به الحرب الأمريكية على «الإرهاب»، وبالأخص فيما يتعلق بإدماج حركات الإسلام السياسي واحتوائها. لكن الاختلاف أن حركة حماس لا تمثل أحد تيارات الإسلام السياسي فقط، بل أيضا ما يميزها هو أنها من النماذج التي أثارت جدلا داخل الإدارة الأمريكية حيال قبول مشاركتها ودخولها العملية الديمقراطية، كونها من الأحزاب السياسية الإسلامية التي لها جناح ونهج عسكري في الوقت ذاته. وبالتالي فإن ما ميز موقف الإدارة الأمريكية حيال مشاركة حماس، هو تبنيها للشق الثاني من الجدلية التي طغت على الموقف الأمريكي تجاه هذه المشاركة، من حيث عدم الإصرار أو الاشتراط بتخليها عن سلاحها كمقدمة لقبول مشاركتها. وهذا يظهر رغبتها في دفعها لدخول النظام السياسي الفلسطيني على الرغم مما تتبناه من فكر واستراتيجيات. وما يعزز هذه الرغبة، أنه ما كان يستحيل عليها منعها من المشاركة فيها لو أرادت ذلك بشكل قاطع، على الرغم من

---

[1] Congressional record. September 21, 2005

[2] دوري، غولد: *إشكالية أمريكا مع حماس: نشر الديمقراطية أم محاربة الإرهاب*. **مركز الزيتونة**. (ترجمة). 2005

إدراكها لشعبيتها في المجتمع الفلسطيني، وقدرتها على استثمار عامل ضعف السلطة الفلسطينية لتحقيق نجاحها.[1]

والواضح أن الإدارة الأمريكية رأت أن هناك كثيراً من المؤشرات التي يمكن أن تدفع حماس للتوجه نحو «الاعتدال»، كحديثها عن القبول بدولة فلسطينية بحدود عام 1967، ونيتها الدخول في هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، إضافة لتصريحات مختلفة لمسؤولي الحركة تظهر كثيراً من المرونة، ونيتها الانخراط في العمل السياسي الفلسطيني من خلال الدخول في المجلس التشريعي. مؤشرات كهذه دفعت الإدارة الأمريكية إلى التفكير في إمكانية أن تقود مشاركة حماس في النظام السياسي إلى أن تذهب الحركة بعيدا في صياغة مواقف جديدة تجاه الصراع مع إسرائيل تكون أكثر تجاوبا مع المطالب الدولية. وربما أيضا تركت تجارب الحركات الإسلامية الأخرى في الحكم أثراً في بلورة الموقف الأمريكي، من حيث استيعاب النظم السياسية لبرامج هذه الأحزاب، وتحول كثير منها إلى أحزاب «معتدلة» مجرد دخولها النظام السياسي، ولاسيما في تركيا حين وصل حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى الحكم، وكذلك التجربة الإسلامية في الأردن والنجاح في استيعاب الحركة الإسلامية، وممارسة العمل السياسي بشكل كامل، بعد أن دخلت الحركة بشكل رسمي في النظام السياسي عام 1989.[2]

ويبدو أيضا أن الإدارة الأمريكية اقتنعت بوجهة نظر أبو مازن من حيث أن حاجته لتأمين وقف إطلاق النار، وتسوية الوضع الفلسطيني الداخلي واستقراره، يحتاج إلى تسوية ما مع حركة حماس من خلال دفعها نحو المشاركة في السلطة على أساس التكامل السياسي مقابل تعاونها. والظاهر أن هذا الإصرار جعل الإدارة الأمريكية تميل إلى إشراكها في الانتخابات التشريعية، وإتاحة المجال أمامها لدخول النظام السياسي، ودفعها للتحول إلى حركة سياسية من خلال انتهاج المجتمع الدولي سياسة تدريجية وتعامل مشروط معها. ولعل هذا الميل وضع تصاعدَ قوةِ حماس في المجتمع الفلسطيني، موضعاً ذا أهمية، ولاسيما أن ذلك يحدث في وقت

---

[1] فهمي، شيرين حامد: *أمريكا وإفشال الإسلام السياسي: حماس نموذجا*. مرجع سابق

[2] Herzog, Michael: *Can Hamas be tamed?* **Foreign Affa**irs. March/April 2006. available online at: http://www.foreignaffairs.org/20060301faessay85207/michael-herzog/can-hamas-be-tamed.html

يشهد تعثر العملية السلمية، وتزايد احتمالات انهيار السلطة الفلسطينية أمام قوتها، وحالة النـــزاع الداخلي التي تعيشها السلطة وحركة فتح، ما يزيد من فرص حماس توسيع قاعدتها الشعبية. ولا يخفى أن أداء حماس القوي في الانتخابات المحلية، وفشل محـــاولات عزلهـــا، تركـــت أيضـــا مؤشرات سلبية للإدارة الأمريكية بمدى قدرة حماس على النمو والتوسع على حساب التيـــارات «المعتدلة» في الساحة السياسية الفلسطينية.[1]

لكن ما يطغى على موقف الإدارة الأمريكية هو أنها تعاملت مع هـــذا الموضـــوع فـــي اتجاهين:

الاتجاه الأول: أنها أرادت أن تظهر عدم معارضتها لمشاركة حماس فـــي الانتخابـــات، لكي تظهر للرأي العام العربي والإسلامي التزامها نحو قضية اندماج الأحزاب الإســـلامية فـــي الحياة السياسية ومشاركتها في الانتخابات، فهي خشيت أن تؤدي معارضتها لمشاركة حماس إلى إثارة الحركات والأحزاب الإسلامية الأخرى عليها وبالتالي التشكيك في مصداقيتها نحـــو نشـــر الديمقراطية.[2]

والاتجاه الثاني: العمل على الترويج لسياسة متشددة تجاه السلطة الفلسطينية في حال فوز حماس، فبالرغم من الرغبة الأمريكية في دمج حماس في العملية السياسية، إلا أنها في الوقـــت ذاته أظهرت معالم سياستها تجاه مستقبل السياسة الأمريكية تجاه النظام السياسي الفلسطيني حال تمكن حماس من الفوز بالانتخابات، عن طرق التهديد بقطع المساعدات عن الســـلطة.[3] ولهـــذا مغزى برأي الباحث، فالإدارة الأمريكية أرادت أن تظهر للشعب الفلسطيني الصورة الســـوداوية التي يمكن أن تكون عليها الحياة الاقتصادية والسياسية في حال اختياره مسار حماس السياســـي،

---

[1] International crisis group: **Enter Hamas: The challenges of Political integration**. Middle East Report. N°49. 2006. Page 9-10. available online at: http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east___north_africa/arab_israeli_conflict/49_enter_hamas_the_challenges_of_political_integration.pdf

[2] سعد، وائل أحمد: **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولة إسقاط حكومة حمـــاس**. إصـــدار مركـــز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. الطبعة الأولى. 2006. ص 19

[3] المرجع السابق. ص 19.

وكيف سيؤول ذلك إلى عواقب تنعكس سلبا على العلاقات الأمريكية الفلسطينية، وعلى مسار السلام. وبالتالي استغلال هذه الصورة في دفع الفلسطينيين إلى التصويت للاتجاهات الأكثر «اعتدالا» من حماس، حتى لا يعطي ذلك قوة لحماس تمكنها من تغيير الواقع السياسي الفلسطيني.

هنا يرى الباحث أن الإدارة الأمريكية تعاطت مع هذا التوجه بنوع من الواقعية، فمعضلة نزع سلاح حركة حماس ليس بالأمر الذي يمكن تحقيقه قبل إجراء الانتخابات، فحماس من جانبها ما كانت لتقبل أن ينزع سلاحها في مقابل مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي، كونها اكتسبت جزءاً من شعبيتها ونفوذها وقوّتها في الشارع الفلسطيني من خلال سلاح المقاومة. وبالتالي فإنه ليس من السهل أن تتخلى الحركة عن مصدر قوتها في ظل التضاد الذي يحويه برنامجها السياسي مقابل برنامج حركة فتح، ومحاولة الأخيرة فرض برنامجها على النظام السياسي. كما أن استبعاد حماس من دخول الانتخابات تحت هذه الحجة سوف يثير الشارع الفلسطيني ويقود إلى تزايد الالتفاف والدعم لها، ولاسيما أن الضعف الذي آلت إليه حال السلطة الفلسطينية، والخلل الذي أصاب ثقة الشارع الفلسطيني بها، سوف يقود إلى تراجع نفوذها وتزايد نفوذ حركة حماس، إذ أن حماس ليست بمعزل عن تأييد شعبي لها في الأراضي الفلسطينية والذي يمكن أن يزداد في حال رفض مشاركتها. لذا فإن ذلك أوحى إلى أن الإصرار على تخليها عن سلاحها قبل المشاركة سوف يحد من فرص احتوائها وتقويضها، ويعطيها الفرصة لاكتساب شعبية وثقة من المجتمع الفلسطيني على حساب شعبية أبو مازن وحركة فتح، وكون رفض مشاركتها سوف يحرج أبو مازن أمام الشارع الفلسطيني ويضعف ثقته به. من جانب ثالث، فمن الممكن أن يدفعها هذا التوجه إلى دائرة أكثر تشددا، ويزيد من «تطرفها» تجاه التعاطي مع الصراع، ما يعيق جهود أبو مازن لتثبيت التهدئة.

إن قراءة الدواعي التي دفعت الإدارة الأمريكية لقبول مشاركة حماس دون الإصرار على أن يكون نزع سلاحها مقدمة لذلك سوف يظهر لنا الأبعاد التي ترغب الإدارة الأمريكية

تحقيقها بعد دخول حماس النظام السياسي الفلسطيني، فمن خلال هذا التحليل لموقف الإدارة الأمريكية حيال إتاحة الفرصة لحماس، يمكن أن نعلل الأسباب التي دفعتها لذلك.

ولعل من أهم ما يمكن أن يدخل في حيز الأهداف الأمريكية بالرغبة في دخول «حماس» السلطة هو احتواء برنامجها المقاوم وتقويضه، ودفع الحركة للتحول إلى حركة سياسية ذات فعالية محدودة داخل النظام السياسي الفلسطيني. وكان الطرح في هذا القبيل يرتكز على أن دخول حماس النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته، سوف يسهل من عملية الاندماج السياسي للحركة وتخليها التدريجي عن العمل العسكري. وافتراض الإدارة الأمريكية ارتكز على أن إشراك حماس في العملية السياسية، وانغماسها أكثر في شؤون الحكم، سوف يؤدي إلى مراجعة الحركة لحساباتها السياسية، وترك الخط العسكري الذي تنتهجه والتحول إلى حزب سياسي. ولاسيما أن ذلك سوف يجعلها تصطدم بصعوبات الحكم وعوائقه، ما يضطرها إلى تقديم تنازلات حتى تظهر قدرتها على إدارة السلطة لجمهور الناخبين. وفي ذلك تعليل للتوجه الأمريكي لرفع سقف الحوافز أمامها لدخول الانتخابات المحلية والتشريعية، وعدم الإصرار على نزع سلاحها، ومن ثم ترك الحركة تواجه متطلبات الحكم.[1]

ويبدو أن الإدارة الأمريكية وضعت طبيعة التداخل في قضايا الحياة اليومية الفلسطينية، –والتي يقع جزء كبير منها تحت سيطرة إسرائيل؛ كأمور المعابر، وتصاريح العمل، والمياه، والكهرباء– عاملا مساعدا يمكن أن يقود حماس إلى «الاعتدال»، ولاسيما أن إدارتها لمؤسسات السلطة يعني أنه سوف يجعل من قضايا التعامل اليومي مع إسرائيل لتيسير الأمور الحياتية والأعمال اليومية للفلسطينيين، مثار احتكاك مباشر معها. وبالتالي فإن الأمر الواقع الذي سوف تواجهه، والأعباء والمسؤوليات المترتبة عن السياسة والحكم كفيلة بـ«ترويض» الحركة، وجعلها تتخلى عن العمل العسكري. فحين تتعلق حماس في النظام السياسي ومتطلباته، سوف

[1] Herzog, Michael: *Can Hamas be tamed*?. op.cit

يترتب عليها أن تلبّي مطالب مجموعات مختلفة من الناخبين، وبالتالي إما أن تقدم نتائج عمليـــة، أو تواجه مخاطر التهميش إذا ما أخفقت في ذلك.[1]

وما هو على قدر من الأهمية أن تقديرات الإدارة الأمريكية رجحت أن يـــؤدي إدمـــاج حماس في الحكم إلى دفعها للتكيف تدريجيا مع متطلبات الواقع السياسي العربي والدولي، إلـــى مدى يؤدي بها إلى تغليب العمل السياسي على العمل العسكري داخل الحركة، وبالتالي يقودهـــا ذلك إلى تغيير تدريجي في فكرها السياسي من الداخل نتيجة لانخراطها أكثر في العمل السياسي والحكم.[2] وهو ما يلتقي مع طموحات الولايات المتحدة لإحداث تغيير في فكر التيارات الإسلامية من داخلها كنتاج لممارستها العملية السياسية.[3]

وهنا يرى الباحث أن التقديرات بعيدة المدى للإدارة الأمريكية تهدف إلى جعل أي تحول في أفكار وتوجهات القيادة السياسية للحركة، بالأخص فيما يتعلق باعتناق الـــرؤى «المعتدلـــة» كالاعتراف بإسرائيل، فرصة لإظهار مدى قدرة حماس على الثبات على مواقفها، ومدى تنازلها عن ثوابتها الرئيسية، وهو ما سيثير علامات استفهام يثبت صحة ادعائها حول عدم قدرة حماس بشكل خاص، وحركات الإسلام السياسي بشكل عام على إدارة الحكم عمليا دون التراجـــع عـــن منطلقاتها، ليس في الشارع الفلسطيني فحسب، بل في الشارع العربي والإسلامي بشكل عام، بما يمكنها من توظيفه إقليميا لصالح التوجهات العلمانية.

يمكن بهذا الخصوص المقاربة بين الوضع الذي كانت عليه منظمة التحرير قبل قبـــول الولايات المتحدة الحوار معها بعد أن لبت الشروط الأمريكية لذلك، والحال الذي عليـــه حمـــاس الآن، فهذا الموقف يدفع صناع السياسية الأمريكية إلى الاعتقاد بأنه من الممكن أن يأتي دخـــول حماس في النظام السياسي الفلسطيني في مصلحة ثني الحركة عن مواقفها ودفعها إلى التراجـــع

---

[1] Kissinger, Henry: *What's Needed From Hamas Steps in the Peace Process Must Match Conditions on the Ground?* **Washington Post**. February, 2006. Available at: www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/02/26/AR2006022601263.html

[2] سعد، وائل أحمد: **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني**. مرجع سابق. ص 11

[3] فهمي، شيرين حامد: *أمريكا وإفشال الإسلام السياسي: حماس نموذج*. مرجع سابق

عن عدائها ورغبتها بتدمير إسرائيل، والتخلي عن السلاح، كما كانت عليه الحال مع منظمة التحرير حينما اعترفت بإسرائيل ونبذت العنف ودخلت في العملية السلمية. فواضح أن هذا التفسير شكل مدخلا في تفكير الإدارة الأمريكية في السماح لحركة حماس المشاركة في الانتخابات. وبالتالي استغلال رغبة حماس في كسب الشرعية الدولية، ورغبتها في فتح حوار مع جهات أمريكية وأوروبية في سبيل ثني الحركة عن مواقفها، والاستجابة للمطالب الأمريكية.[1]

أما الجانب الآخر لدوافع الإدارة الأمريكية يأتي من أن إشراك حماس وحركات المقاومة الفلسطينية في النظام السياسي سبيل للحد من قوتها وقدرتها على تعطيل أي مسار للتسوية يمكن أن تصل إليه السلطة الفلسطينية، وبالتالي إضعاف قدراتها على تشكيل عائق أمام تنفيذ أو الوصول إلى اتفاق سلام. بحيث أن وجودها في السلطة –مع ضمان أن يكون التأثير في القرار السياسي عائد للفئات «المعتدلة» فيه– يجعل من معارضة هذه الحركات لأي اتفاق غير ذي تأثير عليه. ومبرر هذا التوجه لدى الإدارة الأمريكية يأتي من التجربة السابقة التي أعقبت اتفاق أوسلو، وتصاعد العمليات العسكرية، والتي أثبتت أنه في مقدور هذه الحركات تعطيل أي عملية تسوية نهائية. إذ أن قوة حماس –على وجه الخصوص– في الشارع الفلسطيني في وقت تعاني به السلطة الفلسطينية من الضعف، واحتمالات انهيارها أمامها، من الممكن أن تقف عقبة أمام أي اتفاق يمكن توقيعه.[2]

وهنا يرى الباحث أن أهمية دمج حماس تأتي في صلب تحقيق هذه الغاية، كون محاولة السيطرة على عناصر قوتها ومصادرها، تتطلب جعلها جزءا من النظام السياسي، وخاضعة لقرار سياسي واحد، ولسلطة القانون الفلسطيني، فإدماج حماس وإشراكها في النظام السياسي الفلسطيني، وجعلها جزءاً منه على أساس التكامل، يلقي عليها مسؤولية النجاح في إدارة الحكم، وفرض الأمن، ومحاربة أشكال الفساد، وفوضى السلاح، لذلك فإن إخضاعها لسلطة نظام واحد وسلطة أمنية واحدة، يحتم عليها العمل في إطاره، وبالتالي فإن ذلك سوف يضع جناحها

[1] Satloff, Robert: *Talk is Cheap*. **New Republic Online**. June, 2005. available at: http://www.washingtoninstitute.org/print.php?template=C06&CID=841

[2] سعد، وائل أحمد: **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني**. مرجع سابق. ص 11

العسكري، ومؤسساتها الاجتماعية إلى رقابته، وهو ما سوف يضع أنشطة الحركة ومؤسساتها وإجراءاتها المالية إليه، ولعل أهمية هذا الأمر انسحابه على إخضاع جناحها العسكري إلى القرار السياسي الفلسطيني، والتخلص من ازدواجية القرار الفلسطيني، أو وجود سلطة أخرى لأي جناح عسكري عليه.

ويصعب الحديث عن الأهداف الأمريكية من احتواء حماس والحد من تأثير قوتها، دون وضعه في سياق السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل عام. ففكرة احتواء الحركة ليست وليدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فحسب، بل لذلك امتداداته الإقليمية والدولية، وأهمها احتواء إيران وسوريا وإبعادهما عن التأثير في الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، ففكرة الحد من النفوذ الإيراني الآخذ بالاتساع في دعمه للحركات الإسلامية في العراق وحزب الله في لبنان وحماس والجهاد في الضفة وغزة، تظهر مدى أهمية تفكيك ترابط هذا التحالف من خلال احتواء حماس وإبعادها عن إيران، وإحباط ما تسعى إليه لخلق توازن للقوى في الشرق الأوسط.[1] فالولايات المتحدة تعدّ هذا المحور مشكلة حقيقية بالنسبة لها، لأسباب عديدة منها؛ سعي إيران لامتلاك القدرة النووية، وتدخلهما في العراق، ومعارضتهما الحادة للعملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتحكمهما بشكل مؤثر في قرارات الحركات الفلسطينية المرتبطة معها. فحسب هذه المقاربة فإن الإدارة الأمريكية تعوّل على احتواء حماس فرصة لتقليص نفوذها وإبعادهما عن التأثير في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولاسيما أن اندماج حماس في النظام السياسي، وتحسين العلاقة معها، وإشراكها في الحكم، سوف يؤدي إلى إضعاف تأثير هذا المحور وإخراجها منه، وبالتالي وقف الدعم المالي واللوجستي عنها.[2]

[1] Huckabee, Michael D.: *America's Priorities in the War on Terror*. **Foreign Affairs**. January/February 2008. available online at: http://www.foreignaffairs.org/20080101faessay87112/michael-d-huckabee/america-s-priorities-in-the-war-on-terror.html

[2] Nasr, Vall & Ray Takyeh: *The Cost of Containing Iran: Washington's Misguided New Middle East Strategy*. **Foreign Affairs**. January-February, 2008. Available online at http://www.foreignaffairs.org/20080101faessay87106/vali-nasr-ray-takeyh/the-costs-of-containing-iran.html

يستخلص الباحث أن الإدارة الأمريكية سعت لاستثمار التطورات التي حدثت على المشهد السياسي الفلسطيني بعد انتخاب أبو مازن رئيسا للسلطة في محاولة لإعادة التوازن للشرق الأوسط في ظل حال الاضطراب وعدم الاستقرار التي كانت تشهدها المنطقة وبالأخص العراق. لذا ارتكزت توجهاتها على مسارين:

الأول: يهدف إلى دعم أبو مازن سياسيا واقتصاديا، وتقوية موقعه في السلطة. وقد ركز هذا المسار على تجديد الجهود لإحياء عملية السلام، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من حشد التأييد العربي لأي خطوات أمريكية مستقبلية لوضع ترتيبات أمنية إقليمية من أجل احتواء المحور الإيراني، ومنع حدوث سباق تسلح نووي في المنطقة.

والاتجاه الثاني هو الدفع نحو إجراء انتخابات تشريعية تفضي إلى مجلس تشريعي يدعم توجهات أبو مازن من جهة، وتؤدي مشاركة حماس فيه إلى تقويض برنامج المقاومة من جهة أخرى. وهنا تقاطعت الرغبة الأمريكية في إظهار الإسلام السياسي بصورة غير جذابة مع رغبتها في احتواء حركة حماس وفك ارتباطها بسوريا وإيران. وقد رأت أن إدماجها في العمل السياسي، من خلال إشراكها في النظام السياسي الفلسطيني، وانخراطها وانشغالها بحيثياته وقضاياه، يمكنها من سحبها إلى مربع المسئولية، ورفع مستوى العقبات أمامها بحيث يقوض خيارها العسكري ويقودها إلى «الاعتدال السياسي».

ومن هذا القبيل جاءت نظرة الإدارة الأمريكية لاحتواء حركة حماس والدفع نحو إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط لتكون المحور الذي يمكن من خلاله احتواء إيران، والحد من تعاظم نفوذها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. إذ تفترض الإدارة الأمريكية أن احتواء حماس واستئناف العملية الدبلوماسية بين إسرائيل وجيرانها كفيل بتهدئة الشارع العربي، وحشد حكوماتهم خلفها، ووضع الحجر الأساس لجبهة عربية موحدة ضد إيران. وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية ترى أن الحد من نفوذ إيران ضروري للحفاظ على أمن المنطقة.

### 3.4 التوجهات السياسية الأمريكية بعد الانتخابات التشريعية 2006

استندت التوجهات الأمريكية تجاه مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية على عدم حصولها على نسبة تؤثر في شكل النظام السياسي الفلسطيني وتقسيمته، وتشكل عاملا حاسما يتيح لها فرض برنامجها السياسي عليه. إلا أن نتيجة الانتخابات أتت بوقائع مختلفة عما كانت تتوقعه الولايات المتحدة، فالنسبة التي حصلت عليها حماس مكنتها من تشكيل حكومة فلسطينية جلها من أعضائها أو ممن يتوافقون مع نهجها، ضمن برنامج سياسي جديد بعيد عن البرامج التي اعتادت الحكومات السابقة على تبنيها، وبالأخص فيما يتعلق بغياب العملية السلمية منه، والمواقف المحددة لنظرتها إلى إسرائيل، والتسوية النهائية. على إثر هذه التطورات أخذت حماس موضعا أساسيا في تشكيلة النظام السياسي الفلسطيني، وأصبحت في موقع يمكنها من التدخل في القرار السياسي والتأثير فيه. وسوف يحاول الباحث في هذا البند إلقاء الضوء على التحولات التي طرأت على السياسة الأمريكية تجاه النظام السياسي الفلسطيني بعد تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة، وترؤسها لحكومة الوحدة الوطنية فيما بعد، من خلال دراسة تبعات فوز حماس وأثره على السياسة الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية، والكيفية التي جاء عليها نهجها تجاه منع حماس من تحقيق أهداف سياسية على حساب الأهداف السياسية الأمريكية.

لا يخفى أن الإدارة الأمريكية قد بعثت بمؤشرات حول النهج الذي سوف تسلكه في تعاملها مع النظام السياسي الفلسطيني في حال تمكن حماس من الحصول على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، ومنها ما جاء قبل الانتخابات، كالذي صدر عن الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن لا مكان لحماس في العملية السياسية طالما ترفض إدانة «الإرهاب» والاعتراف بإسرائيل. وهذا يؤشر على توجه الإدارة الأمريكية نحو استبعادها من النظام السياسي الفلسطيني إذا ظلت تتمسك بمواقفها تجاه إسرائيل.[1] ومنها ما جاء بعدها من خلال الحديث عن رفض الإدارة الأمريكية التحاور مع حكومة لها جناح عسكري، ذو ارتباطات إقليمية تسعى لتدمير إسرائيل، وعدم إمكانية القبول ببقاء حماس في الحكم طالما تتمسك بمواقفها وتحتفظ بجناحها

[1] مقابلة أجريت مع الرئيس الأمريكي جورج بوش **مع قناة العربية**. 24 تشرين أول 2005

العسكري.[1] لذلك عملت الولايات المتحدة على وضع صيغة دولية للتعامل مع حركة حماس من خلال اشتراطات تلزم الحركة تحقيقها كمقدمة للتعامل معها: وهي الاعتراف بإسرائيل، والتقييد بالأسس التي حكمت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو، والالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها المنظمة معها، ونبذ العنف.[2]

هنا يرى الباحث أن أهمية هذه الشروط تكمن في أنها تضع حماس أمام أمرين، وهما إما قبولها وتحمل ما ينطوي عليها من تبعات سياسية واستراتيجية، أو مواجهة تداعيات رفضها المختلفة، وما يترتب على ذلك من مقاطعات سياسية واقتصادية للسلطة الفلسطينية، وبالتالي عليها الاختيار بين التنازل عن جوهر المواقف التي تتبناها تجاه الصراع مع إسرائيل، نظير بقائها في الحكم، والذي يعني التضحية برصيدها السياسي والشعبي على حساب الاستمرار في العملية السياسية، أو البقاء في السلطة دون التراجع عن مواقفها، وتحميل الشعب الفلسطيني العواقب المترتبة على ذلك من مقاطعة اقتصادية وسياسية دولية على السلطة الفلسطينية.

### 1.3.4 التوجهات السياسية الأمريكية حيال حكومة حماس

إزاء هذا الموقف وعدم استجابة حماس للاشتراطات الدولية، ساد التخوف في الأوساط السياسية الأمريكية من أن يؤدي نجاح حماس في إدارة الحكم دون التنازل عن مواقفها، إلى إمكانية تفشي ظاهرة «النموذج الحمساوي» في المنطقة، الأمر الذي سيترك آثارا سلبية على المصالح الأمريكية فيها، ولاسيما فيما يتعلق بالغايات التي ترتبط بنشر الديمقراطية في سبيل بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير. ولعل ذلك ما دعا الإدارة الأمريكية إلى تبني سياسة فرض ضغوطات على حكومة حماس، إما لدفعها للتنازل عن «ثوابتها» فيما يتعلق بإسرائيل، وعملية التسوية، أو أن تقود الضغوطات إلى إضعافها عن ممارسة الحكم، وبالتالي إظهار فشل نموذج الإسلام السياسي.[3]

---

[1] George W. Bush. Press Conference of the President. Jan. 26. 2006

[2] Makovsky, David & others: *Where to draw the line on the international assistant to the Palestinian*. **The Washington Institute for Near East Policy**. Policy Watch. March 2006. Available online at: http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2447

[3] الجرباوي، علي: *حول الأجندة الخارجية «للإصلاح»: الحالة الفلسطينية*. مرجع سابق. ص 86

لذا سارت التوجهات الأمريكية نحو العمل على عدم إعطاء حماس الفرصة لفرض برنامجها السياسي على السلطة الفلسطينية، بمعنى آخر إشغالها بمشاكل الحكم وتوفير الاحتياجات المالية للسلطة، بما يعيق قدرتها على تطبيق برنامجها السياسي ويقيده. ولعل هذه الاستراتيجية بلورتها الإدارة الأمريكية بخطة سميت بـ (خطة أبرامز) نسبة إلى (إليوت أبرامز) نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي، والتي أعدت في شباط 2006 عقب فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، لتمهد للخطوط العريضة للاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع هذا الفوز.[1]

هنا يرى الباحث أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي بصورة توحي بفصل العملية الديمقراطية عن الخيار الديمقراطي. أي أن ممارسة الشعب الفلسطيني للديمقراطية لا تعني بالضرورة قبولها لما نتج، بمعنى أن الخيار الديمقراطي يمكن أن يصبح غير ديمقراطي إذا تعارض برنامجه السياسي مع الاشتراطات الدولية. فبالرغم من أن الإدارة الأمريكية أشادت بالعملية الديمقراطية ونزاهتها وبحرية الاختيار، وقدرة الشعب الفلسطيني على الوصول لهذه الدرجة من الممارسة الديمقراطية، إلا أن هذا الإطراء صاحبه رفض التعامل مع الخيار الديمقراطي لاعتبارات تتعلق بالنهج السياسي والعسكري لحركة حماس، ولكونها على ارتباط بالمحور الإيراني–السوري.

كانت الفكرة الجوهرية في خطة (أبرامز) هي الجمع بين المركبات الأمنية والاقتصادية والسياسية من أجل مواجهة حكومة حماس، ومنعها من فرض برنامجها السياسي على السلطة الفلسطينية، والضغط عليها من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية، والدولية والمحلية، كاستراتيجية لوضع صعوبات أمام إدارتها للحكم، بما يدفعها إلى القبول بالاشتراطات الأمريكية، أو يسرّع إسقاطها وتركها للحكم. ومن بين الأهداف المهمة التي اهتمت الإدارة الأمريكية لتحقيقها هو أن تقود هذه الخطة إلى إفقاد الحركة قاعدتها الشعبية من ناحية، وخلق ظروف

[1] Conflicts Forum: *Elliot Abrams' uncivil war*. January, 2007. available online at: http://conflictsforum.org/2007/elliot-abrams-uncivil-war/

مبررة لبعض قيادات الحركة للدفع نحو إحداث اختراق لوحدة الحركة يمكن أن يضعف تماسكها السياسي، ويقود إلى دفع قادتها نحو تقديم تنازلات تجاه الشروط الدولية.[1]

على هذا الأساس استندت خطة أبرامز على التحرك في أربعة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: اقتصادي، وهو العمل على الضغط على حكومة حماس من خلال تجميد برامج المساعدات المالية الموجه إلى السلطة الفلسطينية. في الواقع إن قضية الضغوطات الاقتصادية التي انتهجتها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بدأت قبل انتخابات المجلس التشريعي، وقد جاءت هذه السياسة حين رأت أن حماس تسيطر شيئا فشيئا على بعض البلديات والمجالس المحلية في كبرى المدن الفلسطينية، لذا عملت الإدارة الأمريكية على مقاطعة البلديات التي تسيطر عليها الحركة في محاولة للتأثير في سياسات حماس ودفعها نحو إعادة دراسة توجهاتها بما يتناسب مع مقتضيات الحصول على الاعتراف والشرعية الدولية.[2] وقد أخذت هذه الإجراءات في الاتساع بعد تشكيلها للحكومة الفلسطينية؛ إذ عملت الإدارة الأمريكية على قطع التمويل عن السلطة الفلسطينية من خلال حظر صرف معونات اقتصادية للسلطة في ظل سيطرة الحركة عليها، على اعتبار أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تدعم كياناً يدعو إلى تدمير إسرائيل.[3] وهنا أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً يجرّم أي تعاملات مالية مع الحكومة الفلسطينية، ويحظر أي تحويل أمريكي مباشر لحكومة حماس، ويفرض عقوبات على أي أمريكي يتعامل معها. ومن جملة الإجراءات أيضا؛ حظر العمليات التجارية معها، وتشديد القيود على برامج المساعدات الدولية، وربطها سواء التي يقدمها البنك الدولي، أو المباشرة المقدمة من الدول ذاتها، بقبول حماس اشتراطات اللجنة الرباعية.[4]

وفي هذا القبيل، تبنى الكونجرس الأمريكي مشروع قانون تحت عنوان «مكافحة الإرهاب الفلسطيني»، الذي نص على حظر الاتصالات بالحكومة الفلسطينية، وعزل حركة

[1] Conflicts Forum: *Elliot Abrams' uncivil war*. op. cit
[2] International crisis group: **Enter Hamas: The challenges of Political integration**. Op. cit. Page 18-21
[3] Congressional records: The Senate passed the resolution on February 1, 2006. and the House passed the resolution by a vote on February 15, 2006
[4] Ibid May 23, 2006

حماس، من خلال منع الولايات المتحدة من مساعدة السلطة الفلسطينية طالما لم تعترف حماس بإسرائيل، ورفضها التخلي عن المقاومة. كما يمنع القرار منح أعضاء في السلطة الفلسطينية تأشيرات دخول طالما استمرت حماس في ترؤس الحكومة ولم تلب هذه المطالب. وعلى الرغم من هذا القرار، إلا أن التوجهات التي أظهرها الكونجرس في هذا المشروع أتاحت استمرار المساعدات التي تمكن رئيس السلطة محمود عباس من تقوية موقعه، وفرض سيطرته على الأوضاع، والصمود أمام حركة حماس، من خلال توجيه الدعم المالي الدولي إلى أرصدة الرئاسة.[1] فقد كان من ضمن التوجهات التي عملت الإدارة على تعزيزها في هذا الجانب هو عدم ترك الساحة الفلسطينية بيد حماس، ولذلك عمدت إلى توجيه الدعم المالي وتقديم المساعدات إلى المؤسسات التي تشرف عليها الرئاسة الفلسطينية، وعن طريق مكتب الرئيس، وبالتالي تتجنب الولايات المتحدة وصول المساعدات إلى وزراء من حركة حماس.[2]

ومن بين الإجراءات الاقتصادية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية لإحكام الضغوط على حكومة حماس مثلته سياسة تقييد فرص إدخالها للأموال من الخارج، ومنع وصول تحويلات مالية من الدول التي أعلنت تقديم مساعدات للشعب الفلسطيني كالسعودية وإيران وقطر، من خلال ممارسة الضغوط على البنوك والمصارف العربية في الشرق الأوسط لمنع تحويل أموالٍ إلى الحكومة.[3] وقد كان مصاحبا لهذا الجانب تفعيل قانون «دعم الإرهاب وغسل الأموال» في التعامل مع البنوك الفلسطينية على اعتبار أن أي مساهمة تقوم بها تجاه تحويل أو استقبال أموال ذاهبة إلى الحكومة سوف تعد عملا داعما للإرهاب.[4]

كان واضحا من خلال هذه السياسية استغلال الولايات المتحدة لعامل إثارة الداخل الفلسطيني على حكومة حماس من خلال سلسلة الإجراءات السابقة والتي أدت إلى عدم قدرة

---

[1] Congressional records. December 7, 2006

[2] Sharp, Jeremy M.: **U.S. Aid to the Palestinian.** Congressional Research Service. The Library of Congress. February**,** 2006. P: 4. available online at: http://fpc.state.gov/documents/organization/60396.pdf

[3] Makovsky, David & others: *Where to draw the line on the international assistant to the Palestinian*. op.cit

[4] الدسوقي، أبو بكر: *حماس والحصار الدولي: بين التراجع والصمود*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 165. 2006. ص 133

الحكومة الفلسطينية من توفير الأموال لدفع رواتب الموظفين. ولعل أهمية ذلك يكمن في أن استمرار دفع الرواتب للموظفين سوف يسقط عن حماس حملا ثقيلا وبالتالي يمكنها من الاستمرار في الحكومة.[1] وهنا يرى الباحث أن الإدارة الأمريكية اعتمدت هذه الاستراتيجية لزعزعة استقرار حماس داخليا، وإفقادها السيطرة على إدارة الحكم والشؤون اليومية للحياة الفلسطينية من خلال مواصلة العزلة السياسية والضغوط الاقتصادية وحجب الأموال عنها، وبالتالي إحداث ظروف داخل المجتمع الفلسطيني تقود إلى إظهار ضعف حماس على المستوى السياسي والاقتصادي في إدارة دفة الحكم، وإلى إفقادها مصداقيتها ومصداقية برنامجها الانتخابي القائم على الإصلاح والتغيير أمام الشريحة الواسعة التي أعطتها الثقة في الانتخابات التشريعية.

الاتجاه الثاني: سياسي، واعتمد على إفقاد حماس الدعم المعنوي الذي يمكن أن تحظى به الحركة، وعدم إتاحة الفرصة لها للانفتاح على العمقين الدولي والإسلامي، وقطع الطريق عليها لفتح حوار مع جهات دولية. والضغط على المجتمع الدولي لعدم لقاء قادة حماس، وعزلهم سياسيا حتى يجدوا صعوبات في تولي إدارة الحكم، فقد عملت الإدارة الأمريكية على حشد القوى الدولية، والعمل من خلال إطار اللجنة الرباعية لوقف أي مساعدات أو اتصالات دبلوماسية مع الحكومة، وجعلها مرهونة بموافقة الحركة على الاشتراطات التي وضعتها اللجنة الرباعية.[2] وهنا عملت الإدارة الأمريكية أيضا على توظيف علاقاتها مع الدول العربية في سبيل الضغط على الحركة لدفعها إلى القبول بالشروط الدولية. والضغط في اتجاه إنهاء الدعم المعنوي الذي تحظى به الحركة من الدول التي تستضيف قادة الحركة من بعض الدول العربية مثل سوريا وقطر.[3]

---

[1] Rose, David: *The Gaza Bombshell*. **Vanity Fair Magazine**. April 2008. Available on line at: http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804?currentPage=1

[2] تصريح لديفيد ولش أمام الكونجرس الأمريكي بتاريخ 2006/3/3. **الخليج الإماراتية** 2006/3/4

[3] الدسوقي، أبو بكر: *الموقف الدولي والاستراتيجي: حماس البديلة*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 164. 2006. ص 121

الاتجاه الثالث: ضمان سيطرة الرئاسة الفلسطينية على الأجهزة الأمنية. فعلى الرغم من أن سياسة الإدارة الأمريكية جاءت لدفع حماس نحو القبول بالاشتراطات الدولية، إلا أن التركيز الأمريكي كان منصبا على العمل في اتجاه آخر مهم وهو عدم تمكين حماس من السيطرة على الأجهزة الأمنية، ومحاولة قطع الطريق عليها من إنجاز عقيدة أمنية جديدة للسلطة الفلسطينية، تعيد تعريف مفهوم الأمن الفلسطيني لصالح دعم المقاومة المسلحة؛ لذا نرى أن التوجهات الأمريكية ظهرت واضحة في خططها –ولاسيما خطة دايتون التي سوف نأتي على تحليلها في هذا الفصل– من خلال دعم إحكام الرئاسة سيطرتها على الأجهزة الأمنية، إذ ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية على عاملين؛ الأول: وهو استخدام سلطة الرئيس ومراسيمه في نقل المسؤوليات الأمنية للأجهزة التابعة للرئاسة، في محاولة لتقييد صلاحيات الحكومة الجديدة. ومن هذه الخطوات ما صدر عن الرئيس من مراسيم تقضي بنقل مسؤوليات ثلاثة أجهزة أمنية وهي الأمن الوقائي، الشرطة، الدفاع المدني، من مسؤولية الحكومة إلى مسؤولية الرئاسة.[1] وثانيا: عدم تجاوب قادة الأجهزة الأمنية وأفرادها مع قرارات وزير الداخلية أو من يعينه.[2]

أما الاتجاه الرابع: فكان العمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني وإعطائها دوراً لسد الفراغ الذي يتركه عدم قدرة حكومة حماس على إدارة السلطة، ويأتي هذا التركيز أيضا حتى لا تعطي المجال للمؤسسات التي تدعمها حركة حماس للاستمرار في دورها؛ لذا نرى أن الإدارة الأمريكية عملت على استغلال فرصة التذمر تجاه حكومة حماس على نحو يمكنها من الدفع باتجاه تقوية دور المؤسسات التي تدعم رؤى الديمقراطية، و«المعتدلة» في توجهاتها.[3] ولعل التوجه الأمريكي هذا قد حكمه توجه مهم وهو برأي الباحث أن الإدارة الأمريكية في الوقت الذي توجهت فيه نحو إظهار فشل حماس في إدارة الحكم أيضا كان اهتمامها بأن لا يؤدي ذلك إلى انهيار السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، أمام قوة حماس أولا، وأمام التذمر الشعبي ثانيا. فخشيت الإدارة الأمريكية من أن يقود عجز السلطة عن توفير رواتب لموظفيها، إلى إثارة

[1] قرار رئاسي صدر بتاريخ 2006/1/28. **نشرة فلسطين اليوم**/ العدد 352. مركز الزيتونة. 2006/4/28

[2] جمعة، محمد: *حماس وفتح. احتمالات الصراع المفتوح*. مرجع سابق. ص 125

[3] Makovsky, David & others: *Where to draw the line on the international assistant to the Palestinian*. op.cit

الشارع الفلسطيني عليها، ومن هنا عملت على دعم الرئاسة الفلسطينية للحفاظ على أجهزتها ومؤسساتها من الانهيار خصوصا الأمنية منها.

هنا يرى الباحث أن الغاية الأمريكية من فرض عقوبات على حركة حماس من جهة، وإظهار الدعم وتوجيهه إلى الرئاسة الفلسطينية من جهة أخرى، لا يصب في خانة دفع حماس نحو تقديم تنازلات للمجتمع الدولي فقط، بل يمتد إلى إظهارها للفلسطينيين التبعات التي يمكن أن يقودها تأييدهم للحركات المسلحة أو النهج المسلح على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية، وأن لا جدوى لهذه السبل في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ لذا نرى أن الإدارة الأمريكية من خلال الإجراءات الاقتصادية بالأخص تدفع نحو استغلال التذمر الشعبي من أداء حركة حماس كعامل مساعد لدفع الرأي العام الفلسطيني والحركات الفلسطينية إلى مراجعة توجهاتها السياسية، وإعادة صياغتها ضمن مفهوم جديد يتطابق مع التصورات الأمريكية. في هذا يرى الباحث أن الافتراض الأمريكي يتمثل في أن القدر الذي يشعر به المواطن الفلسطيني بالتذمر من فشل حركة حماس كنموذج يحمل شعار (المقاومة المسلحة) في إدارة الحكم، يمكن أن يقود إلى تغيير في وجهات النظر الفلسطينية تجاه جدوى النهج العسكري الذي تمثله حماس، وبالتالي يقود إلى تحولات نحو تأييد المسار السلمي و«المعتدل» في التعاطي مع الصراع، وعلى المدى البعيد يفضي إلى مرونة أكثر في قبول الحلول السلمية التي تطرحها الولايات المتحدة.

يمكن القول أن المضمون الأساسي للتوجهات الأمريكية تجاه التعامل مع حكومة حماس لم يصل إلى حد الدفع نحو الانقلاب على الانتخابات على الأقل خلال الشهور الأولى لتولي حماس الحكومة، كالدفع نحو حل المجلس التشريعي، والدعوة إلى انتخابات مبكرة، أو حل حكومة حماس وتشكيل حكومة طوارئ، أي عزلها سواء بالقوة أو من خلال إجراءات دستورية، بل ارتكز على زيادة الضغوط على حماس من أجل تحقيق أهداف سياسية تقود إلى اعترافها بإسرائيل وتفكيك جناحها العسكري.[1] ويعود هذا التوجه برأي الباحث إلى رغبتها في إبداء شكل

[1] حمزاوي، عمرو: *صراع حماس وفتح: التصعيد الأمريكي والأوروبي لأهداف إقليمية*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد: 170. 2007. ص 123

من المصداقية لدى الدول العربية بالامتناع عن تشجيع إقصاء غير دستوري لحماس، كي لا يؤدي ذلك بالعرب إلى استخلاص أن الولايات المتحدة ليست مخلصة في دعواتها إلى التغيير الديمقراطي، ما سوف يزيد من علامات الاستفهام حول المشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية، ولكون هذا الجانب سوف يدفع إلى توترات تزج المنطقة بمجمل توتراتها في العراق ولبنان نحو نقطة تقود إلى تأجيج الساحة الفلسطينية والعربية.

ولعل ذلك يأتي أيضا في سياق انعكاساته على السياسة الأمريكية تجاه إشراك التيارات الإسلامية في عملية «الإصلاح»، ولاسيما أن معظم الحركات الإسلامية تعيش مرحلة انتقالية من حيث الدخول والمشاركة في الأنظمة السياسية، وإبداؤها المرونة اللازمة لنجاح العملية الديمقراطية؛ لذا فإن إقصاء حماس كنموذج للتيارات الإسلامية، قد يكون له تأثير كبير على مسار تطوّر هذه الحركات، ويشكل مسألة حاسمة في «اعتدالها»، تؤثر بشكل جوهري في ميزان القوى داخلها، وبالأخص الحركات التي اختارت أن تنبذ العنف و«الاعتدال» في نهجها، وقد تساهم بسهولة في دفع حتى أكثر الحركات الإسلامية «اعتدالاً» نحو الراديكالية، ما يمكن أن يدفعها إلى إعادة تفكيرها في المشاركة في النظام السياسي، وترجيح كفة المتشددين على حساب «الإصلاحيين».[1] وبالتالي فإن انقلابها على نتائج الانتخابات، ودفعها نحو انتخابات جديدة، سوف يلقي بظلاله على مشروع نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، ولاسيما الشق الذي يدعو للحوار مع التيارات الإسلامية، ويقود إلى تقوية الاتجاه المتشدد حيال القضايا العربية برمتها، وطرح تساؤلات عن جدوى المشاركة في الانتخابات إذا كانت نتيجة المشاركة هي العقوبات، والإقصاء؟[2]

من الواضح أن هذا الأمر قد تغير بعد حرب تموز عام 2006، والتي شكلت نقطة تحول في السياسة الأمريكية ليس في اتجاه دفع حماس وحكومتها إلى تقديم تنازلات سياسية، وإنما امتد الأمر إلى إنهاء وجودها في النظام السياسي ككل. ولعل توجه الإدارة الأمريكية إلى العمل على

[1] Ottaway, Marina: *Promoting Democracy after Hamas' Victory*. **Carnegie Endowment for International Peace**. February 2006. available online at: www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=17978&prog=zgp&proj=zdrl,zme
[2] Ottaway, Marina: *Promoting Democracy after Hamas' Victory*. op.cit

إفشال حكومة حماس، وإحلال حكومة جديدة بدلا منها يأتي انعكاسا لمجريات هذه الحرب ونتائجها، فقد أثار صمود حزب الله، وعدم تحقيق إسرائيل نصرا عسكريا فيها، ضرورة أن تعمل الإدارة الأمريكية على إفقاد إيران وسوريا العناصر التي تدور في فلك قوّتهما، في محاولة لكسر التحالف الذي يجمعهما، وقطع الطريق عليهما لاستثمار نتائج الحرب في سبيل تحقيق أهداف سياسية.[1]

إزاء ذلك شعرت الولايات المتحدة بالقلق من استمرار العلاقة بين أطراف هذا المحور وأثره على المصالح الأمريكية في المنطقة، فهي ترى أن هذا المحور يتحمّل مسؤولية تصاعد الهجمات على القوات الأمريكية في العراق، والدعم العسكري لحزب الله في حربه مع إسرائيل، كما أنه يتحمل تعنت حماس وتمسكها بمواقفها. فهنا بدأت الإدارة الأمريكية تشعر بأن ميزان القوى في المنطقة أصبح يميل لصالح إيران وحلفائها من التيارات الإسلامية، ولاسيما أن تصاعد التعاطف الشعبي مع حزب الله وحركات الإسلام السياسي بشكل عام، شكل قلقا للإدارة الأمريكية من أن يزداد نفوذ حركات الإسلام السياسي نتيجة لصمود أحد نماذجها في لبنان، وتمسك الآخر بمواقفه في فلسطين. وبالتالي أصبح إخراج حماس من النظام السياسي الفلسطيني هو نقطة البداية لإضعاف واحتواء إيران وعزلها عن جيرانها العرب، وتجريدها من كل مكتسباتها.[2]

وهنا يرى الباحث أن حاجة الإدارة الأمريكية لتجاوز التبعات السياسية لنتائج الحرب، مصحوبة بعدم قدرتها على دفع حماس إلى تقديم تنازلات سياسية تقود إلى احتوائها، وبالتالي إعطاء المجال للعملية السلمية أن تعود، دفع بها إلى التفكير باتجاه الإسراع بإخراج حماس من النظام السياسي الفلسطيني، واستغلال التراجع في شعبيتها في سبيل صعود تيارات سياسية «معتدلة» من الحركات السياسية الفلسطينية، على أمل أن يقود ذلك إلى تحريك مسار العملية السلمية، والوصول إلى اتفاق سياسي يمكّن الإدارة الأمريكية من تجاوز أو التخفيف من أزمتها في العراق.

---

[1] Nasr, Vall & Ray Takyeh: *The Cost of Containing Iran***.** op.cit
[2] Ibid

على إثر التطورات التي حاولنا حصرها من خلال دراسة التوجهات السياسية الأمريكية تجاه الحكومة الفلسطينية العاشرة، فإن الباحث يستنتج أن السمة الأساسية التي ميزت التوجهات الأمريكية تجاه وجود حماس في النظام السياسي تمثلت بالرغبة في تولي حماس الحكومة، ثم الضغط عليها بسياسات مختلفة من أجل جذبها أكثر إلى دائرة الاشتراطات الدولية. وهذه المرحلة كان جوهر السياسة الأمريكية فيها هو إعطاء حماس فرصة لتولي الحكم وليس لإدارته، وذلك أنه تحت ضغوط الأمر الواقع ومقتضياته، سوف تضطر الحركة إلى تقديم تنازلات حقيقية في خطابها السياسي، وهو ما يمكن أن تستفيد منه إسرائيل، حيث كان من المرجح أن تغوص الحركة في كثير من التفاصيل السياسية الدقيقة، والتي تستوجب حسابات ربما تولد انعطافا إيجابيا يدفعها إلى تغيير داخلي.

### 2.3.4 حكومة الوحدة والتوجهات السياسية الأمريكية

نتيجة للتطورات التي طرأت بعد حرب تموز 2006، وما إلى ذلك من تزايد شعبية المقاومة، وتزايد خطر إيران وسوريا على المصالح الأمريكية، فإن ذلك أيضا كان له انعكاسا جوهريا تجاه تعاطي السياسة الأمريكية مع وجود حماس في النظام السياسي الفلسطيني. في هذا الوقت كانت الجهود الفلسطينية منصبة على كسر الجمود الحاصل داخل النظام الفلسطيني في ظل اختلاف الرؤى والبرامج السياسية، والعمل على تجنب تداعيات الأوضاع الإقليمية من خلال تشكيل حكومة فلسطينية يمكن لها أن تشكل واجهة لعمل سياسي مشترك يجمع تناقضات البرامج لإحداث اختراق على مستوى السياسة الدولية. في هذا البند سوف نحاول أن نلقي الضوء على السياسة الأمريكية للتعامل مع نجاح الفلسطينيين من الاتفاق على برنامج سياسي قريب من الشروط الدولية، وسوف نناقش كيف عملت الإدارة الأمريكية من خلال خطة دايتون على الدفع نحو إخراج حماس من الحكم، وتنصيب حكومة طوارئ إلى حين إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة.

في ظل حالة التجاذب بين الإجراءات الدولية وضغوطها، وتمسك حماس بمواقفها، وما آلت إليه الأوضاع الداخلية نتيجة لذلك، جاءت حكومة الوحدة الوطنية في محاولة لتشكيل مخرج من المقاطعة الدولية، ولتنهي تفرد حماس بإدارة الحكومة، على أمل أن يقود ذلك إلى إعادة الهدوء إلى الشارع الفلسطيني. لم يكن القصد من اتفاق مكة أن يشكل مخرجا للازمة الداخلية فقط، بل جاء معقودا عليه الأمل أن يؤدي إلى إحداث اختراق في الموقف الدولي المفروض على النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حماس في الانتخابات، وأن يعيد الحياة إلى العملية السلمية والعملية السياسية برمتها.[1]

انسجاما مع ذلك، أسّس اتفاق مكة لبرنامج سياسي حاول الجمع بين متناقضات برنامجي فتح وحماس، على أسس تحمل قواسم مشتركة بين برنامج التسوية التي تنتهجه حركة فتح، وبرنامج المقاومة الذي تنتهجه حركة حماس، ليضع بذلك الإطار الذي سوف تسير عليه حكومة الوحدة الوطنية فيما بعد. ومن أهم ما ميز البرنامج السياسي هو انسجامه مع الشرعيات الدولية، والعربية كمرجعية لأي تسوية سياسية، ولاسيما أنه أتى بصيغة أحدثت تغييراً في موقف حماس تجاه القرارات الدولية من الرفض إلى الاحترام.[2] وقد جاء ذلك أيضا منصوصا عليه في خطاب تكليف أبو مازن لإسماعيل هنية لتشكيل حكومة الوحدة، حين تحدث عن التزام الحكومة باحترام ما جاء في قرارات المجالس الوطنية، ومواد القانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية، واحترام الحكومة لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية. وهو ما يمكن أن يفسر على نحو الالتزام بما التزمت به المنظمة ناحية إسرائيل والمجتمع الدولي.[3]

---

[1] **أبعاد اتفاق مكة الفلسطيني: الفرص والمخاطر**. ندوة عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط. ضمن مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد 39. 2007. ص 52

[2] نص **اتفاق مكة**. منشور في موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=37886

[3] انظر نص خطاب تكليف الرئيس الفلسطيني لإسماعيل هنية بتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأيضا انظر نص برنامج حكومة الوحدة الوطنية. منشوران في موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أما الأمر الثاني الذي تميز به البرنامج السياسي أنه أتى بطابع يوحي بإدخال حماس في العملية السلمية، ولاسيما أن ذلك لمس من خلال التزامها باحترام الموروث التفاوضي لمنظمة التحرير، وأتى أيضا بصيغة تعطي الرئيس أبو مازن التفويض من قبل الحركات التي وافقت على وثيقة الأسرى واتفاق مكة، لكي يتولى مهام العملية السلمية والتفاوض مع إسرائيل على قضايا التسوية النهائية، ووضعت العودة إلى استفتاء شعبي على أي اتفاق تصل إليه السلطة الفلسطينية كشرط لقبوله أو رفضه. إن هذا الأمر يظهر توافقا فلسطينيا داخليا على المضي في المفاوضات السياسية مع إسرائيل، وبالتالي يتجاوز الحجج الدولية التي كانت ترى عدم استئناف العملية السلمية عائداً لغيابها من برنامج حكومة حماس. وإن الحديث عن تفويض أبي مازن بالتفاوض مع إسرائيل يعني أن الموافقة الشعبية على أي اتفاق سوف تلزم حماس بالالتزام به.[1]

وهنا يرى الباحث أن حماس قد قرأت الواقع التفاوضي جيداً من حيث صعوبة التوصل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي لاعتبارات المشاكل الداخلية التي تمر بها حكومة أولمرت بعد إخفاقها في حسم المعركة عسكريا مع حزب الله، وما أحدثه ذلك من تعالي الأصوات المطالبة باستقالة حكومته، وهو ما يؤشر إلى ضعف ائتلافه للمضي في عملية التسوية، وكذلك لاعتبارات تعقيدات الوصول لصيغة تسوية نهائية في ظل الوقائع الجديدة التي فرضها جدار الفصل، وتزايد أعداد المستوطنات، وفي ظل المواقف التي تتخذها إسرائيل تجاه قضية اللاجئين والقدس والسيادة ويهودية الدولة الإسرائيلية. هنا رأت حماس أن موقفها هذا سوف يمنحها الفرصة للتخلص من الضغوط الدولية والعربية والداخلية عليها بإظهارها المرونة تجاه القرارات الدولية، والإجماع العربي، ويعطيها الوقت لإعادة دراسة تجربتها، وترتيب أوراقها.

والأمر الآخر أنها وجدت في هذا القرار مخرجا لها أمام مؤيديها من حيث إظهارها التمسك بمواقفها وعدم التنازل عنها، وإن قبولها لاتفاق مكة والبرنامج السياسي لحكومة الوحدة لا يعني أن تدخل حماس في أي عملية تفاوضية مباشرة مع إسرائيل وبالتالي إسقاط الاستحقاق

[1] جمعة، محمد: *حكومة الوحدة الفلسطينية: الفرص والتحديات*. **مجلة السياسية الدولية/** العدد 166. 2006. ص 168

السياسي لعملية التفاوض عنها من حيث الاعتراف بإسرائيل، والأمر الثالث أنها تعيد القرار النهائي فيما يخص أي اتفاق تسوية إلى الشعب ليقول كلمة الفصل.

من الواضح أن اتفاق مكة، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية قد شكلا حرجا للولايات المتحدة، وهذا الحرج يتمثل في كونه يحمل صيغة أقرب إلى المطالب الدولية، ومتوافقا مع الشرعية الدولية والمبادرة العربية. وكون موقف الحكومة تجاه المفاوضات –أو بالأخص حركة حماس– جاء مفوضا لأبي مازن للمضي في تلك المفاوضات. وهذا الأمر يعني أنه لم يكن هناك عائقاً لعملية السلام أن تمضي قدماً، وبالتالي فإن المضي في ذلك يعني أن الإدارة الأمريكية قد اعترفت بحكومة الوحدة ضمنا.[1] ولعل الحرج يأتي من جانب آخر وهو المقبولية والدعم العربي الذي حاز عليه الاتفاق سواء سياسيا أو اقتصاديا، من حيث رغبة الدول العربية في تسويقه وحكومة الوحدة للعالم، والضغط على المجتمع الدولي للقبول بها، وكذلك قبول كثير من الأطراف الدولية له.[2]

إلا أن الولايات المتحدة نظرت بمنظار آخر إلى الاتفاق وحكومة الوحدة، فهي رأت أن تشكيل حكومة الوحدة أمراً سلبياً وتراجعاً عن الوضع السابق الذي كان يضع حماس تحت مجموعة من الضغوط، فوجدت أن حكومة الوحدة سوف تعطي حماس حيزا من الفرص التي تمكنها من المناورة والثبات على منطلقاتها، وبالتالي عدم دفع الاستحقاق السياسي لعملية المفاوضات، ويعطيها متنفساً لتدعيم علاقاتها مع أطراف دولية وإقليمية، والفرصة للدخول في العمق الدولي وفك الحصار والعزلة السياسية والاقتصادية عنها. وهنا رأت الإدارة الأمريكية أن ذلك لا يخدم توجهاتها تجاه احتواء حماس، ويمكن أن يؤدي إلى فشل استراتيجية العزلة تجاهها، ولاسيما أن ما جاء في كثير من التصريحات الدولية بالحديث عن إعطاء فرصة لهذه الحكومة،

---

[1] مقابلة صحفية مع **هنري سيجمان** المتخصص في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. أجراه برنارد غويرتزمان من مجلس العلاقات الخارجية. منشورة في موقع تقرير واشنطن. آذار 2008
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=923

[2] Morro, Paul: **International reaction to the Palestinian unity government**. Congressional researches service (CRS). May 2007. P:1

يأتي معاكسا لرغبة الإدارة الأمريكية في إحكام المقاطعة الدولية والضغوط السياسية والاقتصادية على حماس للقبول بالشروط الدولية.[1]

أما الأمر الآخر فإن هذه الوضعية من التوافق سوف تقوي مركز المفاوضين الفلسطينيين، في سياق يعظم من قدرتهم على تحمل الضغوطات الأمريكية والتمسك بمواقفهم تجاه قضايا التسوية النهائية، وهو ما يعني تراجع فرص الإدارة الأمريكية من تحقيق اختراق على مستوى العملية السلمية يمكن استثماره إقليميا.[2]

على الرغم من التفسير الأمريكي لأبعاد توصل الفلسطينيين إلى اتفاق يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن موقفها جاء «غامضا» في بدايته تجاه اتفاق مكة بالأساس، فهو لم يأت رافضا للاتفاق ولم يأت مؤيدا له، بل جاء متحفظا على صيغته الغامضة، كونه يعطي حماس مساحة للمناورة. وقد بدأ عدم الاعتراض الصريح عليه يصب في اتجاه رغبة الإدارة الأمريكية في عدم تأزيم الموقف العربي الرسمي، ولاسيما أن الإدارة الأمريكية كانت ماضية في مساعيها لخلق اصطفاف عربي ضد الملف الإيراني النووي، فهنا أدركت صعوبة القول «لا» ضد هذا الاتفاق، وفي الوقت نفسه صعوبة القبول بشرعية حركة حماس إذا لم تتراجع عن مواقفها.[3]

هذا الغموض بدأ يتضح شيئا فشيئا حين تم تشكيل حكومة الوحدة، حيث لم يخرج موقفها عن السياق الذي تعاملت به مع حكومة حماس، من حيث رفضها الاعتراف بالحكومة ضمن البرنامج السياسي الذي تتبناه، وضمن قيادة حماس لها.[4] وهنا عادت الإدارة الأمريكية إلى الشروط ذاتها التي حددتها اللجنة الرباعية كأساس للتعامل مع أي حكومة فلسطينية، من حيث

---

[1] Siegman, Henry: *The Great Middle East Peace Process Scam*. **London Review of Books**. August 2007. available online at: http://www.lrb.co.uk/v29/n16/sieg01_.html

[2] محمد، عبد العليم: *اتفاق مكة، نواة لاستراتيجية جديدة*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. شباط **2007** http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ANAL629.HTM

[3] جمعة، محمد: *اتفاق مكة، قراءة في التداعيات السياسية وحدود الشراكة*. **مجلة السياسية الدولية/** العدد 168. 2007. ص 161

[4] Morro, Paul: **International reaction to the Palestinian unity government**. Op. cit. P:3

عدم الاستعداد لتغيير موقفها من الحكومة طالما لم تعترف صراحة بإسرائيل، وتقبل الاشتراطات الدولية عليها، والإيفاء بالتزامات السلطة السياسية والأمنية تجاه المقاومة. لذا جاء قرارها ضد الاعتراف بحكومة الوحدة، وعدم التعامل مع وزرائها ولاسيما الذين ينتمون إلى حركة حماس أو مؤيديها. [1]

الرفض الأمريكي لاتفاق مكة تحول إلى تحرك عملي لإحباط هذا الاتفاق وما نتج عنه، وقد جاءت هذه الخطوات من خلال خطة أعدها المنسق الأمني الأمريكي الجنرال (كيت دايتون)، والتي شكلت امتدادا لخطة أبرامز التي سبق وأن تحدثنا عنها. من الواضح أن تطورات الأحداث منذ صعود حماس إلى دفة الحكم لم تأت في نفس السياق الذي كانت ترغب به الإدارة الأمريكية من حيث احتواء حماس وبرنامجها السياسي، والوصول إلى اتفاق تسوية مع الجانب الإسرائيلي. فبعد تطورات توقيع اتفاق مكة، وتشكيل حكومة الوحدة، نظرت الولايات المتحدة إلى ذلك أنه فرصة لتقوية موقف «حماس» داخل المجتمع الفلسطيني، ولاسيما أن ذلك يحدث في ظل غياب أفق واضح للبرنامج السياسي الذي تتبناه القيادة الفلسطينية، ما يمكن أن يدفع المجتمع الدولي للسعي وراء علاقات مع تنظيمات فلسطينية أخرى، وبالتحديد حركة حماس، لكسر الجمود، خاصة مع الصورة الحالية لحماس على أنها من يملك أوراق اللعبة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى إضعاف حلقة الضغوطات السياسية والاقتصادية على الحركة، ويفتح أمامها آفاقاً للاستمرار في السلطة، والتمسك بمنطلقاتها، ما يؤدي إلى مزيد من إضعاف الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، ويقلل من إمكانية إجراء انتخابات مبكرة. كما أن إضاعة الوقت بمحاولة تغيير آيديولوجية «حماس» يضعف كل أسس التسوية السلمية، وسوف يعطي حماس فرصة للمناورة، والتحكم في سير عملية السلام.[2]

---

[1] الرشدان، عبد الفتاح: *المعوقات التي تواجه اتفاق مكة*. ورقة مقدمة لندوة بعنوان (**أبعاد اتفاق مكة الفلسطيني: الفرص والمخاطر**). عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط. ضمن مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد 39. 2007. ص80-82

[2] نص **خطة الجنرال دايتون** من الرابط التالي

http://www.egyptiantalks.org/invb/lofiversion/index.php/t41022.html

لذا جاءت خطة الجنرال الأمريكي «كيت دايتون» في سياق يسعى إلى إيجاد سبيل لإطلاق عملية سياسية تأخذ الرئاسة الفلسطينية، والتيارات «المعتدلة» دور الريادة فيها، وتبقيها وحركة «فتح» في مركز الثقل في المشهد السياسي الفلسطيني. من الواضح أن أبعاد ذلك هو إحداث تطورات تساهم في تغيير الواقع السياسي الذي نجم عن فوز حماس، واتفاق مكة، على نحو يؤدي إلى التخلص من سيطرة حماس على النظام السياسي، وإعادة السيطرة للتيارات «المعتدلة» فيه، عن طريق توفير الدعم اللازم سياسيا وماليا للرئاسة وحركة «فتح» من أجل تمكين الرئيس الفلسطيني من المضي في المفاوضات السياسية، وبناء رصيده السياسي. وهو ما سيؤدي بطبيعة الحال إلى إضعاف دور حركة حماس والحكومة الفلسطينية وتهميشها في الساحة الفلسطينية، مقابل تقوية مراكز ونفوذ الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح.[1]

أما الشق الثاني من الخطة فهو أن تقود هذه الوضعية إلى تهيئة الفرصة للانتقال إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، تضمن لحركة فتح والتيارات «المعتدلة» الفوز بها، أو تشكيل حكومة طوارئ تقود إلى تركيز اهتمام المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لتحريك العملية السياسية إلى الأمام.[2]

وهنا رأت الإدارة الأمريكية أن هذا الأمر يتطلب إبراز قدرة الرئاسة على لعب هذا الدور، وإقناع الشارع الفلسطيني بقدرتها على ملء الفراغ الذي يتركه قصور أداء حماس في الحكومة، لكي تظهر مدى ضعفها سياسيا وإداريا، ومدى تفوق الرئاسة الفلسطينية في ذلك. على هذا الأساس، كانت تصورات الخطة ترى ضرورة أن تقدم الرئاسة الفلسطينية أداءً فعّالاً، وقوياً، وذا مغزى، مبنياً على خطة عملية تجعلها أكثر قبولا ومصداقية في المجتمع الفلسطيني، وأكثر قدرة على بناء الرصيد السياسي الذي يمكنها من إضعاف نفوذ حماس السياسي.[3]

وقد انطلقت التصورات لتحقيق ذلك من ثلاث زوايا أساسية:

---

[1] نص **خطة الجنرال دايتون** مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

الزاوية الأولى من خلال تزويد الشعب الفلسطيني بمتطلباته الاقتصادية المباشرة من خلال مؤسسة الرئاسة، وهنا تأتي الدلالة الاستراتيجية للبعد الاقتصادي، إذ جاء الاعتقاد الأمريكي أن إنعاش الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وتوظيف أموال المعونات بهذه المنهجية سيوسع قاعدة الولاء للرئيس أبو مازن، ومن شأنه أن يظهر عجز حماس عن تلبية حاجات الفلسطينيين، ورفع شعبية حركة فتح. لذا أبرزت هذه الخطة آلية تعمل على تنفيذ مشاريع تنموية ذات نتائج ملموسة تهدف إلى خلق فرص عمل، وترتكز بشكل أساسي على مواجهة وتخفيف من حدة الفقر والبطالة، وإتاحة المجال أمام نقل البضائع وتنقّل العمال، وإيجاد آلية لصرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية.[1]

أما الزاوية الثانية فتمثلت بسعيها لتقوية القوات الأمنية التابعة للرئاسة الفلسطينية. ولعل ذلك يأتي لما له من ضرورة أن يظهر الأداء الأمني للأجهزة التابعة للرئاسة على نحو يبرز قدرتها على الحفاظ على الأمن الداخلي في أراضي السلطة الفلسطينية، وتتعاون مع رئيس السلطة من أجل اتخاذ خطوات تنهي فوضى السلاح غير المسيطر عليه، والوضع الأمني الداخلي، وتحسين أداء أجهزة الحكم والمؤسسات القانونية داخل السلطة الفلسطينية وتقويتها.[2] وهنا عملت الإدارة الأمريكية على تعيين جنرال أمريكي –وهو كيت دايتون– ليكون مسئولاً عن برامج الدعم وإعادة الهيكلة للأجهزة العسكرية، ووضع بنية تنظيمية جديدة لها، وتوفير المخصصات المالية للتدريب والمعدات، والسلاح.[3] يتضح هنا أن الإدارة الأمريكية استندت إلى افتراض مفاده أن تغيير الواقع السياسي الفلسطيني إلى نحو يمكّن الرئاسة الفلسطينية من السيطرة على القرار مرة أخرى، يتطلب إحداث تغيير في الميزان العسكري بينها وبين حماس على نحو يضمن سيطرتها وتفوقها في حالة مواجهة مباشرة معها.[4]

---

[1] نص **خطة الجنرال دايتون**. مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] Rose, David: *The Gaza Bombshell*. Op. cit

[4] حمزاوي، عمرو: *صراع حماس وفتح: التصعيد الأمريكي والأوروبي لأهداف إقليمية*. مرجع سابق. ص 123

وكون أيضا التقدم على صعيد المفاوضات السياسية، والتقدم في العملية السياسية بشكل عام مرتبط بالتقدم في الخطة الأمنية، فإن الجانب المتعلق بالسيطرة على الأجنحة العسكرية قد أخذ حيزا رئيسيا من اهتماماتها، فعملية تقوية الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة الفلسطينية تأتي ضمن سياسة «سلطة واحدة ذات قوة واحدة»، والتي عمليا تتطلب السيطرة التامة على المنظمات المسلحة، ودمجها في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

أما ثالث هذه الزوايا فتمثل في أمرين هامين:

الأول «إصلاح» حركة فتح، فالتفسير الأمريكي للأسباب التي مكنت حماس من تحقيق هذه النسبة في الانتخابات شكل جزءاً أساسيا منه الوضع الداخلي الذي ألم الحركة من انقسام، وتضارب المصالح، وتعدد المرجعيات داخلها. لذا رأت الإدارة الأمريكية أن تقوية حركة فتح وإعادة بنائها على أسس تتيح للتيار «المعتدل» أن يفرض برنامجه سوف يقوي من احتمالات عودتها بقوة إلى الحكم. فهي ترى أن تحقيق الأهداف المرجوة من عملية «الإصلاح» ينبغي أن يتم في ظل تعزيز قوة هذه التيارات ونهجها داخل الحركة بحيث تكون قادرة على حلّ القوى المسلحة داخل حركة فتح والسيطرة على كتائب الأقصى، ما يمكنها من التقدم بصورة موحدة في أي انتخابات مقبلة.[1]

أما ثانيا فيأتي من خلال دعم التيارات السياسية «المعتدلة» في المجتمع الفلسطيني، ولعل ذلك يندرج بشكل واضح تحت سياسة تهدف إلى تشجيع بدائل لحماس في المستقبل، من خلال تقديم الدعم والمشورة الاستراتيجية لساسة وأحزاب علمانية يعارضون منهج حماس، ويهدف هذا الاتجاه إلى تقوية العناصر ذات الفكر «المعتدل» والمناقض لفكر حماس السياسي، وحصيلة المشروع تهدف أيضا إلى توفير بدائل ديمقراطية «معتدلة» للبدائل السياسية المتشددة التي تطرحها حماس.[2]

---

[1] ميتشل دن. **مقابلة مع الباحث**. مرجع سابق

[2] سعد، وائل أحمد: **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني**. مرجع سابق. ص 48

ويستخلص الباحث أن سياسة الإدارة الأمريكية تجاه بقاء حماس في الحكم، أخذت طابع التخلص من وجودها في النظام السياسي، من خلال الدعوة لانتخابات مبكرة، أو تشكيل حكومة طوارئ، وقد جاء هذا التوجه من خلال الخطط الأمنية التي أعدتها لذلك. ويأتي هذا التوجه على نحو يهدف إلى قطع الطريق على الحركة من تثبيت أقدامها داخل أجهزة السلطة، والنجاح في التغلغل في مؤسساتها المدنية والعسكرية. ولاسيما أن نجاحها سوف ينعكس على كثير من الحركات الإسلامية، ويرفع من مؤشرات التعاطف والالتفاف حولها، ويزيد من وجودها في المنطقة.

والجانب الآخر يتمثل في أن نجاح اتفاق مكة في وضع صيغة توافقية لا ترغم حماس على تقديم تنازلات سياسية، وتبقيها في السلطة في الوقت ذاته، أشّر إلى خطورة بقائها في السلطة على الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بشكل عام، وبالأخص فيما يتعلق بإيران واحتواء الإسلاميين، وفي السلطة الفلسطينية بشكل خاص، والهادفة إلى تغليب النهج «المعتدل» في النظام السياسي الفلسطيني على «النهج الراديكالي». لذا نجد أن السياسة الأمريكية وجدت في تغيير الواقع السياسي الذي تبع فوز حماس يتطلب العمل على تقوية الرئيس أبو مازن والمؤسسات التابعة له سياسيا وأمنيا واقتصاديا، والعمل على دعم التيارات «المعتدلة» في الشارع الفلسطيني لتشكل قوة يعول عليها الوصول إلى المجلس التشريعي في حال عقد انتخابات مبكرة.

يمكن الاستنتاج أنه إلى أن وصل أبو مازن إلى الحكم، لم تكن هناك خطة أمريكية واضحة لتفعيل رؤية بوش، وبقيت التوجهات السياسية الأمريكية تعمل بصورة أو بأخرى للتخلص من النفوذ السياسي للرئيس ياسر عرفات، والإبقاء على أولوية تحقيق «إصلاحات» أمنية. إلا أن جوهر التوجهات السياسية الأمريكية بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية ركز على استثمار تطورات المشهد السياسي الفلسطيني في سبيل الدفع نحو استئناف عملية السلام، وتقوية الاتجاه «المعتدل» في السلطة الفلسطينية، بما يسمح بالتعجيل بتوقيع اتفاق يقيم دولة فلسطينية مؤقتة، ويؤجل البحث في المسائل النهائية. وأصبح التركيز الأمريكي منصبا على استثمار رؤية

شارون القائمة على الحل الأحادي، ووضعها في سياق إنجازات خارطة الطريق، وإعداد السلطة الفلسطينية للسيطرة على المناطق التي تنسحب منها إسرائيل وإدارتها. وهو ما يبرهن علـــى أن الولايات المتحدة لم يكن لديها خطة محددة لتسوية القضية الفلسطينية، بل اعتمدت على استثمار المبادرات التي من الممكن أن تحقق قدرا من الهدوء على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية.

وفي سبيل تناغم هذه الخطوات مع التمهيد للوصول إلى اتفـــاق فلســـطيني إســـرائيلي، عمدت الإدارة الأمريكية على الجمع بين التفاوض و«الإصلاح» والتنمية، والإبقاء على استمرار العمل في هذه المسارات في آن واحد، ووضعها على سلم أولويات السياسة الفلسطينية، لضـــمان قدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة الأمنية، وتهيئتها لإدارة المناطق الفلسطينية وضمان تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه. ولعل هذا التوجه يثبت افتراض الباحث أن حاجة الإدارة الأمريكيـــة لإنجاز اتفاق فلسطيني إسرائيلي يخدم مصالح الولايات المتحدة وأهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وتطلعاتها لحماية أمن إسرائيل شكلت دافعا وحجة لها لمطالبـــة الســـلطة الفلســـطينية بإجراء «إصلاحات» سياسية، وإحداث تحولات ديمقراطية في الحكم. وهذا الأمر لا يعدو كونـــه محاولة أمريكية لإدارة الصراع نحو التهدئة والتسوية الجزئية التي تأخذ صيغة نهائية، أكثر من اتجاهها نحو التسوية النهائية للصراع، وأن الولايات المتحدة لم تظهر اهتمامها بتسوية القضـــية الفلسطينية، بقدر ما هي مهتمة بإنجاز اتفاق يؤدي إلى ضمان الأمن الإقليمـــي، ومـــن خلالـــه «الأمن القومي الأميركي» في المنطقة.

كما ويستنتج الباحث أن هذه التوجهات دفعت الولايات المتحدة إلـــى عـــدم إنجـــاح أي محاولة يمكن أن تقوي الموقف التفاوضي الفلسطيني، وتعطي الفلسطينيين قدرة على الثبات على مواقفهم، وعدم إبداء تنازلات في القضايا الأكثر حساسية، والذي بدوره يؤخر إنجاز أي اتفـــاق على هذا المسار. وما أعطاه اتفاق مكة، وحكومة الوِحدة من اختراق علـــى صـــعيد المواقـــف الدولية، ولاسيما أنه أتى بصيغة متوافقة مع المطالب الدولية، رأت فيه الولايات المتحدة متناقضا مع توجهاتها نحو التسريع في صياغة اتفاق فلسطيني إسرائيلي. وهو ما حدا بها إلى العمل على الإبقاء على حالة من التباعد الفلسطيني–الفلسطيني بالأخص بين حركتي فتح وحمـــاس، ودعـــم

أطراف داخل النظام السياسي الفلسطيني –ما أسمتهم بـــ«المعتدلين»–، وتقوية نفوذهم وموقعهم فيه، على حساب موقع حركة حماس، كخيار استراتيجي لضمان سير العملية التفاوضية في اتجاه التسوية. والتركيز على استمرار مسار التفاوض في ظل هذه الأجواء. كونها رأت أن أي اتفـــاق بينهما سوف يعرقل عملية التسوية، ويغير في موازين القوى في العملية التفاوضية. وكان مـــن متطلبات المضي في العملية التفاوضية والتعجيل في بلورة اتفاق فلسطيني إسرائيلي، الإبقاء على حركة حماس –في ظل تمسكها بمواقفها تجاه إسرائيل والمقاومة–، خارج أسوار المفاوضـــات، وعدم لعبها دوراً في التحكم في سير العملية التفاوضية، وإبقائها مهمة بعيدة عن حيـــز عملهـــا. ويرى الباحث أن الإدارة الأمريكية استفادت من إبقاء الفلسطينيين مهمة التفاوض ملقـــاة علـــى عاتق منظمة التحرير، دون ذهاب الفلسطينيين إلى إحداث إصلاحات في بنية المنظمة وهياكلهـــا على أسس وطنية فلسطينية ضمن محددات فلسطينية لإطار التفاوض وأولوياته قبل الخوض في عملية المفاوضات. وهو الأمر الذي ساعدها على ضمان استمرار عملية التفاوض دون أن يمكن ذلك جميع الأطراف الفلسطينية من لعب دور في تقوية الموقف التفاوضي الفلسطيني. ويعـــزز هذا الاستنتاج من اعتقاد الباحث أن مصلحة الإدارة الأمريكية في هـــذه المرحلـــة تمثلـــت فـــي التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل أكثر من إضاعة الوقت على تغيير الآيديولوجيـــة التـــي ترتكـــز عليها مواقف حركة حماس، والتي أدركت صعوبة تحقيق ذلك في فترة زمنية قصيرة، في ظـــل حاجتها لتسريع إبرام اتفاق فلسطيني إسرائيلي. ومن مؤشـــرات ذلـــك اســـتثمارها التطـــورات الفلسطينية الميدانية حين سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، والدفع نحو إخراجها من النظام السياسي الفلسطيني، وإمكانية إجراء انتخابات فلسطينية مبكرة، تستغل حالة التراجـــع الشـــعبي لأداء حماس السياسي لحصول التيار «المعتدل» على أغلبية المقاعد. وهذه التوجهات تثبت الشق الثاني من فرضية الباحث حول ارتباط قضية أمن إسرائيل، والوصول إلـــى تســـوية سياســـية للصراع بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، بمدى قبول الولايـــات المتحـــدة لمخرجـــات التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بوصول أحزاب الإسلام السياسي إلى السلطة، فإن الباحث يستنتج أن تجربة حركة حماس في الانتخابات التشريعية برهنت على المدى الذي تفصل فيه الولايات المتحدة بين العملية الديمقراطية، والخيار الديمقراطي، وهو ما يظهر بوضوح في اعتماد قبول مخرجات العملية الديمقراطية على النهج السياسي لهذه الأحزاب ومدى توافقه مع المصالح الأمريكية وأهدافها الاستراتيجية. وكان سعي الإدارة الأمريكية لإحكام عزلة سياسية واقتصادية على حركة حماس، مرتبطاً بعدم السماح لحماس تحقيق أي إنجازات على صعيد استلام السلطة دون الاعتراف بإسرائيل، ومحاولة لقطع الطريق على أحزاب الإسلام السياسي من استغلال الديمقراطية في سبيل تحقيق أهدافها الآيديولوجية بما يتعارض مع السياسية الأمريكية.

**الاستنتاجات**

1. يمكن الاستنتاج أن اتجاه الولايات المتحدة نحو قضية «الإصلاح» ونشر الديمقراطية، جاء ليخدم أمنها القومي على اتساعه من خلال استخدام مبادئ الديمقراطية كأداة وظيفية في سبيل فرض سياساتها وسيطرتها على مواطن القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط، والسيطرة على الأزمات فيه. ولا يوحي ذلك إلى تغيير في سياساتها التقليدية أو أهدافها تجاه الشرق الأوسط، أو أن يشكل ذلك بديلا عنها، بل يمثل تعديلا في الوسائل والاستراتيجيات التي تعتمدها، والانتقال من سياسة الاحتواء إلى سياسة الردع والعمل الوقائي، والذي يشكل نشر الديمقراطية أحد أشكاله. ومن خلال «الإصلاح» ونشر الديمقراطية تهدف الولايات المتحدة إلى خلق أجواء سياسية داخل الدول العربية والإسلامية تميل أكثر إلى تبني أفكارها المتعلقة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما يمكن أن يغير من الثقافة السائدة في المجتمعات وبالأخص التي تحمل أفكارا ذات أبعاد آيديولوجية متطرفة تجاه الغرب، يؤسس لتجنيد القوى المجتمعية لتحجيم دور التيارات الإسلامية.

2. في الشق الثاني من هذه الاستراتيجية أرادت الولايات المتحدة أن تؤسس لانفتاح في العلاقة بين إسرائيل والدول العربية لتسهيل الوصول إلى استقرار على الصعيد الأمني. وأن تقود الشراكة الاقتصادية إلى شراكة أمنية تحتم على الدول العربية العمل على حماية المصالح الاقتصادية المشتركة التي تجمعها، وأن يسهم ذلك في جعل المصالح الاقتصادية العامل المشترك الأكبر الذي يجمع علاقة العرب بإسرائيل، وفي ذلك إعادة تشكيل للعلاقة؛ من الصراع إلى التعاون المشترك، ما يؤسس إلى جعل الصراع العربي الإسرائيلي قضية ثانوية في أجندة العرب السياسية، وتغليب مصالحها الاقتصادية على البت في موضوع حل الصراع. ومن جانب آخر أن يكون العامل الاقتصادي مفتاحاً للولايات المتحدة لفرض حلول للصراع تتناسب مع مطالب إسرائيل الأمنية، وجعله الضامن لأي تسوية مستقبلية.

3. بدا جليا أن التوجه الأمريكي «لإصلاح» السلطة الفلسطينية جاء للخروج من أزمتها فيما يتعلق بتقديم مبادرة جدية لحل الصراع، والضغط على إسرائيل لإبداء مرونة أكبر في القضايا الحساسة في عملية التسوية. ومن جانب آخر، تمديد مسيرة تسوية النزاع إلى أمد أطول يؤجل قيامها بأي دور نشط في عملية السلام، وقد تعمّقت هذه الرغبة بوضع «الإصلاح» شرطاً للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع. ولعل هذا الضعف ترجم عمليا في محاولة تغيير المنطلقات والأسس الفلسطينية لعملية التفاوض، وتغيير تصوراتهم التي تعتمد على قرارات الشرعية الدولية، إلى تصورات جديدة تضع الأمر الواقع أساسا لها، ولاسيما فيما يخص قضايا اللاجئين والقدس والمستوطنات.

4. يُعبر التوجه الأمريكي «لإصلاح» السلطة الفلسطينية عن ارتباط وثيق بين توجهاتها لتحقيق أمنها القومي وإنجاز عملية «الإصلاح»، ومترجماً لحاجاتها لتمرير سياساتها في المنطقة. ويقوم هذا الارتباط على التوصل إلى صيغة تُسرع من إنجاز اتفاق مع إسرائيل يساهم في تهدئة الأوضاع، ويساعد الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها في الشرق الأوسط، وخفض حدة التوتر إلى حد ما مع الدول العربية، ويساهم في هدوء إقليمي، دون الحاجة لتقديم إسرائيل تنازلات جوهرية فيما يتعلق بقضايا التسوية النهائية.

5. يتضح من خلال دراسة الدور الأمريكي لإحداث تحول ديمقراطي في فلسطين أنها تملك رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بمخرجات «الإصلاح» والتحول الديمقراطي، وتقسم هذه الرؤية إلى قسمين، الأول قريب المدى، والثاني بعيد المدى:

- على المدى القريب، أرادت الولايات المتحدة أن تحدث تغييرا سريعا في هرم القيادة السياسية الفلسطينية والمتمثل بياسر عرفات، أو على الأقل تقليص صلاحياته إلى حد صوري، ما يغير من السلوك السياسي والأمني للقيادة الفلسطينية، إلى أخرى يمكن أن تتعاطى بإيجابية مع تصوراتها المستقبلية لحل الصراع، وتسرع من إنجاز اتفاق –ولو جزئي– يمكن أن تستثمره في تحقيق أهداف إقليمية، وأن تعمل هذه القيادة بصورة سريعة على تفكيك المنظمات العسكرية؛ فقد ساندت الولايات المتحدة عملية «الإصلاح»

عندما وجدت فيها أداة لإضعاف قيادة ياسر عرفات، وإسناد مهامه لقيـــاديين رأت فـــيهم القدرة على التعاطي بمرونة مع سياساتها وتصوراتها.

- وعلى المدى البعيد أرادت الولايات المتحدة إحداث تحولات في البيئة الثقافية الفلسطينية تؤدي إلى تحول في البيئة السياسية على أساس الترويج لتصورات جديدة وبديلـــة لحـــل القضية الفلسطينية، والتركيز على التعاطي مع متطلبات الحل وإمكانيته بصورة واقعية، تضع في الحسبان المتغيرات التي طرأت على أرض الواقع، وعدم واقعية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وعودة اللاجئين، وسيطرة الفلسطينيين على القدس، وتفكيك المستوطنات. يدخل في هذا الجانب التأسيس لمجتمع فلسطيني أكثر انفتاحا وقبولا للأفكار الأمريكيـــة والإسرائيلية فيما يخص التعايش السلمي مع إسرائيل، وتعميق فكرة الاعتراف بها داخل المجتمع، والتأسيس لشريحة فلسطينية تضم قوى سياســـية ومجتمعيـــة ونخـــب فكريـــة وسياسية واقتصادية تتبنى أفكار التعايش مع إسرائيل، والتعاطي بواقعية مع التطـــورات التي طرأت على قضية الصراع معها، وتحويل هذه الثقافة إلى ســـلوك فـــي المجتمـــع الفلسطيني. وتجنيدها في سبيل تشكيل أدوات ضغط على السلطة لتبني هذه الأفكار. وأن يصبح الانتعاش الاقتصادي سببا إضافيا لنبذ الفلسطينيين العنف والوقوف أمام أي قـــوة فلسطينية يمكن أن تروج للمقاومة المسلحة. ولذلك عملت الإدارة الأمريكية في اتجاهين: الأول أن تخلق قيادة سياسية مدعومة من المجتمع المدني والمجلس التشـــريعي، قـــادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة فيما يخص التسوية النهائيـــة، والثـــاني خلـــق الظـــروف الموضوعية داخل المجتمع الفلسطيني للقبول بهكذا تصورات.

- ومن الرؤى بعيدة المدى أيضا، تمكين النظام السياسي الفلسطيني ذي القيادة «المعتدلة»، من استيعاب فئات المجتمع المختلفة، وإدخالها النظـــام السياســـي بشـــرط «الاعتـــدال» والالتزام بقوانين السلطة، وإعطائها أدوارا في رسم سياساتها العامة، وتمكين مؤسســـات المجتمع المدني من التأثير على الحكومة. وأن تضمن وجود نظام سياسي قوي ومتوازن وحر نسبياً يفرض سيطرته على الأوضاع الداخلية سياسيا واقتصاديا وأمنيا وقانونيا، ما

يجعل قضية المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، والأمور الداخلية بمجملها، خاضعة بالضرورة لأنظمة وقوانين العمل السياسي الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. هذا يقود إلى جعل المرجعية العسكرية واحدة تابعة لأجهزة الأمن الفلسطينية، والتي تلتزم بالسياسة العامة للسلطة الفلسطينية ضمن حدود الاتفاقات التي وقعتها مع إسرائيل، وتصبح عملية حمل السلاح بعد ذلك خاضعة أيضا لسلطة القانون، واقتصار حمله على أجهزة السلطة الأمنية، كجهة شرعية وحيدة مخولة بذلك، وما دون ذلك يدخل في إطار السلاح غير الشرعي والذي يفترض أن يُجرّم حامله بحكم القانون؛ ما يعني تجريد الحركات الفلسطينية من أسلحتها بحجة عدم شرعيتها، وإضعاف فاعليتها عن التأثير في تنفيذ أي اتفاق يمكن التوصل إليه مع الإسرائيليين.

6. يستنتج الباحث أن الولايات المتحدة لعبت دورا في إفراغ عملية «الإصلاح» من مضمونها العام الذي تطالب بها القوى الفلسطينية، واقتصارها على «إصلاحات» ذات أبعاد أمنية وسياسية. ولعل أبعاد ذلك تكمن في أنه وإن نجحت التصورات الأمريكية لعملية «الإصلاح» في فرض نفسها على أرض الواقع، من حيث تأسيس أجهزة أمنية ترتبط مهامها بملاحقة وتفكيك قواعد الحركات الفلسطينية المسلحة، والوصول القيادة فلسطينية ذات رؤى «معتدلة»، فإن الولايات المتحدة سوف تعود للتعامل مع النظام السياسي الفلسطيني بالصورة التي تعاملت بها مع ياسر عرفات في ظل فترة التوافق والرضا عن أدائه السياسي والأمني. بمعنى أن الإدارة الأمريكية سوف تدعم قيادة فلسطينية تتجاوب مع مطالبها الأمنية والسياسية على حساب إحداث «إصلاحات» جوهرية في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته. وهذا بالضرورة يقود إلى جانبين: الأول، الإبقاء على عملية «الإصلاح» عملية مفتوحة تشتد وتيرتها أو تضعف بالقدر الذي يوحي به أداء القيادة الفلسطينية حيال قضايا الإرهاب والتسوية السياسية، وبالتالي الإبقاء على حججها. والثاني هو تغاضي الولايات المتحدة عن أداء السلطة الفلسطينية طالما تحقق المطلبين الهامين.

7. إن إشكالية المطالب الفلسطينية بالإصلاح تتعلق بتشعبها وغموض دوافعها، وارتباط جزء كبير منها بأجندات حزبية ذات ارتباط خارجي. لذا فإن الأمر يتطلب تأسيس قاعدة تحمل برنامج سياسي واضح المعالم والخطوط، واستراتيجية واضحة لأهداف عملية الإصلاح ومرجعياتها، مع توضيح مفاهيم الشراكة السياسية والمهام المتعلقة بالسلطة وارتباطاتها. وفي هذا الإطار يتطلب الأمر إرساء قواعد داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية على أسس تترجم مفاهيم الشفافية والحكم الصالح ذا الأهداف والاستراتيجيات الواضحة للنهوض بواقع مؤسسات السلطة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا المجال يتطلب وضع تصور حول كيفية إدارة العلاقة مع الاحتلال، وما يقتضيه من مراجعة التجارب السابقة، وإحداث التغيير المطلوب في منهج وعقلية التفاوض، وبناء استراتيجية تفاوضية بمرجعية سياسية واضحة ذات قنوات محددة. إن هذا الأمر يستدعي حواراً فلسطينياً على قاعدة انسجام الوسائل مع الأهداف، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار السياسي بديلاً عن سيطرة فئة واحدة على القرار السياسي الفلسطيني.

8. استطاعت الولايات المتحدة تحجيم مسؤولية المجتمع الدولي في لعب دور لوضع تصورات لحل القضية الفلسطينية، وخصوصا الأمم المتحدة، وحصر مسؤولياته في دائرة دعم الجهود دون التأثير في مسار الحل وبنوده. وهذا الأمر يدعم توجهها نحو تغيير المعايير التي وضعتها قرارات الأمم المتحدة لحل الصراع، وخفض سقف المطالب الفلسطينية إلى القدر الذي يتماشى مع حاجة إسرائيل لضمان أمنها ووجودها. وبذلك تكون قد نجحت في جعل حل الصراع مسألة خارج إطار القرارات الدولية، وهو ما يتيح لها طرح تصوراتها لهذا الحل، وإبقاء تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مهمة تتولاها الولايات المتحدة. إن أهمية هذا التوجه هو المدى الذي سوف يتيح لإسرائيل التحكم في سيناريوهات مسار التسوية وحله، وسقف المطالب الفلسطينية، نتيجة للعلاقة التاريخية والاستراتيجية التي تربطهما.

# قائمة المصادر والمراجع

## المراجع العربية


ابحيص، حسن، وائل سعد: **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. محسن محمد صالح (محرر). 2008

أبو دية، أحمد: **عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رام الله. نيسان 2004

أحمد، أحمد المواني: **تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي: مشروع الشرق الأوسط الكبير**. دار النهضة العربية. مصر. 2005

حرب، جهاد: **الإصلاح المالي في السلطة الفلسطينية**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. دائرة السياسة والحكم. رام الله. حزيران 2004

الحمد، جواد: **دراسة تحليلية لاتجاهات الناخبين وفق نتائج المرحلة الأولى من انتخابات البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية**. مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان. 2005 http://www.mesc.com.jo/IndexAr-05.html

دالدر، أيفو وآخرون: **هلال الأزمات: الاستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**. معهد بروكنجز. ترجمة: حسان البستاني. ط1. 2006

روكارد، ميشيل، وآخرون: **تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**. برعاية مجلس العلاقات الخارجية- واشنطن. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. نابلس. 1999

الزبيدي، باسم: **الإصلاح: جذوره ومعانيه، وأوجه استخداماته: الحالة الفلسطينية نموذجاً**. أحد إصدارات معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. الطبعة الأولى. 2005

السروجي، محمد محمود: **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين**. مكتبة جامعة النجاح. ط1. 2005

سعد، وائل أحمد: **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولة إسقاط حكومة حماس**. إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. الطبعة الأولى. 2006

السلطان، جمال مصطفى: **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000**. دار وائل للنشر. عمان. ط1. 2002

الشقاقي، خليل: **المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير: مراجعة فلسطينية أولية**. صدر عن المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات المسحية. دائرة السياسة والحكم. رام الله. 2004

شلبي، السيد أمين: **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005**. مكتبة جامعة النجاح. ط1. 2006

صالح، محسن محمد: **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937-2001**. الطبعة الأولى http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/index.htm

عوض، طالب: **العملية الانتخابية الفلسطينية 2002-2004**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رام الله. 2004 www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2004/talebawad.pdf

قاسم، عبد الستار: **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب**. مركز البراق للبحوث والثقافة. رام الله-فلسطين. أيار 2004

المغربي، فؤاد: **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**. صدر عن معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. بيرزيت. ط1. 2002

منصور، كميل، **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل: العروة الأوثق**. صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. ترجمة «نصير مروة». ط1. 1996

هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. 1998

**الأبحاث**


إبراهيم، حسنين توفيق: *الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**/ كراسات استراتيجية. العدد 130. http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K9.HTM 2003

أبو الهيجاء، إبراهيم: *الفكر السياسي لحماس: مقاربات الثابت والمتغير*. **موقع مركز الزيتونة** http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=33981

أبو حسنة، نافذ: *تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية*. ضمن كتاب: **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم تجربة وإعادة البناء**. تحرير: محسن محمد صالح. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ط1. 2007

أبو رمان، محمد: *قراءة في دراسة السياسة الأميركية تجاه الإسلام السياسي مراجعة نظرية وتطبيقية*. (روبرت ساتلوف) **صحيفة الغد** http://www.alghad.jo/?news=51292

أبو رمان، محمد: *هل تسير حماس على خطى فتح*. **صحيفة الغد**. 28/9/2005 http://www.alghad.jo/index.php?article=2312

أبو زهيرة، عيسى: *تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987-1993* www.sis.gov.ps/arabic/roya/23/page6.html

أبو طاقية، هنادي: *التطور التاريخي في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية*. **موقع مركز الأسرى للدراسات والأبحاث الإسرائيلية**. 2007 http://alasra.ps/news.php?maa=PrintMe&id=2542

أبو لغد، إبراهيم: *سياسة أمريكا تجاه فلسطين*. ضمن كتاب: **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون**. تحرير ميخائيل سليمان. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان، بيروت. 1996

أحمد، سيد أحمد: *القوى السياسية الفلسطينية والانتخابات*. **مجلة السياسة الدولية/** العـدد 159. 2005

الأسـطل، كمـال: *إعـلان الدولـة الفلسـطينية: قضـايا تحتـاج إلـى رؤيـة وحسـم* www.sis.gov.ps/arabic/roya/1/page2.html

إندك، مارتن: *الاستراتيجية الأمريكية لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني*. ضمن كتـاب **هـلال الأزمات: الاستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**. تحرير: أيفـو دالدر وآخرون. ترجمة حسان البستاني. معهد بروكنجز. ط1. 2006

البرصان، أحمد سليم: *مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسـية والاسـتراتيجية*. **مجلـة السياسة الدولية/** العدد 158. 2004

البرغوثي، مصطفى: *الأبعاد السياسية لغياب استراتيجية عمل وطني موحدة*. ضمن كتاب **قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وآفاق الإنعتاق**. تحرير وسام رفيدي. ورقة عمل قدمت للمؤتمر السنوي المحلي أقامه معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. 2004

برقاوي، أحمد: *بعين التاريخ: قراءة سياسية في وظيفيـة الدولـة العبريـة*. **موقـع المصـدر الفلسطيني** http://www.p-s-news.com/diverses21-140105.htm

برنامج دراسات التنمية: **استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول الأحوال المعيشية، الهجرة، الحكومة الفلسطينية، والوضع الأمني والإصلاح**. الاستطلاع التاسع عشر. رام الله: جامعة بيرزيت. 5 تشرين أول 2004.

بسيسو، أحمد صخر: *منظمة التحريـر الفلسـطينية بـين مراحـل الكفـاح ودروب التسـوية* www.palissue.com/vb/palestine79/issue4100

التقرير الاستراتيجي العربي: *الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة جورج بوش*. **مركز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية**. 2004-2005 http://www.p-s-news.com/diverses21-140105.htm

التقرير الاستراتيجي العربي: *الفلسطينيون: ضرورات الإصلاح وقيوده*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. 2004-2005

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB94.HTM

الجرباوي، علي: حركة *«حماس» ومواءمة السياسات*. **موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي «أمين»**

amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=21211&NrIssue=1&NrSection=2

الجرباوي، علي: *حول الأجندة الخارجية «للإصلاح»: الحالة الفلسطينية*. **مجلة المستقبل العربي**. تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 335. 2007

جقمان جورج: *المبادرات السياسية الفلسطينية: نظرة تقيمية*. قدمت كورقة في مؤتمر معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت. 8 أيار 2004. منشورة في **جريدة الأيام**. 15 أيار 2004

جقمان، جورج: *مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات*. **مجلة الدراسات الفلسطينية**/ العدد 62. ربيع 2005

جمعة، محمد: *اتفاق مكة، قراءة في التداعيات السياسية وحدود الشراكة*. **مجلة السياسية الدولية**/ العدد 168. 2007

جمعة، محمد: *حكومة الوحدة الفلسطينية: الفرص والتحديات*. **مجلة السياسية الدولية**/ العدد 166. 2006

جمعة، محمد: *حماس وفتح، احتمالات الصراع المفتوح*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 165. 2006

حرب، أسامة الغزالي: *هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001*؟. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد: 147. 2002

حمد، جهاد: *التحول في علاقات حماس الدولي*. **شبكة أمين:**

www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=43318&NrIssue=1&NrSection=2

حمزاوي، عمرو: *صراع حماس وفتح: التصعيد الأمريكي والأوروبي لأهداف إقليمية*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد: 170. 2007

الحوت، شفيق: *تجربة منظمة التحرير: رؤية عامة* ضمن كتاب: **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم تجربة وإعادة البناء**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. الطبعة الأولى 2007

حوراني، فيصل: *الفكر السياسي الفلسطيني، أهم المحطات*. من الموقع الالكتروني www.sis.gov.ps/arabic/roya/1/page10.html

الدسوقي، أبو بكر: *الموقف الدولي والاستراتيجي: حماس البديلة*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 164. 2006

الدسوقي، أبو بكر: *حماس والحصار الدولي: بين التراجع والصمود*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 165. 2006

دوري، غولد: *إشكالية أمريكا مع حماس: نشر الديمقراطية أم محاربة الإرهاب*. **مركز الزيتونة**. (ترجمة). 2005

الرشدان، عبد الفتاح: *المعوقات التي تواجه اتفاق مكة*. ورقة مقدمة لندوة بعنوان (**أبعاد اتفاق مكة الفلسطيني: الفرص والمخاطر**). عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط. ضمن مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد 39. 2007

رشوان، ضياء: *ملف الإرهاب والموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية*. **موقع الاقتصادية**

http://www.aleqtisadiah.com/article.php?do=show&id=344

رمضان، أمل حسن: *استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية: من التحرر الكامل إلى التعايش السلمي*. **جريدة الأهرام**

www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/READ61.HTM

ستورك، جو: *إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية*. ضمن كتاب: **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون**. مرجع سبق ذكره.

سلامة، معتز: *الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. كراسات استراتيجية/** العدد 153. 2005

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK48.HTM

سليم، محمد السيد: *تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط*. من الموقع الالكتروني almacira.com/index.php?Itemid=67&id=2408&option=com_content&task=view

الشقاقي، خليل، وعائشة أحمد: *ملاحظات أولية على خطة «خارطة الطريق»*. **المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية**

www.pcpsr.org/arabic/strategic/books/2003/roadmap/cover.html

صافي، خالد محمد: *أزمة التحول الديمقراطي في فلسطين*. **موقع دنيا الوطن**

http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id=112315

صالح، محسن محمد: *المشهد الفلسطيني الإسرائيلي: بدء الرحلة باتجاه الخط الأخضر*. **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. 2006

الصباح، عدنان: *خارج الأولويات*. **موقع إيلاف**. 2005/1/27

http://www.elaph.com/AsdaElaph/2005/1/36555.htm?sectionarchive=AsdaEl

صبيح، محمد: *خارطة الطريق: لغة جديدة وأفعال قديمة*. **مجلة السياسة الدولية/** العدد 53. 2003

عاقلة، الياس: *اتفاقية الكويز: اختراق اقتصادي*. **موقع العرب نيوز**
http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/07-01-2005/17.htm

عبد الحي، وليد: *حماس والبيئة الدولية: تقيم عام في السلطة*. ضمن **دراسة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**. تحرير محسن محمد صالح. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. الطبعة الأولى. 2007

عبد الصادق، علي: جماعات الضغط اليهودي والسياسة الأمريكية. **موقع القدس اون لاين**. 2004
www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=2682&mcat=29&s
cat=51&sscat=0&lang=0

عبد العاطي، محمد: *منظمة التحرير وخيار الدولتين*. **موقع الجزيرة**
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B41B31C8-71A3-416F-B1E1-
F31D7C6DEA14.htm

عبد الفتاح، محمد: *متابعات عملية السلام في الشرق الأوسط*. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان. العدد 16. 2001

عبد الهادي، عزت: *رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية: ورقة مفاهيم*. **مركز بيسان للبحوث والإنماء**. رام الله – فلسطين 2004

عزام، ماجد: *تحولات حركة «حماس»: «جهادٌ مدني» حتى استحقاقات 2009*. **موقع القدس اون لاين**
www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=3851&mcat=27&s
cat=42&sscat=0&lang=0&txtsearch

عسيلة، صبحي: *أبو مازن وبداية الطريق الصعب*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. ملف مختارات إسرائيلية
www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/CI2R19.HTM

عسيلة، صبحي: *حماس عند مفترق طرق*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** .ahram.org.eg/acpss%5CAhram%5C2005%5C5%5C16%5CCOMM0.HTM

عسيلة، صبحي: *خريطة الطريق احتمالات إقامة الدولة الفلسطينية*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. كراسات استراتيجية/ العدد 13. http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K10.HTM

عسيلة، صبحي: *فلسطين بعد عرفات، تحديات الإصلاح والتسوية*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. كراسات استراتيجية/ العدد 151. 2005 http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K32.HTM

عفيفة، وسام: *الإصلاحات الداخلية في خطاب السلطة الفلسطينية في ظل التيارات وتصفية الحسابات*. **مجلة العصر** http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=2338

عكاشة، سعيد: *الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 149. 2002. http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/2002/7/1/File4.htm

علوش، إبراهيم: *ماذا يعني منتدى دافوس الأردن؟*. **العرب نيوز** http://www.alarabnews.com/alshaab/2004/21-05-2004/4.htm

العناني، خليل: *الشرق الأوسط الكبير*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 156. 2004

العناني، خليل: *أمريكا والإسلام السياسي: قراءة في خطابات الدمج والإقصاء*. **موقع الإسلاميون اليوم** http://islamists2day-a.blogspot.com/2007/07/blog-post_06.html

العيلة، رياض علي: *إصلاح المؤسسة التشريعية الفلسطينية*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 159. 2005.

غاربر، لاري: *الإصلاح الفلسطيني والمساعدة الدولية. نشرة الإصلاح العربي*. **موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**. 2005

www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20050200000301#20050200000301128

فهمي، شيرين حامد: *أمريكا وإفشال الإسلام السياسي: حماس نموذجا*. **موقع مركز الزيتونة** http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=33983

فهمي، شيرين حامد: *فشل الإسلام السياسي: بروباجندا أمريكية*. **موقع إسلام اون لاين** www.islamonline.net/arabic/politics/2005/10/article05.shtml

كميل، منصور: *أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 والمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية*. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. العدد 49. 2001. صفحة 49

اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية: *الانتفاضة: الاستعصاء*. **موقع المسار** www.almassar.com/news/news2.html

ليزا، أندرسون: *السياسة الخارجية الأمريكية*. ورقة بحث قدمت إلى المركز العالمي لدراسات و**أبحاث الكتاب الأخضر**-ليبيا. 2004 www.greenbookresearch.com/ar/lectures/lectur2004-07-13.doc

المجدلاوي، جميل: *الإصلاح والتغيير بين نقد الواقع والطموح الممكن*. من الموقع الالكتروني http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/19/page5.html

محمد، عبد العليم: *اتفاق مكة، نواة لاستراتيجية جديدة*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. شباط **2007** http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ANAL629.HTM

محمد، علاء جمعة: *محاربة الإرهاب عن طريق تشجيع الديمقراطية*. **مركز الأهرام للدراسات السياسية**. كراسات استراتيجية. تشرين أول، 2003 http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RE1D9.HTM

محمود، أحمد إبراهيم: *الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية*. **مجلة السياسة الدولية**/العدد: 147. 2002

محمود، أحمد إبراهيم: حرب *العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 153. 2003

محيسن، تيسير: *آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني*. من الموقع الالكتروني www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=67282

المدهون، لؤي: *نشر «الديمقراطية الأمريكية» في العالم العربي بين الترويج الدعائي والمصداقية*. **موقع دويتشه فيله**. http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1551312,00.html

المراشحي، برهان الدين: *تأثير الصهيونية على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط*. 2004. من الموقع الالكتروني http://www.fursah.net/articles/tatheer.htm

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: *الإصلاح في العالم العربي*. ملف التقرير الاستراتيجي العربي. 2004-2005 www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/RARB92.HTM

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: *التغير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي* www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB35.HTM

المركز الفلسطيني للإعلام: *نبذة عن حركة «حماس»*. من الرابط التالي: www.palestine-info.info/arabic/hamas/who/who.htm

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: *البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية*. من الرابط التالي: http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_6.html

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: **الأمن والسلام والإصلاح: الأعمدة الثلاث لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**. تقرير مجموعة الدراسات الرئاسية. ترجمة مركز

الزيتونة للدراسات والاستشارات

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=353&a=19391

المناصير، محمد: *البيئة الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية*. **رابطة أدباء الشام**

http://www.odabasham.net/show.php?sid=13563

ناصر، نعيم: *تطور الفكر السياسي لحركة حماس: من الرفض القاطع لمنطلقات منظمة التحرير إلى قبولها غير المشروط*. **مجلة الطريق**. تصدر عن تحالف السلام الفلسطيني

www.attareek.org/details.php?id=4&aid=862&eid=27

نافعة، حسن: *وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي*. **مجلة السياسة الدولية**/ العدد 153. 2003. ص 76

النصيبي، سعيد بن سويد: *البعد الاقتصادي للشرق الأوسط الجديد*. **موقع الأسواق العربية** http://www.alaswaq.net/save_print.php?save=1&cont_id=2870

نعيرات، رائد: *القضية الفلسطينية والوضع الدولي*. **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005**. تحرير: محسن صالح وبشير نافع. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. 2006

نعيرات، رائد: *خطة الانسحاب من غزة وأثرها على الضفة الغربية المحتلة*، **دراسات باحث**. ع 8، خريف 2004.

نوفل، ممدوح: *مراجعة للمفكرة الفلسطينية عن حرب حزيران ١٩٦٧: مقدمات الحرب*. **من الربط التالي:** http://www.mnofal.ps/printable/?nb=302

ياغي، فراس: *التغير في فكر «حماس»: تكتيك أم استراتيجية؟* **موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي «أمين»**

amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=40013&NrIssue=1&NrSection=2

يسين، السيد: *الإصلاح السياسي على الطريقة الأميركية*. من الرابط التالي:
http://hem.bredband.net/b155908/m374.htm

يوسف، أيمن: *الإصلاح السياسي والإداري منظور حقوق الإنسان*. **مركز الدراسات- أمان**.
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=929

يوسف، حسن: *حماس والتشريعي: احتواء الحركة أم تعزيز المقاومة*. ضمن كتاب **النظام السياسي الفلسطيني: «مرحلة متحولة»**. صدر عن: مركز البراق للبحوث والثقافة. تحرير: نصر الله الشاعر ومحمود جرابعة. رام الله. 2006

**الوثائق**

أفكار الرئيس كلينتون بشأن قضايا الحل النهائي للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. منشور في موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=5654

تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002. الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

جلسة المجلس الوطني الفلسطيني لتعديل الميثاق 1998/12/14. ضمن وثائق منظمة التحرير الفلسطينية. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

خطاب الرئيس عرفات حول الإصلاح أمام المجلس التشريعي. بتاريخ 2002/5/15. **موقع BBC.**

قرار رئاسي صدر بتاريخ 2006/1/28. **نشرة فلسطين اليوم**. تصدر عن مركز الزيتونة. 2006/4/28 – العدد 352

مشروع الشرق الأوسط الكبير. منشور في **موقع CNN** باللغة العربية. (ترجمة غير رسمية)
http://arabic.cnn.com/2004/arab.2004/3/1/grandmiddleeast.document

**موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.** نشاطات الوكالة الأمريكية للتنمية في الضفة وغزة http://www.usaid.gov/wbg/program_democracy.htm

**الميثاق الوطني الفلسطيني.** ضمن وثائق منظمة التحرير الفلسطينية. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

**ميثاق حركة حماس** http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=5694

نص اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل. **(اتفاق أوسلو)** http://www.jabha.net/body4.asp?field=doc&id=7

نص اتفاق مكة. منشور في **موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.** http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=37886

نص اتفاق واي ريفر 1995. **موقع إسلام اون لاين** http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=5951 5&TypeID=9&TabIndex=3

النص الرسمي لخطة خارطة الطريق. منشور في **موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية.** http://www.mofa.gov.ps/arabic/key_decuments/pdf_files/roadmap_30_3_03.pdf

نص المبادرة العربية المقدمة للقمة العربية. بيروت. 2002. **جريدة الرياض.** http://www.alriyadh.com/2007/03/27/article236483.html

نص بيان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الخامسة عشرة. القاهرة آذار 1977. ضمن وثائق منظمة التحرير الفلسطينية. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

نص بيان المجلس الوطني في دورة التاسعة عشرة في الجزائر في 1988/11/15. ضمن وثائق منظمة التحرير الفلسطينية. صدر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

نص خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش عن الشرق الأوسط. 24 حزيران 2002. **مجلة السياسة الدولية.** العدد 149. ص 112-113

نص خطاب تكليف الرئيس الفلسطيني لإسماعيل هنية بتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأيضا انظر نص برنامج حكومة الوحدة الوطنية. منشوران في موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

نص **خطة الجنرال دايتون** من الرابط التالي

http://www.egyptiantalks.org/invb/lofiversion/index.php/t41022.html

نصوص تقرير زيني. وبنود خطة تينيت. **موقع BBC**. 14 حزيران 2001

**المقابلات**

**محمد أبو نمر:** متخصص في السلام الدولي وحل النزاعات. الجامعة الأمريكية. واشنطن. مقابلة مع الباحث. أجريت بتاريخ 2008/1/7

**ميتشل دن:** متخصصة في شؤون الشرق الأوسط. موظفة سابقة في وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض. **مقابلة مع الباحث**. أجريت بتاريخ 2007/3/14

**ناثان براون:** كبير الباحثين في مؤسسة كارنجي للسلام الدولي. وأستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن. **مقابلة مع الباحث**. أجريت بتاريخ 2007/12/3

**نصير عاروري:** أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ماساشوستس الأميركية. **مقابلة مع الباحث**. أجريت بتاريخ 2007/12/7

- **مقابلات صحفية**

الرئيس الأمريكي جورج بوش مقابلة **مع قناة العربية**. 24 تشرين أول 2005

هنري سيجمان المتخصص في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. مقابلة صحفية أجراها برنارد غويرتزمان من مجلس العلاقات الخارجية. منشورة في **موقع تقرير واشنطن**. آذار 2008 http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=923

**تصريحات صحفية**

بيان الرئيس الأمريكي **جورج بوش** حول وفاة الرئيس ياسر عرفـــات. 2004/11/11. موقـــع **BBC**

تصريح صحفي لمحمد نزال. **صحيفة السفير**. 20 تموز 2005

تصريح لديفيد ولش أمام الكونجرس الأمريكي بتاريخ 2006/3/3. **الخليج الإماراتية** 2006/3/4

خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش حول أحداث 11 أيلول ومحاربة الإرهـــاب. 20 أيلـــول 2001. **موقع BBC**

**ندوات**

**أبعاد اتفاق مكة الفلسطيني: الفرص والمخاطر**. ندوة عقدها مركز دراسات الشـــرق الأوســـط. ضمن مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد 39. 2007

غزال، محمد: مداخلة خلال ندوة. **إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد**. عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية. ع 31، ربيع 2005، ص ص20–21.

**English References**

Aggestam, Karin: **Reframing and resolving conflict: Israeli-Palestinian Negotiations 1988-1998.** Lund political studies. Lund University Press. Sweden. 1999

**American's National Strategy for Combating Terrorism**. issued by the National Security Council. available online at: http://www.whitehouse.gov/nsc/nsct/2006/nsct2006.pdf

Baker, James & Lee H. Hamilton: **The Iraq Study Group Report**. Working Group announced by the U.S Congress and organized by the United States Institute of Peace. December, 2006

Baloch, Qadar Bakhsh: **Democratization of the Arab World: Revival Or Reformation?** Qurtuba University. available online at: http://www.qurtuba.edu.pk/thedialogue/The%20Dialogue/2_1/1_Q_Balouch.pdf

Bolle, Mary Jane: **Middle East Free Trade Area: Progress Report**. Congressional Research Service (CRS). The Library of Congress. February, 2005. available online at: http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32638.pdf

Brown, Nathan J.: **Evaluating Palestinian Reform**. Carnegie Endowment for International Peace. Middle East Series. June 2005. Available online at: http://www.ciaonet.org/pbei/ceip/cei009/cei009.pdf

Brown, Nathan: **The Palestinian Reform Agenda**. United States Institute of Peace. December 2002. http://www.usip.org/pubs/peaceworks/pwks48.pdf

Hawthorne, Amy: **Middle Eastern democracy: Is Civil Society the Answer?** issued by Carnegie Endowment for International Peace. 2004

International crisis group: **Enter Hamas: The challenges of Political integration**. Middle East Report. N°49. 2006. available online at: http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east___north

_africa/arab_israeli_conflict/49_enter_hamas_the_challenges_of_political_integration.pdf

James A. Baker III Institute For Public Policy: **Creating A Roadmap Implementations Process under United State Leadership**. Israeli Palestinian working group Policy Paper. February 2005. http://bakerinstitute.org/Pubs/workingpapers/BakerInstituteWkspReport.pdf

Khalidi, Rashid: **Resurrecting Empire: Western footprints and American's perilous path in the Middle East**. Beacon Press books. First edition. 2005

Mark, Clyde: **Palestinians and Middle East Peace: Issues for the United States**. Congressional Research Service. The Library of Congress. April 26, 2005. Available at http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/IB92052.pdf

Morro, Paul: **International reaction to the Palestinian unity government**. Congressional researches service (CRS). May 2007

Pina, Aaron D.: **Palestinian Education and the Debate over Textbook**. Congressional Research Service (CRS). The Library of Congress. March 7, 2006. http://www.investigativeproject.org/documents/testimony/330.pdf

Quandt, William B.: **Peace Process: American diplomacy and the Arab-Israeli conflict since 1967**. Brooking Institution Press. Washington D.C. Rev. ed. 2001

Rocard, Michel and others: **Reforming the Palestinian Authority: an Update**. issued by the Independent Task Force on strengthening Palestinian Public institution. January 2003

Ross, Dennis: **The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace**. Washington Institute for Near East Policy. First Edition. 2005

Sharp, Jeremy M.: **U.S. Aid to the Palestinian.** Congressional Research Service. The Library of Congress. February**,** 2006. available online at: http://fpc.state.gov/documents/organization/60396.pdf

Sharp, Jeremy M.: **U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma**. Congressional Research Service (CRS). The Library of Congress. June 15, 2006

The International Crisis Group: **The Meanings of Palestinian reform**. 12 November 2002. available online at: www.crisisgroup.org/library/documents/report_archive/A400815_12112002.pdf

Youngs, Tim: **The Middle East Peace Process: Prospects After The Palestinian Presidential Elections**. house of common. Research Paper. 05/29. MARCH 2005. available at: http://www.parliament.uk/commons/lib/research/rp2005/rp05-029.pdf

**Articles**

Bart, Roni: *New (Im)Balances: American Policy after the Disengagement***.** Strategic Assessment. **Jaffee Center for Strategic Studies.** Volume 8. No. 2. August 2005. available online at: http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v8n2p10Bart.html

Beinin, Joel**:** *The Israelization of American Middle East Policy Discourse*. **Stanford University website**. Available online at: http://www.stanford.edu/~beinin/Israelization.html

Ben-Ami Shlomo: *The Complex Truth: Hijacking America's Middle East policy is not so easy*. The War over Israel's influence. (Roundtable). **Foreign Policy**. August 2006

Carothers, Thomas: *Promoting Democracy and Fighting Terror***. Foreign Affairs**. February 2003. www.foreignaffairs.org/20030101faessay10224/thomas-carothers/promoting-democracy-and-fighting-terror.html

Conflicts Forum: *Elliot Abrams' uncivil war*. January, 2007. available online at: http://conflictsforum.org/2007/elliot-abrams-uncivil-war/

Freedman, Robert: *U.S Policy Toward the middle east in Clinton's second term*. issued by **MERIA**. Available online at: www.meria.idc.ac.il/journal/1999/issue1/freedman.pdf

Gershman, Carl and Martin Kramer: *Democracy Promotion in the Middle East: Time for a Plan B*? **The Washington Institute for**

**near east Policy**. Policy watch. http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2547

Herzog, Michael: *Can Hamas be tamed?* **Foreign Affa**irs. March/April 2006. http://www.foreignaffairs.org/20060301faessay85207/michael-herzog/can-hamas-be-tamed.html

Hilal, Jamil: *Problematizing Democracy in Palestine*. Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East. Available at: http://cssaame.com/issues/23/22hilal.doc

Hilal, Jamil: *Reform and resistance*. **The Best of Bitterlemons**: Five years of writings from Israel and Palestine. Edited by Yossi Alpher and others. Available online at: http://www.bitterlemons.org/newbook/pdf/bitterlemons.pdf

Huckabee, Michael D.: *America's Priorities in the War on Terror*. **Foreign Affairs**. January/February 2008. available online at: http://www.foreignaffairs.org/20080101faessay87112/michael-d-huckabee/america-s-priorities-in-the-war-on-terror.html

Kissinger, Henry: *What's Needed From Hamas Steps in the Peace Process Must Match Conditions on the Ground?* **Washington Post**. February, 2006. Available at: www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/02/26/AR2006022601263.html

Lerman, Eran: *The Primacy of Regional Transformation: US Strategy in the Post-Disengagement Era*. Strategic Assessment. **Jaffee Center for**

**Strategic Studies**. Volume 8. No. 2. August 2005. available online at: http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v8n2p9Lerman.html

Levin, Yuval: *American Aid to the Middle East: A Tragedy of Good Intentions*. **The Institute of Advanced Strategy and Political Studies**. Available online at http://www.iasps.org/strat11/strategic11.pdf

Maghraoui, Abdeslam M.*: American Foreign Policy and Islamic Renewal*. **United States Institute of Peace**. Special Report 164. July 2006. available online at: http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr164.pdf

Makovsky, David & others: *Where to draw the line on the international assistant to the Palestinian*, **The Washington Institute for Near East Policy**. Policy Watch. March 2006. Available online at: http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2447

Mearsheimer, John & Stephen Walt: *Unrestricted Access: What the Israel lobby wants, it too often gets*. The War over Israel's influence. (Roundtable). **Foreign Policy**. August 2006

Mishal, Shaul: *Hamas: The Agony of Victory*. **Jaffee Center for Strategic studies**. Strategic Assessment. Volume 9. No. 1. April 2006. available at: http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v9n1p3Mishal.html

Nasr, Vall & Ray Takyeh: *The Cost of Containing Iran: Washington's Misguided New Middle East Strategy*. **Foreign Affairs**. January-February, 2008. Available online at http://www.foreignaffairs.org/20080101faessay87106/vali-nasr-ray-takeyh/the-costs-of-containing-iran.html

Noland, Rob: *The U.S. National Security Strategy: The U.S. Role in the Israeli- Palestinian conflicts*. **USAWC strategy research project**. March 2005. Available at: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/ksil64.pdf

Ottaway, Marina: *Promoting Democracy after Hamas' Victory*. **Carnegie Endowment for International Peace**. February 2006. available online at: www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=17978&prog=zgp&proj=zdrl,zme

Rose, David: *The Gaza Bombshell*. **Vanity Fair Magazine**. April 2008. Available on line at: http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804?currentPage=1

Ross, Dennis: *Reforming the Palestinian Authority: Requirements for Change*. (editor) **The Washington Institute for Near East policy**.

Ross, Dennis: *Taking Stock: The Bush Administration and the Roadmap to Peace*. **The National Interest**. No: 73. 2003 http://www.encyclopedia.com/doc/1G1-109220696.html

Ross, Dennis: *The Mind-set Matters Foreign policy is shaped by leaders and events, not lobbies*. **Foreign Policy**. August 2006

Said, Edward: *A Road Map to Where*? **London Review of Books**. available online at: http://www.lrb.co.uk/v25/n12/said01_.html

Satloff, Robert: *Talk is Cheap*. **New Republic Online**. June, 2005. available at: http://www.washingtoninstitute.org/print.php?template=C06&CID=841

Shikaki, Khalil: *The Rationale for Palestinian Reform*. **The Washington Institute for Near East Policy**. July 19, 2002. available online at: http://www.washingtoninstitute.org/pdf.php?template=C05&CID=2083

Siegman, Henry: *The Great Middle East Peace Process Scam*. **London Review of Books**. August 2007. available online at: http://www.lrb.co.uk/v29/n16/sieg01_.html

### Documents

Conclusion of the **London meeting on supporting the Palestinian authority**. March 2005. available online at: www.fco.gov.uk/files/kfile/london,eeting010305_conclusions.pdf

Congressional records

**National Security Strategy**. 2002. available online at: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

### Seminars

**Palestinian Reform: Behind the Headlines**. Seminar organized by The Carnegie Endowment for international peace. May 01, 2003. available at: http://www.carnegieendowment.org/events/index.cfm?fa=eventDetail&id=607&&proj=zdrl

**Toward Democracy in Palestine: Learning from Other Countries**. organized by The Carnegie Endowment For international peace. July 10, 2002 http://www.carnegieendowment.org/events/index.cfm?fa=eventDetail&id=504

**An-Najah National University**
**Faculty of graduate Studies**

# The Role of the United States of America in the Democratic transformation process in Palestine (George Bush's Term of Office 2001-2006)

**By**
**Qusai A. Hamed**

**Supervised by**
**Dr. Ra'ed Nu'airat**

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies at An-najah National University, Nablus-Palestine**
**2008**

**The Role of the United States of America in the Democratic transformation process in Palestine**
**(George Bush's Term of Office 2001-2006)**

**By**
**Qusai A. Hamed**
**Supervisor**
**Dr. Ra'ed Nu'airat**

## Abstract

This study investigated a subject that has been increasingly talked about since 2001 in terms of its dimensions, justifications and timing. This subject marks a new stage or a turning point in the history of the Palestinian Authority (PA). The researcher tackled the role of the USA in effecting a democratic change in Palestine against the backdrop of the American foreign policy's interest in reformation in the wake of the 11 September 2001 events. Since then, the American political discourse has mainly focused on fighting «terrorism» and proliferation of democracy in the Middle East.

The issue of PA's reformation gained momentum and was raised at a time when the American policy was moving towards new changes in its attitude towards the Middle East. It has begun to set up new strategies to protect its interests and tighten its control and influence in the whole region. At the same time, the Israeli-Palestinian issue has experienced a state of rupture in the wake of the failure of settlement efforts and restoration of calm between the two sides. Against this backdrop, the American-Palestinians relations have gradually been affected. These relations have witnessed a state of deterioration, thus forcing the American administration to draw up a new policy towards the PA. This is partly attributed to the Palestinian leadership political behavior which sent messages about the difficulty of raising the ceiling of the Palestinian demands to match Israel's reservations concerning its security. All these combined have necessitated a reevaluation of the role the Palestinian

leadership has played in the whole peace process and how it has contributed to the impediment of a settlement agreement.

Against this background, the researcher's first hypothesis is that the US's need to reach a Palestinian-Israeli agreement, which serves its strategic interests and goals in the Middle East and its aspiration to protect Israeli security, has become a motivation as well as an argument to ask the PA to introduce political reformations and transformation toward democratization of governance. The researcher's second hypothesis is that serving these interests and the nature of the Israeli-American relations and the issue of settlement are the major determinants for the US's acceptance of democratic change in the PA.

To test these two hypotheses, the researcher used the historical method to trace the development of the Israeli-American relations and how the Palestinian cause has begun to crystallize in the American politician's mind set and how this cause is receiving a burgeoning importance from the American foreign policy makers. In addition, the researcher used the analytical method to investigate the role of the American foreign policy in effecting a democratic change in Palestine. To this end, the researcher analyzed the goals and strategies which the American foreign policy has set up and employed in dealing with the Palestinian political system between 2001-2006 (the time determinants of the study). The researcher also dwelt on the American political trends towards the Palestinian political system after the presidential and legislative elections. In this respect, the researcher analyzed the most salient of these trends and the degree of agreement with the hypotheses.

This study was divided into four chapters. Chapter one was devoted to the structure of the study, its objectives, problem and methodology. In addition, the researcher provided a survey of previous literature on the

various aspects of the study. Chapter two provided a historical framework for the study and was divided into two sections. Section one traced the development of the USA's relationship with the Palestinian cause and how its interest in fostering its relations with Israel started and increased after taking a decision to play influential roles in the international policy after the Second World War. The researcher has concluded that the American policy has always been employed to the investment of Israel's military, economic and scientific superiority as a strategic source in the region. Its positions towards the Palestinian cause have been in full harmony with the requirements for Israel's superiority. This has led her to work to break up some Arab countries' alliance with the ex-Soviet Union and include them in the American alliances. Therefore, the American move to settle the conflict has been motivated by its desire to achieve a settlement which allows Israel to enjoy stability on the security level and neutralize the Arab countries' threats to it, and to give the latter an opportunity to integrate in the Middle East through economic cooperation and pave the way for more integration in the region.

In the second section of chapter two, the researcher explained the political and ideological changes which affected the Palestinian political trends particularly concerning the attitude towards the Palestinian state and the strategies for its realization. The researcher has found a sharp decline in the Palestinian attitude towards the nature of this would- be- state in comparison with the foundations of the PLO's and Hamas's covenants. This perception puts aside all ideas on which these covenants have been built. These covenants once included the talk about a state from the River Jordan to the Mediterranean Sea (the Palestinian homeland). There has also been a change in the strategies to achieve this state. It has become crystal clear in the current discourse from the talk about the idea of armed struggle as the method to full liberation to a talk about the possibility of a political

settlement (according to the PLO) and its acceptance as an option (by Hamas) at a time when the latter was categorically against it. This is in addition to Hamas's readiness for a long-term hudna (truce) with Israel. The researcher attributed this retraction in Palestinian political attitudes to the absence of a unified Palestinian working strategy to meet the challenges and international developments. This is in addition to the Palestinians' overweighing of internal factors in facing objective circumstances. The desire of the Palestinian factions to keep themselves in the circle of influence in the Arab-Israeli conflict and to monopolize the Palestinian decision, have pushed them to adapt their policies in return for achieving an international recognition for their legitimacy.

In chapter three, the researcher tackled the changes which took place, at the international arena, after the events of Sept 11, 2001 and their repercussions on the American foreign policy towards the Middle East. The researcher, in this context, shed light on the extent of the effect of these changes on the US's concept of national security and the expansion of its perceptions towards its protection. The researcher also highlighted how this change has contributed to the kicking off of a comprehensive policy and has effected political, economic, cultural and social reformations in the Middle Eastern societies, thus allowing it to play a leading role in the international foreign policy and an intervention in internal policies and affairs of countries, as well as monitoring these countries' policies in fighting «terror» and fostering principles of freedom and democracy.

The researcher also investigated the American role in the reformation of the PA. He highlighted the political, economic and cultural strategies the American foreign policy makers employed to achieve the coveted reformations in the context of its perception of the outputs of the reformation process and what this reformation will achieve in the region.

The researcher shed light on visions and perceptions which the US is expecting as outputs of the process of democratic change and how these meet its general policy towards the Middle East and the visions it has drawn up to reform it. The researcher concluded that the US has resorted to the reformation of the PA and to the change of the Palestinian political leadership due to its weakness to present serious initiatives to solve the conflict and put pressure on Israel to show more flexibility, in sensitive issues, in the settlement process. The US resort to reformation came as an attempt to change the Palestinian foundations on hard core issues in the negotiations and change their perceptions which are based on international legal resolutions. The US has wanted to introduce new perceptions which take into consideration the de facto on the ground particularly concerning the issues of refugees, Jerusalem and settlements. It was also an attempt from the US to effect changes in the Palestinian cultural environment which accordingly leads to a change in the political environment on the basis of promoting new perceptions and alternatives to solve the Palestinian cause and focus on dealing with the requirements of the solution and its potential in a realistic way taking into consideration the changes on the ground and the unrealistic implementation of the UN resolutions, return of the refugees, the Palestinian control of Jerusalem and the dismantle of settlements.

In chapter four, the researcher analyzed the American political towards of the PA after the latter's realization of some of the reformation demands. The holding of pluralistic elections was a case in point. The researcher provided an analysis of the American administration policy and its orientations in the wake of the developments which the Palestinian political life has witnessed and the link between the goals, positions and means adopted concerning the Palestinian political system. One of the results of this analysis is that the US has focused on pushing forward the

resumption of the peace process and the strengthening of the moderate party in the PA, thus allowing the speeding up of the signing of an agreement which includes establishment of a temporary Palestinian state and putting on the shelf the final status issues. The US also has wanted to invest the Israeli vision based on a unilateral solution and put it in the context of Road Map achievements. This clearly proves that USA has never had a clear cut policy toward the settlement of the Palestinian question. Rather, it has always counted on investment of the Israeli steps and setting them up in the context of a two-state solution vision.

To tune up these steps with the speeding up of steps to arrive at an Israeli-Palestinian agreement, it was necessary for the US to abort any attempt that might strengthen Palestinian negotiating position, which would possibly enable Palestinian to stay firm on more sensitive issues which would in turn delay any conclusion of agreement on this track. Therefore, it has always worked to keep a state of rupture within the Palestinian camp particularly between Fateh and Hamas movements. This was crystal clear after the Mecca accord which secured a Palestinian consensus concerning the international demands. It made strenuous efforts to keep them under its pressure. The researcher believes that the American administration has benefited from Palestinians' keeping the negotiations on the shoulders of the PLO, thus preventing them from rendering any reforms in the structure and hierarchy of the PLO on Palestinian national foundations within Palestinian determinants for the framework and priorities of negotiations before participating in the negotiation process. In the final analysis, the Palestinian party has remained weak, the negotiations have continued but without allowing the Palestinian parties to play a role that may strengthen the Palestinian negotiating position.